بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات اللغوية و النحوية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير بعنوان :

اختلاف رواية الشواهد الشعرية وأثره في استنباط القواعد النحوية

دراسة (نحوية وصفية)

إعداد الطالب :

إبراهيم حمد أحمد جميل الله

إشراف :

أ.د محمد غالب عبد الرحمن

١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـــة

قال تعالى :

﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْياً بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾

سورة البقرة ، الآية ٢١٣

الإهـــــداء

إلى والدي.

إلى والدتي.

إلى زملائي وأصدقائي.

إلى الذين يعملون باللغة العربية ويعلمونها على أنها رسالة، وليس مهنة للكسب والرزق.

إلى الذين استحبوا الوعي والمعرفة على العمى.

إلى الذين يؤمنون أن وعي الذات هو أول طريق نحو فجر جديد.

أهدي إليهم جميعاً هذا العمل ليكون خطوة أولى نحو وعي سليم.

الشكر والعرفان

الشكر موصول لكل من أسهم في إخراج هذا البحث وتقديمه إلى القــراء، وأخص منهم أساتذتي وأصدقائي وزملائي الذين آزروني في ذلــك مــن تشــجيع وتحبيب لهذا العمل.

وأخص بالشكر الدكتور/ **محمد عبد القادر** بما قام به من إرشـــاد ونصـــح وإعارة فأشكره جزيل الشكر على ذلك.

كما أخص بالشكر أسرة مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية المركزية وأسرة مكتبة جامعة القرآن الكريم والدار السودانية للكتب على ما قدموه لـــي فـــي هـــذا المجال.

مستخلص البحث

وبعد فكانت هذه الفصول الأربعة عبارة عن دراسة لظاهرة اختلاف رواية الشاهد الشعري وما ينتج عن هذا الاختلاف ، فكانت الفصول ــ الأول والثاني والثالث– قد ضمت الدراسة الوصفية حيث قام الباحث بوصف الظاهرة من جوانب متعددة ابتداءً بمنزلة الشاهد الشعري واختتاماً بآراء العلماء تجاه اختلاف رواية الشاهد الشعري ، كذلك ما ينتج عن هذا الاختلاف من قواعد نحوية .

أما الفصل الرابع ــ الذي هو لبّ البحث ــ فقد ضم الدراسة التطبيقية تجاه الأبيات الشعرية التي تنطبق عليها الظاهرة ، فكان مجموعة لبعض الشواهد الشعرية التي تختلف عندها الرواية وكان ذلك من باب التمثيل لا الحصر . وقد اندرجت الشواهد تحت مباحث أربعة يندرج كل مبحث تحت باب ، فالمبحث الأول تحت باب المرفوعات، والثاني تحت باب المنصوبات ، والثالث تحت باب المجرورات ، والرابع تحت باب المجزومات ؛ الذي كان أقلها من حيث العدد لأنه يختص بالأفعال لا غير .

وأخيراً أرجو الله أن أكون ممن وفّق في هذا العمل ، الذي لا شك أن العمل به فضل من فضل الله على العبد ، لأن اللغة العربية هي عماد الدين الإسلامي ومرتكز دائرته . وأن أكون ممّن كشف الغطاء عن هذه الظاهرة للالتفات إليها ومن ثمّ معالجتها معالجة تُقوَّم معها الألسن المعوجّة .

SUMMARY OF RESEARCH

The last four sections of research was about study of differences of faces of poems and the result of that.

The first and second sections and third about many from beginning of faces of poems and ended by opinions of scholars to differences of delivers poems and result of that grammatical steps.

The four sections which was main issue of research included the poems a implemental way of writing. Included delivers was under four rules and every rule under (main rule).

The first rule was include (MARFUAAT) and second one was under (ELMUNSUBAAT) and third one under (ELMAGRURAT) and fourth under (ELMUGZOMAAT) which was the least because concerns verbs.

Lastly I hope ALLAH bless and have no doubt ALLAH gave it bless tons. Because Arabic is main column to Islam.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله المنعم علينا بجلائل النعم ودقائقها، الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه حمداً يليق بجلال جمال ذاته حمداً لا يقطعه قاطع ولا تشوبه شائبة، وأصلي وأسلم على أفضل من نطق بالضاد نبينا محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وأصحابه هداة الأنام ومصابيح الظلام.

أما بعد فقد شغل فكري وما أدراك ما شغله ؟ فقد شغله أمر له اهتمام من نظرة أهل الخاصة أما من نظرة أهل العامة فليس له من شيء ، وهو أمر اختلاف الشاهد الشعري من حيث الرواية وما ينتج عنه، وهنالك أسباب كان لها تأثير في اختيار هذا البحث، أولها: حبي للغة العربية، التي بها جاء القرآن والنبي صلى الله عليه وسلم – الذي أحبها – كما أنها لغة أهل الجنة، فمن حب النبي صلى الله عليه وسلم لها أحببتها، كما أنها جاءت موضحة ومفصحة لكل ما أبهم في القرآن الكريم. ثانيها: لفت نظري الاختلاف الذي يعتري البيت الشعري الواحد من حيث الرواية، فكان لابد من دراسة ذلك. ثالثها: حبي للغة العربية أوجب علي أن أسهم ولو بحرف في اللغة العربية التي لم تكن بها حاجة أو نقصاً ،ولكنني أردت أن أصلح ما كان معوجاً فيَّ لأستفيد وأفيد.

وقد قمت بعرض هذه الفكرة على أساتذتي الأجلاء الذي لم يبخلوا عليّ في تقديم النصائح والإرشادات، وقد شجعوني على المضي قدماً في هذا الموضوع إلى أن أنزل حيز التنفيذ١، وقد سميته (اختلاف رواية الشواهد الشعرية وأثره في استنباط القواعد النحوية) وقد تكرم الأستاذ الدكتور محمد غالب عبد الرحمن – مشكوراً – بالإشراف عليه، ومنذ ذلك الحين لم يزل يقدم لي كل ما هو مفيد وجديد من نصح وإرشاد حرصاً منه على أن يظهر هذا البحث بالصورة المثلى التي ينبغي أن يكون عليها، فله مني أسمى آيات الشكر.

وبعد التشاور والتفاكر مع الأستاذ المشرف تم المشروع في جمع المادة التي تتعلق بموضوع البحث من أمهات المصادر والمراجع القديم منها والمحدث، المطنب منها والموجز، ومن ثم تقسيم البحث إلى فصول أربعة، على أن يضم كل فصل من الفصول – الأول والثاني والثالث – مبحثين، وأن يضم الفصل الرابع أربعة مباحث.

أما الفصل الأول فقد سميته (رواية الأشعار) وقد تحدثت في المبحث الأول منه منزلة الشاهد الشعري عند العرب والمسلمين، وقد تحدثت في المبحث الثاني عن (الرواية) من حيث اللغة والاصطلاح كذلك من حيث الأهمية والتوثيق.

أما الفصل الثاني فقد سميته (الشاهد النحوي تعريفه – مصدراه)، وقد تحدثت في المبحث الأول منه عن تعريفه ومصدري القرآن والحديث، وقد تحدثت في المبحث الثاني منه عن المصدر الثالث وهو كلام العرب.

أما الفصل الثالث فقد سميته (الاستشهاد وأثره في الدرس النحوي) ويضم مبحثين، وقد تحدثت في المبحث الأول منه عن أثر الشاهد في بناء القاعدة النحوية، وفي المبحث الثاني تحدثت عن آراء العلماء تجاه اختلاف رواية الشاهد الشعري.

أما الفصل الرابع فقد سميته (الشواهد الشعرية المختلفة الرواية في التراث النحوي) ويضم أربعة مباحث: وقد تحدثت في المبحث الأول منه عن اختلاف رواية الشاهد في باب المرفوعات، وفي المبحث الثاني تحدثت عن اختلاف رواية الشاهد في باب المنصوبات، وفي المبحث الثالث تحدثت عن اختلاف رواية الشاهد في باب المجرورات، وفي المبحث الرابع تحدثت عن اختلاف رواية الشاهد باب المجزومات.

ويتقدم هذه الفصول المقدمة ثم تلي هذه الفصول الخاتمة ومن بعدها تـــأتي الفهارس العامة لكل من الآيات القرآنية والأحاديث والأشعار، ثم تلي ذلك فهــرس المصادر والمراجع ثم فهرس المواضيع.

وقد اتبع الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي التطبيقي، حيث قام بوصف الظاهرة ومن تطبيقها من خلال الشواهد الشعرية.

أما أهم المصادر التي رجع إليها الباحث فهي: (شرح المفصل للزمخشري) (المقاصد النحوية للعيني) (والصحابي في اللغة لابن فارس)، و(الخصائص لابــن جني)، و(لمع الأدلة ، والإنصـــاف لابـــن الأنبـــاري) ، و(الاقتـــراح والمزهـــر للسيوطي)، أما المراجع الحديثة فهي : (الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد)، و(رواية الشعر العربي د. مصطفي حسين)، و(في اللهجات العربيـــة د. إبـــراهيم أنيس)، و(فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب).

وقد واجهت الباحث خلال رحلته بعض الصعاب منها ما يتمثل فـــي عـــدم توافر المراجع وعدم وجود بعض أجزاء المتوافر منها، ومنها ما يتمثل في طباعة البحث وما يترتب عليه من تصويب ومتابعة، ومع ذلك فالحمد لله على اتمام هـــذا العمل.

ومن باب من لا يشكر الناس لا يشكر الله، فالشكر لله من قبل ومـــن بعـــد، وإني أتقدم بالشكر لجامعة أم درمان الإسلامية لإتاحتها لي هذه الفرصة ثم لأسرة كلية اللغة العربية وعلى رأسها عميدها الأستاذ الدكتور بكري الحاج ونائبه الأستاذ الدكتور محمد غالب عبد الرحمن اللذان رحبا بي كل الترحيب، كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور المشرف محمد غالب عبد الرحمن لتفضله بالإشراف علـــى هـــذا البحث ثم متابعته الدقيقة – بالرغم من كثرة الرسائل التي يشرف عليها – لكل مـــا أكتبه وتصويبه لكثير من الأخطاء التي وقعت فيها خلال صفحات هـــذا البحـــث،

وإعارته لي بعض الكتب، فأسال الله – عز وجل – أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما أتقدم بالشكر للدكتور محمد عبد القادر عبد الله على ما أعارني من كتب نادرة، وعلى متابعته المتواصلة لهذا البحث، وأتقدم بالشكر لأسرة مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية ومكتبة جامعة القرآن الكريم والدار السودانية للكتب على ما قدموه في وما يقدمونه للباحثين في هذا المجال.

والشكر أجزله والعرفان أوفاه للشيخين الجليلين الذين قبلا مناقشة هذا البحث وأعطياه حيزاً من وقتهما، والشكر لكل من أسهم في هذا البحث بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

وبعد فأرجو – بهذا العمل المتواضع الذي أفرغت فيه ما استطعت – الله (عز وجل) أن أكون ممن وفق في خدمة هذه اللغة وهذا الدين ومن الذين أسهموا فيها، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الفصـــل الأول

روايــة الأشعار

ويتكون من :

المبحث الأول : منزلة الشاهد الشعري.

المبحث الثاني : الرواية تعريفها وأطوارها.

المبحث الأول

منزلة الشاهد الشعري

الشعر هو أحد الفنون القولية التي احتفى بها العرب قديما ، ويبدو أن نظم الشعر كان عند خاصتهم ، وكانت تدعوهم لذلك حاجات شعورية وبواعث نفسية .

والشعر عند العلماء من حيث التعريف : هو الكلام الموزون المقفى [1]، الذي يدل على معنى ويكون أكثر من بيت ، أي أنه كلام وزن على أوزان كان متعارف عليها بين الشعراء ، وكان ذا قافية أي أن أواخره مضبوطة بالقافية ، وكان أكثر من بيت ، لأن وقوع سطر واحد موجود بكثرة ، ولكنه غير شعر ، أي أنه اتفق مع الشعر في وزن بيت واحد ، لذا كان الشعر أكثر من بيت .

منزلة الشعر عند العرب :

احتاجت العرب إلى الشعر من نواحي كثيرة ، منها العناء بمكارم أخلاقها ، وطيب أعراقها ، وذكر أيامها وأوطانها ، ويتحدث بن رشيق عنها إذ يقول :" كان الكلام كله منثوراً فاحتاجت العرب للعناء بمكارم أخلاقها ، وطيب أعراقها ، وذكر أيامها الصالحة ، وأوطانها النازحة ، وفرسانها الأنجاد ، وسمحائها الأجواد ، لتهتز نفوسها إلى الكرم ، وتدل أبناءها على حسن الشيم ، فتوهموا أعاريض فجعلوها موازين للكلام ، فلما تم لهم وزنه سموه شعراً ، لأنهم قد شعروا به ، أي فطنوا " [2].

كذلك كان الشعر مظهراً من مظاهر الفصاحة والبلاغة بين الخاصة من العرب في الجاهلية ، وكان مجالاً خصباً لإظهار البراعة والمهارة بين القبائل ، وحظي بمكانة سامية بين أفراد القبيلة ، لذا كان الاحترام والإجلال والإكبار لكل من يحمله ، لأن الشعر هو الأداة التي يذود بها أفراد القبيلة عن قبيلتهم ، وكانت ملكة نظمه لا تتأتى إلا إلى الخاصة منهم .

---

[1] المقدمة لابن خلدون ٣٢٦ ، أنظر المزهر للسيوطي ٤٦٩/٢ .

[2] العمدة لابن رشيق ، ١ / ٢٠ .

كانت أداة انتشاره بين العرب هو الإنشاد الذي يقوم في المحافل والأسواق ومن ثم يذاع إلى أطراف الجزيرة العربية ، وبعدها يصبح متناولا في الأيدي ، وكان من اشهر أسواقه عكاظ ، الذي كان مجالاً خصباً للتناشد والتفاخر ، كان الشعراء يتبارون فيه بالأشعار الرصينة الحسنة التي ترفع هامة صاحبها ، ويقول الخليل ــ رحمه الله ــ فيه : " إنما سمي بعكاظ لأن العرب كانت تجمع فيه كل سنة فيعكظ بعضها بالمفاخرة والتناشد " [١].

ويقول عنه صاحب الخزانة : " إن العرب كانت في الجاهلية يقول الرجل منهم الشعر في أقصى الأرض فلا يعبأ به ، ولا ينشده أحد حتى يأتي مكة في موسم الحج فيعرضه على أندية قريش ، فإن استحسنوه روي ، وكان فخراً لقائله ، وعلق على ركن من الكعبة حتى ينظروا إليه ، وإن لم يستحسنوه طرح ، ولم يعبأ به ." [٢]

معنى قوله أن سوق عكاظ الذي يدير شأنه القرشيون هو محل تقييم الأشعار فإذا ما تمت إجازته تم تناوله وتداوله بيم الشعراء ، وأضحى فخراً لقائله ، أما إذا لم يجز فهو في طريقه إلى الطرح والرد وعدم السماع عنه .

هنالك تقاليد وعادات كان لها شأن في القبيلة خاصة عند نبوغ شاعر أو ولادة مولود ، يرويها لنا صاحب المواهب الفتحية إذ يقول : " كانت القبيلة إذا نبغ فيها الشاعر أتت القبائل فهنأتها وصنعت الأطعمة واجتمع النساء يلعبن بالمزاهر كما يصنعن في الأعراس ، ويتباشر الرجال والولدان لأنه حمايةٌ لأعراضهم وذبّ عن أحسابهم ، وتخليد لمآثرهم ، و إشادة بذكرهم وكانوا لا يهنئون إلا بغلام يولد أو شاعر ينبغ فيهم أو فرس تنتج . " [٣]

لم تكن هذه الاحتفالات وهذه الاجتماعات بين القبائل مقصورة على نبوغ شاعر أو ولادة مولود ، بل أن هنالك جانباً آخراً لا ينبغي جهله ، وهو جانب الطرب الذي يتأتى مع الشعر والانفعال معه ، لأن الشعر العربي غنائي ، وروي أن السليك[٤] ابن

---

[١] العين للخليل بن أحمد (عكظ) ١ / ١٩٥ .
[٢] الخزانة للبغدادي ١ / ١٢٥ ــ ١٢٦ .
[٣] المواهب الفتحية ١ / ٦١ .
[٤] هو السليك بن السلكة ، من تميم ، عده المفضل الضبي من أشد رجال العرب وأنكرهم وأشعرهم .
تاريخ آداب اللغة العربية جرجي زيدان ، مج ١ ج١/ ١٤٢ ، الشعر والشعراء ، ص ٣٦٥ .

السلكة ــ الشاعر الجاهلي ــ قد تغنى ببعض شعره [1]. كما أن هذا الغناء مرتبط في بعض الأحايين بأدوات موسيقية منها المزهر والدف .

ويأتي ابن عبد ربه [2]ليفصح القول عن الشعر ومكانته عند العرب إذ يقول : " الشعر ديوان العرب خاصة ، والمنظوم من كلامها ، والمقيد لأحكامها ، والشاهد على حكامها ، حتى لقد بلغ من كلف العرب به تفضيلها له أن عمدت إلى سبع قصائد تخيرتها من الشعر القديم فكتبتها بماء الذهب في القباطي المدرجة وعلقتها في أستار الكعبة " [3]

وبذلك تظهر مكانة الشعر وأهميته عند العرب ، فهو مرجعهم الأول الذي يرجع إليه لمعرفة كل ما يشكل فيه ، لأنه ــ كما وصفه بن عبد ربه ــ محل حفظ نظمهم ، وهو بذلك مرجع لغير العرب ، أي أن كل من أراد معرفة أحوال العرب وكل ما يتعلق بهم لا غناء له من الرجوع إلى شعرهم الذي هو ديوانهم ، وأصدق ما قيل عن أخبارهم .

كان الشعر ــ كما سبقت الإشارة إليه ــ صناعة الخاصة من العرب إلا أنه ذاع وانتشر بين العامة والخاصة من العرب ، لأنهم كانوا ممن تأدب وتفنن به وهو أشرف منزلة وأسمى قدراً كما أخبر بذلك ابن خلدون قائلاً : " وأعلم أن فن الشعر من بين الكلام كان شريفاً عند العرب ، ولذا جعلوه ديوان علومهم وأخبارهم ، وشاهد صوابهم وخطئهم ، وأصلا ً يرجعون إليه في الكثير من علومهم وحكمهم ، وكانت ملكته مستحكمة فيهم " [4]

ومع كثرة الشعر الذي وصل إلينا من العرب بجانب المنثور ، لا يخفى ان مـــا وصل إلينا من أدبهم لم يكن كله بل ضاع منه الكثير كما قال أبوعمرو[5] بن العــلاء : "

---

[1] الأغاني ١٨ / ١٣٤ .

[2] هو أحمد بن محمد بن عبد به بن حبيب بن حدير ، كان من أهل العلم والأدب والشعر ، ولد سنة ٢٤٦هــ وتوفي سنة ٣٢٨هــ ، من تصانيفه " العقد الفريد " في الأخبار ، معجم الأدباء مج ٢ ج ٤ / ٢١١ .

[3] العقد الفريد لابن عبد ربه ٥ / ٢٦٩ .

[4] المقدمة لابن خلدون ، ص ٣٥٣ .

[5] هو أبو عمرو زبان بن العلاء ، كان علماً مشهوراً في علم القراءات واللغة العربية ، أخذ عن نصر بن عاصم الليثي ويونس بن حبيب والخليل بن أحمد وغيرهم . نزهة الألباء ص ٢٤ .

ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير "[1]. أي أن ما قالته العرب لم يصل إلينا كاملاً ، بل وصل القليل منه ، ولو وصل كله لأتانا بذلك علم وشعر يصل إلى حد الكثرة .

جاء الشعر حاملاً للغة ووسيلة معبرة عن ما يجيش في النفوس ، لذا ساعد على انتشار اللغة وذياع صيتها ، في الوقت الذي كان فيه على موعد مع النثر ، من خلال ذلك حاز على مكانة سامية في نفوس العرب ، واصبحوا في تشوق إلى العمل به أو على سماعه ، وذلك لما يعج ويزخر به من معاني اللغة من فصاحة وبلاغة ونحو وأدب .

ظل الشعر حائزاً على هذه المكانة السامية بين العرب ، ومن ثم كان إجلال الشعراء أمراً واجباً من قبل العرب ، وكان التباهي بين الشعراء في كثرة روايته وحفظه شيئاً ملفتاً الأنظار تجاهه ، ويقول الأصمعي [2]في ذلك : " ما بلغت الحلم حتى رويت اثني عشرة ألف أرجوزة للأعراب . "[3] . أي أنه لم يبلغ مكاناً بين الأعراب إلا عندما روى قدراً وافياً من القصائد .

هناك أمر لا يمكن تجاوزه وهو أمر التشجيع والتفضيل والتحبيب الذي كان يتلقاه الشاعر من قبل الحكام والأمراء ، وقد اعتلى ذكر حماد الراوية [4]حيث كانت له قصة مع الوليد بن يزيد الأموي ، حيث كان في مجلس عنده فقال له الوليد : " بم استحققت هذا اللقب فقيل لك الراوية ؟ فقال : بأن أروي لكل شاعر تعرفه يا أمير المؤمنين أو سمعت به ، ثم أروي لأكثر منهم ممن تعرف ولم تسمع به ، ثم لا أنشد شعراً لقديم ولا محدث إلا ميزت القديم منه من المحدث .

---

[1] الخصائص لابن جني ١ / ٣٨٦ .

[2] هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك ، المعروف بالأصمعي ، وكان صاحب لغة ونحو ، إماماً في الأخبار والنوادر والملح والغرائب ، ولد سنة ١٢٢هـ وتوفي سنة ٢١٦هـ له مصنفاته من خلق الإنسان ، وفيات الأعيان لابن خلكان مج٣ / ١٤٤ .

[3] العقد الفريد لابن عبد ربه ٥ / ٣٠٦ .

[4] هو حماد بن ميسرة بن المبارك بن عبيد الديلمي ، كان من أعلم الناس بأيام العرب وأخبارها وأشعارها وأنسابها ولغاتها . معجم الأدباء لياقوت الحموي مج٥ ج١٠ / ٢٥٨ .

فقال : إن هذا لعلم وأبيك كثير ، فكم مقدار ما تحفظ من الشعر ؟ قال : كثيراً ولكني أنشدك على كل حرف من حروف المعجم مائة قصيدة سوى المقطعات من شعر الجاهلية دون شعر الإسلام .

قال : سأمتحنك في هذا ثم أمره بالإنشاد حتى ضجر الوليد ، ثم وكل به من استحلفه أن يصدقه عنه ، ويستوفي عليه .

فأنشده ألفين وتسعمائة قصيدة للجاهلية ، وأخبر الوليد بذلك فأمر له بمائة ألف درهم "[1].

ومع كثرة وحفظ ورواية حماد إلا أن هنالك مآخذ أخذت عليه ، منها الطعن في روايته إلى حد وصل إلى اتهامه بالنحل ، حيث ورد القول فيه : " وكان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية ، وكان غير موثوق به ، كان ينحل شعر الرجل غيره وينحله غير شعره ويزيد في الأشعار "[2]

يلاحظ الباحث أن حماد مع وصفه بالنحل إلا أنه اثبت إليه أنه أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها .

يظهر من خلال ما قيل عن الشعر أن العرب من أقوى الأمم شاعرية ، وقد ساعدهم على ذلك لغتهم الشعرية وما تحمله من أساليب البيان ، كذلك كثرة المترادفات والمشتركات التي تساعد في عملية القافية وإطالة القصيد ، كذلك إحساسهم المرهف وخيالهم الصافي ، ومشاعرهم الرقيقة التي لعبت السليقة دوراً مهماً فيها [3].

ومما يدل على أن العرب كانوا على شاعرية وأن شعرهم كان ذا تأثير في النفوس كتأثير السحر وأشد منه ، وهو ما رواه بن رشيق عن معاوية ــ رضي الله عنه ــ إذ قال : " اجعلوا الشعر أكبر همكم ، وأكثر دأبكم ، فقد رأيتني ليلة الهرير بصفين وقد أتيت بفرس أغر محجّل بعيد البطن من الأرض ، وأنا أريد الهرب لشدة البلوى مما حملني على الإقامة إلا أبيات عمرو[4] بن الإطنابه :

[1] معجم الأدباء الياقوت الحموي مج٥ ج٢ / ٢٥٩ .
[2] طبقات فحول الشعراء لابن سلّام ص ٤٠ ــ ٤١ .
[3] الخصومة بين النحاة و الشعراء ، د. محمد غالب ص ٩ .
[4] هو عمرو بن عامر بن زيد مناة ، " الأطنابة " هي أمه التي اشتهر بها ، كان شاعراً جاهلياً ، عده الرواة من ملوك العرب في الجاهلية . الاعلام للزركلي ٥ / ٨٠ .

أبت لي همتي وأبى لي بلائي وأخذي الحمد بالثمن الربيح

وإقحامي على المكروه نفسي وضربي هامة البطـل المشيح

وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي

لأدفع عن مآثر صالحات وأحمي بعد عن عرض صحيح

فهذه الأبيات الشعرية هي التي حبست معاوية ــ رضي الله عنه ــ عن الهرب وجعلته يقيم على المكروه لتحقيق تلك القيم التي دعت إليها الأبيات .

منزلة الشعر في الإسلام :

جاء الإسلام بكل ما احتواه من جديد ، وجاءت معه المتغيرات التي تغيرت معها قيم الحياة في نظر العرب ، فأتت قيم جديدة فاضلة واندثرت أخرى جاهلية ، وبذلك كان الشعر في هذا العصر جاهلياً في تقاليده إسلامياً في مضامينه التي جاءت لتعبر عن قيم الإسلام ومبادئه الجديدة ، عندها انشغل العرب بالقرآن الذي بهرهم ببلاغته وروعة أسلوبه ، فانكبوا عليه بتلاوته وتدبر معانيه ، إلا أنهم لم ينسوا شعرهم [1]ولم ينصرفوا عنه كما أشار إلى ذلك عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ : " كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم أصح منه فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب ، وتشاغلوا بالجهاد ، وغزو فارس والروم ، ولهت عن الشعر وروايته ، فلما كثر الإسلام وجاءت الفتوح واطمأنت العرب بالأمصار راجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا إلى ديوان مدون ولا كتاب مكتوب ، وألفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ، فحفظوا أقلّ ذلك وذهب عليهم منه الكثير ."[2]

يتضح للباحث من خلال كلمات سيدنا عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ أن الشعر كان علم أمة بأكملها ويعد من أصدق مصادرها ومراجعها التي يرجع إليها إلى معرفة أحوالهم وأيامهم وما يتعلق كذلك بأحسابهم وأنسابهم ، وجاء الإسلام و انصرف العرب عنه والتفتوا إلى الفتوحات واطمأنت الأمصار اتجهت الأنظار إلى ما روي ودون من الشعر ، وعندها ضاع ما ضاع من الشعر ، لأنه أخذ عن العرب ولم يؤخذ عن دواوين فهلك من هلك منهم وبقي من بقي .

[1] الخصومة بين النحاة والشعراء د. محمد غالب ، ص ١٠ .

[2] طبقات فحول الشعراء لابن سلام ، ص ١٧ ، أنظر الخصائص لابن جني ١ / ٣٦٨ .

يطرق أذن الباحث عامل مهم ساعد على الالتفاف حول الإسلام وما يحمله ، وهو القرآن نفسه ،فهو الذي بهر العرب بما يحمله من ألفاظ وعبارات وأساليب حيرت عقول الأعراب وأصبحوا مكتوفي الأيدي تجاهها ، لذا نجدهم انكبوا عليه للحفظ وتدبر المعاني بجانب السنة التي لم تقل مكانة عن القرآن ، إذ أنها جاءت مفسرة لمجمله موضحة لمعانيه ، كما أن الناطق بها هو الرسول صلى الله عليه وسلم الذي نطق بلغته وأجادها من بين سائر الخلق فهو الذي أعطي جوامع الكلم ، كما أن ما جاء به هو ما برّز فيه العرب فكان العرب على فصاحة وبلاغة لا يدانيها مثيل لذا جاء الرسول صلى الله عليه وسلم بالقرآن فأعجزهم أسلوبه وألفاظه ومعانيه .

لم ينس العرب شعرهم لكنهم انصرفوا عنه قليلاً ، فقد كان عندهم ذا مكانة سامية لا تقل شأناً عن ما كانت عليه قبل الإسلام ، إلا أن الإسلام جاء بقيم لم تكن معهودة في الجاهلية .

فقد ظل الشعر خلال هذه الفتوحات الكبرى وعلى مدى القرن الهجري الأول يتناقله الرواة من جيل إلى جيل ، وظهر خلال هذا القرن عدد من الشعراء الإسلاميين زادوا الثروة الشعرية وأضافوا أشياء ذات طابع جديد ، فاسمعوا الناس شعراً في الدين والسياسة بجانب الحب ، ولم يكن ذلك معهوداً عند سابقيهم من الفترات الزمنية .

بعد هذا القرن جاء القرن الثاني وهو عصر توقف الفتوح وعصر الاستقرار والإنشاء الحضاري ، فانصرفت العقول المبدعة إلى الولوج إلى ميادين جديدة ، منها الفكر ، وأخذت هذه القوى وهذه العقول تستفرغ جهودها كي يجمع ما تفرق من آثار وما ضاع من تراث ، فأخذت تنظم وتبوّب وتدوّن في كل فن وعلم ، فلم يكتمل القرن الثاني الهجري إلى أواخره إلا وكان التدوين مشتد الساق .[١]

المصنفات الشعرية في القرنين الهجريين الثاني والثالث :

هنالك مصنفات شعرية انتقيت وصنفت في القرنين الثاني والثالث الهجريين ، واعتمد عليها بوصفها مصنفات شعرية عدت من المختار من الأشعار الرصينة بحيث كان يرجع إليها كثيراً في مجال الأشعار ، وكانت تضم مجموعة من المصنفات منها [٢]:

---

[١] حركة التأليف عن العرب ن د. أمجد الطرابلسي ، ص ٩٣ ــ ٩٤ .

[٢] المرجع نفسه ص ١٠١ .

المفضليات :

وهي المجموعة التي جاءت على اسم مصنفها وهو المفضل الضبي [1]، الراوية المشهور الذي كانت وفاته سنة ثمانٍ وستين ومائة للهجرة ، وقد عرف بين أعلام عصره بالشعر والأخبار العربية جمعاء .

وتعد أقدم مجموعة شعرية وصلت إلينا في القرن الثاني الهجري ، وتتكون من مائة وثمانية وعشرين قصيدة . وسميت بالأشعار المختارة لوقوع الاختيار عليها من بين عامة الأشعار .

وكانت ذات منزلة سامية في الأدب العربي ، فهي بجانب أنها أقدم مجموعة شعرية كانت لها ميزات اختصت بها وميزتها عن غيرها ، كما أنها لا تضم من الأشعار إلا ما كان قديماً ، فهي تحوي عدداً من القصائد لستة وستين شاعر عاشوا وماتوا في الجاهلية ، كما أن القصائد الموجودة بها كانت تامة ، أي أثبتت بتمامها ، كذلك هنالك أمر لا يمكن تجاهله وله بالأهمية ، وهو المصنف نفسه الذي كان موضع احترام فلم يطعن فيه من قريب أو من بعيد ، من معاصريه أو ممن جاء بعده ، فكان محل أمانة لذا جاءت مصنفته في مقدمة المصنفات ترتيباً ومنزلة .[2]

الأصمعيات :

نجد من المجموعات الشعرية القديمة التي صنفت في القرن الثاني الهجري مجموعها سمت نفسها أو سميت بـ " الأصمعيات " نسبة إلى مصنفها عبد الملك بن قريب الأصمعي ، الراوية اللغوي المعروف ، الذي بلغ من الشهرة في عهده ما لم يبلغه أحد سواه .

تميزت الأصمعيات عن المفضيات ببعض السمات إلا أنها على تقارب وتمازج مع المفضليات من حيث القصائد ، كما أن جل شعراء الأصمعيات من الجاهليين مثلهم كمثل شعراء المفضليات ، ولذا عدّت الأصمعيات من حيث تصوير واقع الشعر العربي خير متمم لمجموعة المفضل .[3]

---

[1] هو أبو عبد الرحمن المفضل بن محمد بن يعلى ، الراوية الأدبي النحوي اللغوي ، كان عالماً بالأخبار والشعر والعربية ، أخذ عنه أبو عبد الله بن الأعرابي ، وأبو زيد الأنصاري وغيرهم ، معجم الأدباء مج١٠ ج ١٩/ ١٦٤ .

[2] حركة التأليف عند العرب ص ١٠١ ــ ١٠٤ .

[3] المرجع نفسه ص ١٠٦ .

جمهرة أشعار العرب :

تنسب المجموعة الشعرية التي درجت تحت اسم " جمهرة أشعار العرب " إلى مصنفها أبي زيد[1] القرشي ، الذي ينسب إلى الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ وبذلك فهو سليله .

وقد تضمنت هذه المجموعة من الأشعار تسعاً وأربعين قصيدة مطولة من عيون شعر الجاهلية وصدر الإسلام . وقد وزعها المؤلف في سبع فئات متكافئة ، بحيث تضم كل فئة سبع قصائد وتحمل اسماً خاصاً بها وهي : المعلقات ــ المُجمهرات ــ المنتقيات ــ المذهبات ــ المراثي ــ المشوبات ــ الملحمات .[2]

هناك مصنفات لها من الأهمية ما لها مثل طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين كذلك ديوان الهزليين بجانب الحماسات ، فعندما ذكرنا المصنفات الثلاث لم نرد منها الحصر بل المراد بها التمثيل .

يظهر للباحث من خلال ما عرض عن قدماء العرب من جاهليين وإسلاميين ومدى حبهم للشعر ونيله منزلة سامية بينهم ، أن الشاهد الشعري يشغل حيزاً لا ينوب عنه نائب ولا يحل محله حال ، وتظهر تلك النظرة من خلال اعتماد النحاة على الشاهد الشعري وجعله أول مصادر الاحتجاج التي اعتمد عليها في تقعيد قواعد النحو .

كان تصدر الشاهد الشعري لمصادر الاحتجاج شيئاً لافتاً للأنظار ، بحيث لا ينكره أحد ، فكان اعتماد النحاة على الشاهد الشعري أكثر من اعتمادهم على الشاهد النثري عامة والشاهد القرآني خاصة ، مع أن الشاهد القرآني أصدق مصدر من حيث الأحكام ، وكما أنه ذو حصيلة زاخرة بالتراكيب والتعابير التي كانت لا تخفى على أحد .

هنالك أسباب لها أثر كبير في اعتماد النحاة على الشاهد الشعري أكثر من غيره من المصادر عامة والقرآن خاصة ، وتتجلى هذه الأسباب ــ تجاه القرآن ــ في التحرز الديني الذي سلكه النحاة تجاه القرآن ، فكانوا متحرزين منه إجلالاً ومهابة ، فمن هذا التحرز نشأ الانصراف عن هذا المصدر وعن الاحتجاج واستنباط القواعد منه ، كما أن

---

[1] هو أبو زيد محمد بن الخطاب ، الراوية ، عالماً بالشعر ، له مصنف " جمهرة أشعار العرب " . الأعلام للزركلي ٦ / ١١٤ .

[2] حركة التأليف عند العرب . ص ١٠٨ ــ ١١١ .

هنالك حرجاً شعر به علماء اللغة ويعود ذلك إلى طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارسي اللغة ، الذي يحمل في طيّاته تعدد الآراء وإعمال الذهن في النص اللغوي ــ كما هو واضح في كتب النحو ــ ، وهو ما يتعارض مع النص القرآني الذي لا يتقبل ذلك ولا يطيقه ، فكان لابد للقرآن من موقف يحفظ له قدسيته [1] .

ومع هذه الأسباب التي توافرت تجاه القرآن نجد أن هناك أسباب توافرت تجاه الشعر ومن ثم لعبت دوراً في تفوق الشاهد الشعري عن غيره من المصادر ، وهي أن الشعر من العلوم كان الأسبق للذهن والأشدّ إسراعاً للحفظ من غيره ، كما أن روايته كانت أدق وتذكرهُ كان أيسر من النثر ، كما أنه يهدف إلى تصوير الأساليب الشعرية في أدق صورها .

وبذلك كان الشاهد الشعري عماد النحاة في تقعيد قواعدهم ، وقد ظل النحاة يتوارثونه جيلاً بعد جيل ، وأنزلوه منزلة سامية من أنفسهم ، بحيث أصبحوا ممن توارد على شرحه وتحليله ورواية الوجوه المتعددة فيه ، فنجد مراجع كثيرة تناولته بالشرح منها : خزانة الأدب للبغدادي ، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ، وشرح شواهد سيبويه للسيرافي وغيرها من الشروح التي تناولته بالشرح والتحليل والاستشهاد .[2]

بعد هذا القول المطنب عن الشاهد الشعري يتضح للباحث مكانة ومنزلة الشاهد الشعري عند النحاة ومدى اعتمادهم عليه في تقعيد قواعدهم ، من دون طعن أو إنكار للشاهد النثري عامة والشاهد القرآني خاصة ، إلا أن هناك ظروفاً ــ كما سبقت الإشارة إليها ــ لعبت دوراً مهماً في تقديم الشاهد الشعري عن غيره ومن ثم تنصيبه منصباً لا ينكره ولا يشك في أمره أحد ممن تقدم أو ممن تأخر ، وهذا مما اعتمد من قبل علماء النحو وعلماء اللغة ، وأضحى من المتعارف عليه عندهم وهو ما كسا الشاهد الشعري حلة على حلته بحيث صار المصدر الأول في الاحتجاج والاستشهاد .

---

[1] الرواية والاستشهاد باللغة ، د. محمد عيد ص ١٢٧ .

[2] الرواية والاستشهاد بالغة ص ١٢٦ ــ ١٢٧ ، أنظر كذلك مشكلات النحو العربي وسبل علاجه د. محمد غالب ص ٨٠ ــ ٨١ .

المبحث الثاني

الرواية (تعريفها ـ أطوارها ـ توثيقها)

أبدأ هذا المبحث بعرض معجمي لمادة (روى) وما تحمله من دلالات تحت لفظ رواية .

يقول الجوهري في صحاحه : (رويت الحديث والشعر رواية فأنا راوٍ ، في الماء والشعر والحديث من قوم رواة ، وروّيته الشعر ترويةً أي حملته على روايته و أرويته أيضاً .

وتقول أنشده القصيدة يا هذا ، ولا تقل أروها إلا أن تأمره بروايتها أي باستظهارها ، والرِّواية البعير أو البغل أو الحمار الذي يسقى عليه ، ورجل له رُواء بالضم أي منظر . "[1]

وأورد ابن دريد في جمهرته إذ قال : " رويت الشعر والحديث أرويه روْياً وروايةً ، ورويت على البعير أرويه رَوْياً إذا استسقيت عليه ورويت في الماء أروى ريًّاً "[2]

ويقول ابن منظور في لسانه : " يقال رويت على أهلي أروى ريّة . وقال ابن السكيت[3] : يقال رويت القوم أرويهم إذا استسقيت لهم . ويقال من أين ريّتكم أي من أين ترتوون الماء . يقال رويت على الراوية أروى ريّا فأنا إذا شددت عليه الرّواء .

وروى الحديث والشعر يرويه روايةً وتَرَوَّاه ، يقول الفرزدق [4]:

أما كان في معدانَ والفيل شاغلٌ لعنبسةَ الرّاوي عليّ القصائدا [5]

وراوية كذلك إذا كثرت روايته ، ويقال روى فلان فلاناً شعراً إذا رواه له حتى حفظه للرواية عنه "[6] .

---

[1] الصحاح للجوهي (روى) ١ / ٥٢٣ .

[2] الجمهرة لابن دريد (روى) ٢ / ٤٢٢ / ٤٢٣ .

[3] هو أبو يوسف يعقوب بن اسحاق بن السكيت ، كان عالماً بالنحو واللغة و القرآن والشعر ، توفي سنة ٢٤٤ هـ ، إنباه الرواة ٤ / ٦٣ .

[4] هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة بن ناجية البصري ، معجم الأدباء مج١٠ ج١٩ / ٢٩٧

[5] شرح ديوان الفرزدق ١ / ١٧٩ .

[6] لسان العرب (روى) ٦/٢٧٠ ــ ٢٧٢ .

وبذلك يتضح إلى الباحث من خلال ما عرض من دلالات لمعنى (روايـــة) أن هناك دلالات متعددة للفظها ، استعملت من قبل العرب وأصبحت بمثابة الشائع المطـــرد عندهم وهي :

"١" يطلق لفظ (الرواية) على مستقي القوم .

"٢" ويطلق لفظ (رواية) على البعير أو البغل أو الحمار الذي يحمل عليه الماء .

"٣" ويطلق كذلك ــ أي لفظ رواية ــ على الرجل الذي تكثر روايته .

"٤" ويطلق لفظ (رواية) على الاستظهار .

"٥" ويطلق لفظ (رُواء) على صاحب المنظر .

ويرى الباحث من خلال ذلك أن المعنى الأول لها كما أنه هو الـــذي يتصـــدر ويتفوق على ما تبقى من الدلالات هو معنى الاستسقاء ، ومن بعده أتت بقية الدلالات . ويلاحظ أن لفظ (رواية) ذو تأصيل لغوي في الحمل ، أي أنه يفيد الحمـــل بمعانيـــه ، سواء كان الحمل حسيّاً كحمل الماء أو كان معنوياً كالاستظهار وحفظ ما يروى .

كذلك نلمس من قول الجوهري عن الرواية ، أنه جعل الرواية في الماء والشعر شـــيئاً واحداً ، وهي بذلك إشارة لاشتراك بين دلالتين : إحداهما حسية وهي حمـــل المـــاء ، والأخرى معنوية وهي حفظ الآثار واستظهارها ونقلها إلى من لم يكن له علمٌ بها .

كما يرى الباحث من خلال ما قيل عن الرواية : أنهـــا الوصـــل بـــين المتقـــدم والمتأخر ، أي أنك حينما تروي عن فلان ــ وكان قد هلك ــ إلى أحـــد آخـــر فكأنمـــا وصلت بينهما ، فنقلك إلى ما قيل في الجاهلية وروايته إلى من تأخر من القرون فهـــو الوصل نفسه بين من تقدم من جاهليين إلى من تأخر من محدثين .

بعد عرضنا لمادة (روى) وما تحمله من دلالات كان لا بد لنا مـــن الوقـــوف على الأطوار التي مرّت بها الرّواية ، وعند ذلك لا بد مـــن الوقـــوف علـــى العصـــر الجاهلي الذي يُعد محلاً لها ، كما انه من حيث الشعر أقدم ما وصل إلينا من النصوص العربية .

كانت بداية أمرها في العصر الجاهلي ،وكانت محصورة على المناسبات كما أخبر بذلك ابن قتيبة إذ يقول : " لم يكن لأوائل الشعراء إلا الأبيات القليلة يقولها الرجل عند حدوث الحاجة فمن قديم الشعر قول دويد [١] بن نهد القضاعي :

اليوم يبنى لدويدٍ بيته لو كان للدهر بلىً أبليته

أو كان قرني واحداً كفيته يا رب نهب صالحٍ حويته

وربّ عبلٍ خشنت لويته [٢]

ومع قلة الرواية في بداية أمرها نجد أن هناك لهجات متعددة ، ومن المسلم به أن العرب في أنحاء الجزيرة العربية لم يكونوا على لهجة واحدة ، بل كانت تسودهم لهجات مختلفة .[٣]

لقد ورد في كتب اللغة ما هو على مخالفة ، فيما ورد عن العرب ، إلا أن هذه المخالفة كانت في حقيقتها هي اللهجات ، التي يقع الاختلاف فيها فيما روى عن العرب في الفرع لا الأصل لأن اللهجات فروع أخذت من اللغة وأضحت أصولاً ، وكثيراً ما يرجع هذا التعدد ، وهذا الاختلاف إلى البيئة كما أخبر بذلك ابن جني :

" لأن العرب وإن كانوا منتشرين وخلقاً عظيماً في أرض الله غير متحجرين [٤]، ولا متضاغطين فإنهم بتجاورهم وتلاقيهم وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة فبعضهم يلاحظ صاحبه ويراعي أمر لغته كما يراعي ذلك من مهمّ أمره ."[٥]

وبعد وقوفنا على بيانات الرواية ، نقف كذلك على بداية اللغة ، التي لم تكن متوحدة بل كانت لهجات متعددة وهذه نماذج منها :

أولاً : بنو تميم : كان لديهم لهجتهم الخاصة بهم ، مع علمهم باللغة ، وبمن حولهم من القبائل وعلم من حولهم بهم ، لكن هذه اللهجة تكون مقصورة عليهم ــ أي التميميين ــ ومن أمثلة ذلك أنهم يقولون في اسم الفعل (هلمّ وهلمّا وهلمِّي وهلمّمن) أما الحجازيون فيقولون "هلمّ "مع المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث ، أي أن بني تميم عند

---

[١] لم أجد له ترجمة .

[٢] الشعر والشعراء لابن قتيبة ١ / ١٠٤ .

[٣] في اللهجات العربية د.إبراهيم أنيس ص ٢١ .

[٤] تحجر عليه : ضيق عليم الصحاح (حجر) ٢ / ٥ ، تضاغطوا : ازدحموا . القاموس المحيط (ضغط) ٢ / ٣٨٥ .

[٥] الخصائص لابن جني ٢ / ١٥،١٦ .

إسنادهم اسم الفعل إلى أحد الصيغ يتبع عندهم اسم الفعل الصيغة ، بخلاف الحجازيين الذين يسندونه إلى حالة واحدة وهي حالة الإفراد .

كذلك نجد إهمال ما النافية للحال وذلك بعدم نصبها للخبر ، أما الحجازيون فيعملونها وذلك بنصبها الخبر عندهم ،وبذلك تكون ما التميمية غير ناصبة للخبر ، أما الحجازية فتنصبه .

ثانياً : قضاعة : لهم من النطق ما يميزهم عن غيرهم من القبائل ، فنجدهم يجعلون الياء المشددة جيماً فيقولون في تميمي " تميمج " وهي التي تسمى بالعجعجة .

ثالثاً : هذيل : كانت لهم لهجتهم الخاصة بهم ، فنجدهم يجعلون الحاء عيناً وهو ما عرف بالفحفحة ففي رواية قرأ قوله تعالى " فتربصوا به حتى حين "[1] وهي رواية ابن مسعود [2]فقرأت الحاء فيها عينا.

رابعاً : طي : كانت لهم لهجتهم التي تميزهم عن غيرهم من القبائل ، فنجدهم يبدلون الهمزة هاءً أحياناً ، فيقولون في " ألأنك ــ ألهنك " [3]

وبذلك نجد أن كل قبيلة على علم بالعربية ، لكن هناك ما يميز كل قبيلة عن الأخرى ، فتنطق كل قبيلة بلهجتها مع علمها بمن حولها من اللهجات التي تسود القبائل الأخرى .

أطوار الرواية :

كل علم من العلوم لابد له أن يمر بمراحل وأطوار ، ومما لا شك فيه أن الرواية مرت بأطوار وتمرحلت على أيديها آنذاك ، ومن ثم ساعدت على اكتمالها وإخراجها إلى الصورة المثلى ، وتضم الأطوار مراحل تتدرج في مرحلتين هما .

المرحلة الأولى : وهي مرحلة التلقي ــ الذي يمتاز بالبساطة ــ بجانب استظهار الآثار الشعرية ، بمعنى أن الرواية في بداية أمرها في فترة تمحيص وفهم ومن ثم حفظ كتلك الآثار الشعرية ، وكان الهدف من هذه المرحلة المعرفة التامة والدراية الشاملة لتك الآثار الشعرية .

---

[1] سورة المؤمنون الآية ٢٥ .

[2] شرح ابن عقيل على الألفية ٢ / ١٢ .

[3] الخصائص لابن جني ١٦٧ ــ ١٦٨ ، انظر المزهر للسيوطي ١ / ٢٢٢ .

وقد امتدت هذه المرحلة ما بين العصر الجاهلي وأواخر القرن الثاني الهجري ، أي أوائل عصر صدر الإسلام ، وعندها لم تكن هنالك تقاليد علمية ، بل كان هنالك تأهب وتحفظ لهذه التقاليد ، لذا جاءت هذه المرحلة امتداداً لحفظ وفهم واستظهار ما جاء من آثار شعرية .

المرحلة الثانية : وهي مرحلة النضج العلمي ، وعندما أقول نضجاً علمياً أي أن هناك اكتمالاً ، فهذا النضج جاء بحركة التدوين التي جاءت مصاحبة لحركة التأليف والتصنيف ، فتطور مقام التلقي إلى مقام النضج ، وبذلك اتضحت أبعاد الرواية وانكشف عنها الجهل لتصبح واضحة المعالم .

وامتدت هذه المرحلة من أواخر القرن الثاني الهجري إلى أوائل القرن الثالث الهجري ، وبذلك هي مرحلة الاستحكام والنضج ، وتأكد بعد ذلك تطور الرواية وظهورها بمظهر كان النماء والتطور والازدهار لافتاً للأنظار فيه ، ومن ثم خرجت بمظهر سامٍ أمام القراء ، وإحاطتهم بتراث وماضٍ غزير المعارف متنوع الجوانب [1].هناك صفات تميزت بها مرحلة النضج العلمي وهي [2]:

أولاً : كان هنالك اتساع في التدوين وهو ما له بالغ الأهمية ، فقد وجدت مصنفات ضمت الآثار الأدبية التي كان لها تأهب للتداول والانتشار ، ولم يكن الأمر مقصوراً على مدونات خاصة بالأدبي أو العالم ، أو على مدونات أو نقوش أثرية ، بل كان هنالك قدر غزير متنوع الآداب والفنون .

وكان من ضمن هذه المدونات : مختارات الضبي والأصمعي ، كذلك الحماسات ، هذا بجانب كتب الدراسة أمثال كتب البلاغة التي ظهرت على يد ابن سلام ــ صاحب طبقات فحول الشعراء ــ وابن قتيبة في مصنفه الشعر والشعراء ، والجاحظ [3] في مصنفه البيان والتبيين .

---

[1] رواية الشعر العربي د. مصطفى حسين ، ص ٥،٦ .

[2] المرجع نفسه ص ٦،٧ .

[3] هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكناني ، يعرف بالجاحظ لجحوظ عينيه ، معتزلي المذهب ، توفي سنة ٢٥٥هـ ، من تصانيفه " البيان والتبيين " . تاريخ أدب اللغة العربية مج١ ، ج٢ / ٤٧٥ .

ثانياً : ظهور الدواوين الشعرية التي كانت عناية الرواة بها بالغة ، وتعدّ هذه العناية شاهداً على نضج الوعي الذي يهتم بجمع ما تفرق من الآثار وتقديمها في دواوين .

ثالثاً : كان هناك ظهور لأئمة الرواة الذين انجلت ملامح الرواية على أيديهم المفضل الضبي ــ الأصمعي ــ أبوعبيدة [1] وغيرهم مم جمع تقاليد علمية كان عليها الاعتماد في المستقبل .

رابعاً : ظهر أيضاً سماعُ وتدوين وحفظ وإسناد للآثار الشعربة ، هذا بجانب التحقيق العلمي الذي صحب هذا الجمع وهذا التوثيق ، فكان لا بد من نفي للزائف وإثبات للصحيح .

خامساً : برزت كذلك قضية تعدّ من اخطر القضايا هي قضية الانتحال ، التي جاءت مصاحبة لنشاط الرواة في جمع وتوثيق المادة الأثرية ، وبذلك كان اقترانها بالشعر الجاهلي مرتبطاً بها ــ أي الرواية ــ .

لذلك هناك تقسيم اعترى الرواية من قبل العلماء بحسب القرون والعصور ، وقسمت بموجبه إلى مراحل هي :

"١" مرحلة النشوء : وهي تبدأ من العصر الجاهلي إلى أواخر القرن الثاني للهجرة ، وهي بداية الرواية ، ــ كما أشرنا من قبل ــ من مرحلة التلقي .

"٢" مرحلة النضج وتبدأ من أواخر القرن الثاني الهجري إلى أواخر القرن الثالث الهجري .

"٣" مرحلة الازدهار : وتشمل القرن الرابع الهجري على امتداده ، ومنها أتى الازدياد .

"٤" مرحلة (عصر اليتيمية) : وهي التي تضم القرنين الخامس والسادس الهجريين .

"٥" مرحلة (عصر التراجم) : ويقصد بها العصر الذي ضم القرن السابع الهجري ، وهو الذي تميز بالتأليف العلمي في سير العلماء والرواة ، وبذلك عدت الرواية مصدراً أساسياً فيه .

---

[1] هو معمّر بن المثني التميمي ، وهو الجامع لعلوم العرب وأخبارهم وأنسابهم ، من تصانيفه نقائض جرير والفرزدق . تاريخ آداب اللغة العربية ، مج١ ج٢ / ٤٠٦ .

"٦" مرحلة (بدايات الضعف) : وهو العصر الذي قل فيه الاهتمام بالرواية واهتم فيه بالتعليم ، وتضم القرن الثامن الهجري [١].

هناك نقطة لها أهمية بالغة لابد من التطرق إليها وهي قصور الرواية في بداية أمرها على المسلمين ، الذين منحوها شكلاً علمياً متكاملاً وأعطوها جوهراً فكرياً أصيلاً ، لذا يرجع الفضل إليهم وإلى أهل الحديث خاصة ، وقد عرفها الفكر الإنساني عند المسلمين بمحافظتها على الأثر النبوي الشريف من الضياع ومن عبث العابثين ، وبعد ذلك نشطت لتضم مجالات متعددة هي :

ـ جمع التراث ونقله .

ـ تناقل التراث وإذاعته على امتداد الزمان والمكان .

ـ تحقيق التراث ومن ثم توثيقه .

ـ التعلم والتحصيل الذي انتاب هذا التراث لأجل الحفاظ عليه ومن ثم مواصلة الإنتاج الفكري في مجالاته المتعددة [٢].

توثيق الرواية :

كل علم من العلوم لابد ولا غناء له من مرجع ومصدر يستند إليه ، فكان الوقوف على توثيق الرواية وضبطها وإحكامها أمراً له أهمية بالغة ، بحيث تكون واضحة المعالم ، حتى لا يخفى منها خاف ، لذا كانت مسألة التثبت والتحقق فيها أمراً لا يستغني عنه أديب أو عالم .

المقبول والمردود من الرواية :

أوردت عدة مسائل في هذا المجال منها :

١/ مسألة أخذ اللغة :

يقول ابن فارس[٣] عنها : " تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة ذوي الصدق والأمانة ، ويتقى المظنون . فحدثنا على بن إبراهيم عن المعداني ، عن أبيه ، عن (أبي معاذ)

---

[١] رواية الشعر العربي د . مصطفى حسين ، ص ١٨،١٩ .

[٢] رواية الشعر العربي ص ١٩ .

[٣] هو أحمد بن فارس بن ذكريا ، توفي سنة ٣٦٩هـ ، من تصانيفه " فقه اللغة " . معجم الأدباء مج٢ ج٤ / ٨٠ .

معروف بن حسان عن الليث[1] عن الخليل ، قال : " إن النحارير ربما أدخلوا على الناس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنيت [2] "[3]

ويقول في موضع آخر : " فليتحر أخذ اللغة وغيرها من العلوم أهل الأمانة والثقة والصدق والعدالة ، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا[4] "

ويقول ابن الأنباري [5]: " يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً ، رجلاً كان أو امرأة حراً كان أم عبداً ، كما يشترط في نقل الحديث ، لأن بها معرفة تفسيره وتأويله ، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله ، وإن لم تكن الفضيلة من شكله ، فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله " [6].

يرى الباحث من خلال ما أورده ابن فارس أن التحري من الأخذ عن الرواية أمر له أهمية بالغة ، خاصة عند سماع المروي من اللغة ، لذا كان من الوجه الحق والقول الصائب أن يؤخذ عن الرواة الذين يوصفون بالصدق والأمانة ، و أن يتقى أصحاب الظن ، لأن منهم الحاذق المتقن الذي يلبس على الناس ما هم عليه ، وذلك بإدخاله ما ليس من كلامهم وأجراه مجراه .

لذا جاء الأخذ عن الرواة الثقات قامعاً لعلة من أراد اللبس ، لكي يصبح شرطاً يقف حاجزاً قوياً أمام من يلجأ إلى العبث والخلط بين جزئيات اللغة .

ويلاحظ الباحث من كلام ابن الأنباري أنه وقف بجانب ابن فارس في عدالة ناقل اللغة ، غير انه أضاف شيئاً أخراً وهو عدم الاكتراث إلى الناقل إذا كان رجلاً أو امرأة ، كذلك حراً كان أو عبداً ، أي أنه لم يشترط الذكورية ولا الحرية بل أخذ عن النساء والعبيد ، فيكون العدل وحده هو الذي يكفل الحق إلى ناقل اللغة في الأخذ عنه ، كما أنه جعل الناقل في اللغة والحديث شيئاً واحداً ، بحيث إذا كان ناقل اللغة فاسقاً لم يقبل نقله .

[1] هو الليث بن نصر بن سيار الخرساني صحب الخليل بن أحمد وأخذ عنه كان لغوياً نحوياً ، إنباه الرواة . ٣ / ٤٢ .

[2] التعنيت : التشدد والإلزام بما يصعب أداؤه ، القاموس المحيط (العنت) . ١ / ١٥٩ .

[3] الصاحبي في اللغة لابن فارس ص٤٨ .

[4] الصاحبي في اللغة ص ٤٨ .

[5] هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ابن أبي سعيد الإمام ، كان لغوياً نحوياً ، من تصانيفه (الإنصاف في مسائل الخلاف) توفي سنة ٥٧٧هـ . بقية الوعاء ٢ / ٨٦ .

[6] لمع الأدلة لابن الأنباري ، ص ٨٥ .

ومن أمثلة ما روي عن النساء ما أورده السيوطي عن أبي زيد[١] في قصته مع إعرابية إذ يقول : " وقلت لإعرابية بالعيون بنت مائة سنة مالك لا تأتينا أهل الرفقة [٢] فقال إني أخزى أن امشي في الرّفاق أي أستحي ."[٣]

٢/ مسألة نقل العدل الواحد :

يقول عنها ابن الأنباري : " ويقبل نقل العدل الواحد ، ولا يشترط أن يوافقه في النقل غيره ، لأن الموافقة لا تخلو إما أن تشترط لحصول العلم أو لغلبة الظن . " [٤]

يرى الباحث من خلال ما أورده ابن الأنباري عن نقل العدل الواحد ، أن النقل في الرواية على اختلاف مع النقل في الحديث ، لأن الحديث ذو تعدد في النقل كما انه لابد من الموافقة عليه ، أما النقل في الرواية فعلى عكسه تماماً فيقبل فيه نقل العدل الواحد من غير موافقة عليه .

وبذلك جاء نقل العدل الواحد من غير موافقة ــ سواء أتت الموافقة لحصول العلم الذي يحصل بنقل اثنين ، أو لغلبة الظن وهو الذي بنوا عليه ، لأنه يحصل بخبر الواحد من غير موافقة ــ مأخوذاً به في الرواية[٥].

٣/ الاعتماد على الأشعار :

اعتمدت أشعار العرب في تقعيد القواعد ، كما أن العلماء عند اعتمادهم عليها لم يشترطوا في أخذها البلوغ أو العقل بل أخذوا عن الصبيان كما أخذوا عن المجانين .

ويقول السيوطي في ذلك : " لم يشترطوا في العرب الذي يحتج بقوله البلوغ فأخذوا عن الصبيان . "[٦] ويقول في موضع آخر : " لم أرهم توقوا أشعار المجانين من العرب بل رووهاواحتجوا بها ، وكتب اللغة والنحو مشحونة بالاستشهاد بأشعار قيس

---

[١] هو أبو زيد بن سعيد بن أوس بن ثابت البصري ، كان لغوياً نحوياً أديباً ، كما كان ثقة قرأ عليه البزّار ، له تصانيف كثيرة منها " النوادر " ، معجم الأدباء ج٣ / ١٣٦ ، انظر إنباه الرواة ٢ / ٣٠ .

[٢] ورد في المزهر " الرّقة بدلاً من الرفقة ، والزقاق بدلاً من الرفاق "

[٣] النوادر في اللغة لأبي زيد ص ٣ ، أنظر المزهر للسيوطي ١ / ١٣٩ .

[٤] لمع الأدلة لابن الأنباري ص ٨٥ .

[٥] المزهر للسيوطي ١٣٨/١ .

[٦] المصدر نفسه ١٤٠/١ .

ابن زريح [1]مجنون ليلى " [2]. أي أن أشعار المجانين والصبايا ــ من العــرب ــ أخــذ واحتج بها وأضحت من المأخوذ الغير ممتنع .

٤/ مسالة نقل أهل الأهواء :

أورد ابن الأنباري عن ذلك : " أعلم أن نقل أهل الأهــواء مقبولــة فــي اللغــة وغيرها ، إلا أن يكونوا ممن يتدين بالكذب كالخطابية من الرافضة ، لأن المبتدع إذا لم تكن بدعته حاملة له على الكذب فالظاهرة صدقه . " [3]

أي أن نقل أهل الأهواء مأخوذ به ما لم يوصف بكــذب وضــرب لــه مثــالاً بالخطابية وهم جماعة من الروافض تنتمي إلى سيدنا عمر بن الخطــاب ــ رضـــي الله عنه ــ فعند حدوث الكذب يسقط الأخذ به .

---

[1] هو قيس بن الملوح بن مزاحم بن قيس العامري ، المشهور بمجنون ليلى ، كان شاعراً من المتيمين ولقب بالمجنون لهيامه في حب ليلى ، توفي ٦٨هــ .معجم المؤلفين ٦٦١/٢ .

[2] المزهر للسيوطي ١٤٠/١.

[3] لمع الأدلة لابن الأنباري ص ٨٧ .

الفصل الثاني

الشاهد النحوي (تعريفه - مصادره)

ويتكون من :

المبحث الأول : تعريف الشاهد ومصدريه (القرآن والحديث).

المبحث الثاني : المصدر الثالث كلام العرب (شعر ونثر)

المبحث الأول

تعريف الشاهد ، ومصدراه (القرآن والحديث)

قبل البدء بمصادر الشاهد الشعري نقف قليلاً عند عرض معجمي دلالي للفظ " الشاهد " :

فقد أورد الجوهري في صحاحه : " شهد : الشهادة : خبر قاطع . تقول منه شهد الرجل على كذا ، وربما قالوا شهد الرجل ، بسكون الهاء للتخفيف .

وقولهم أشهد بكذا ، أي أحلف ، والمشاهدة : المعاينة . وشهد شهود ، أي حضره فهو شاهد . وقوم شهود ، أي حضور ، وهو في الأصل مصدر شُهّد أيضاً . والشاهد الملك قال الأعشى[1] : من بحر الطويل :

فلا تحسبني كافراً لك نعمة علىّ شهيدٌ شاهدُ الله فاشهد[2]"[3]

وأورد الزمخشري : " شهدته وشاهدته ، وشوهدت منه حال جميلة ، ومجلس مشهود . وكلمته على رؤوس الأشاهد وهم شهودي وشهدائي ، وصلينا الشاهد وهي صلاة المغرب لأنها لا تقصر فيصليها الغائب كما يصليها الشاهد ."[4]

أورد كذلك ابن منظور في اللسان : " شهد الشاهد عند الحاكم ، أي بين ما يعلمه وأظهره ، وقيل إن الأشهاد المؤمنون يشهدون على المكذبين بمحمد صلى الله عليه وسلم . "

وقد ورد في المعجم الوسيط : " الشاهد من يؤدي الشهادة والدليل . "[5]

يظهر للباحث من خلال ما أورده علماؤنا عن دلالة الشاهد أنه يفيد دلالات متعددة هي :

---

[1] هو ميمون بن قيس بن جندل بن بكر بن وائل ، من ربيعة وهو أحد الأعلام من شعراء الجاهلية ، والبعض يقدمه على سائرهم إذا طرب ، توفي سنة ٦٢٩م . تاريخ آداب اللغة العربية . مج١ ج١ / ١٠٦ .

[2] ديوان الأعشى الكبير قصيدة رقم ٢٨ ، ص ٢٤٣ .

[3] الصحاح للجوهري (شهد) ١/٦٩٠ .

[4] أساس البلاغة للزمخشري (شهد) ص ٣٤١ ــ ٣٤٢ .

[5] المعجم الوسيط د.إبراهيم أنيس (شهد) ١/٥١٦ .

"١" الشاهد : هو الحاضر ، الذي يحضر المقام أياً كان .

"٢" الشاهد : هو الذي يقوم بتأدية الدليل والشهادة .

"٣" الشاهد : هو المَلَك ، الذي يشهد على صاحبه بالخير أو الشر .

"٤" الشاهد : هو الخبر القاطع الذي لا طعن فيه .

"٥" الشاهد : هو صلاة المغرب ، التي تصلى عند كلٍّ دون قصر أي عند المسافر وعند الحاضر المقيم .

وبذلك فإن الشاهد هو اسم فاعل من الفعل " شهد " ويجمع على شواهد على وزن " فواعل " وله عدة معان من حيث اللغة كما أنه له من حيث الاصطلاح معنى ربما يشاركه فيه بعض الأعلام ، فمن حيث اللغة أو الدلالة فقد تقدم ذكره في السطور المتقدمة ، أما من حيث الاصطلاح فهو : " الإخبار بما هو قاطع في الدلالة على القاعدة من شعر ونثر . "[١] بمعنى أنه الدليل والبرهان الذي يقوم لإثبات قاعدة أو نفيها سواء أكانت لغوية أم نحوية أو كانت صرفية .

ولا يختلف المعنى الاصطلاحي للشاهد عن المعنى الاصطلاحي للاحتجاج الذي هو : " إثبات صحة قاعدة أو تركيب بدليل نقلي صحيح سنده إلى عربي فصيح سليم اللغة . "[٢] أو هو ذلك الجزء من النص الذي يقوم بإثبات قاعدة بتصحيحها أو نفيها بدليل صحيح السند عن عربي سليم اللغة .

ويرى الباحث أن الشاهد ما هو إلا علامة تراقب ، أي هو آلة للمراقبة ، فعندما جاء ذكر دلالته أنه المَلَك ، فيكون عندها المراقب الذي يراقب كل ما يصدر من قول عن صاحبه ، فهو شاهد على الأقوال ومراقب لها في ذات المقام . فالشاهد على القاعدة هو الشاهد عليها و المراقب لكل ما يخرج عنها ، بحيث لا يوجد مجالاً لخرق القاعدة والمحافظة عليها من الدخيل .

---

[١] الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد ص ١٠٢ .

[٢] ظاهرة قياس اللغة د. عبد الفتاح حسن ص ٤٩ .

مصدرا الشاهد :

أولاً : (**كلام الله عز وجل**) :

ترجع الشواهد إلى مصادر أصلية تعمل فيها من حيث الاحتجاج ، فكان الشاهد القرآني أحد المصادر التي اعتمد عليها الشاهد ، لما يحمله من أساليب وتراكيب ومعانٍ كان لها أثرٌ واضح في نفوس العلماء .

لا شك ولا خلاف في الاستشهاد بالقرآن الكريم ، وهذا قول مجمع عليه من قبل العلماء ذوي التخصص ، وتواترت الأخبار بذلك إذ يقول البغدادي : " فكلامه ــ عز اسمه ــ أفصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه ."[1]

كذلك يلمح من كلام سيبويه ــ عن حذف المفعول واستشهاده بالقرآن في ذلك ــ ذهابه إلى ما ذهب إليه العلماء ، إذ يقول : " ومما يقوي ترك نحو هذا لعلم المخاطب ، قوله عز وجل : (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيراً والذاكرات)[2] فلم يعمل الآخر فيما عمل الأول استغناءً عنه . "[3] فحذف المفعول في الثاني واستغنى عنه بالأول الذي ذكر فيه ، وكان التقدير في غير القرآن الكريم والحافظين فروجهم والحافظاتها ، والذاكرين الله كثيراً ، والذاكراته ، فكان ذلك مكاناً لقاعدة أخذت من القرآن الكريم وأضحت من المتعارف عليه .

ويقول ابن الجزري[4] في ذلك : " كلُّ قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواءً كانت عن الأئمة السبعة أم العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين . "[5]

---

[1] الخزانة للبغدادي ٩/١ .

[2] سورة الأحزاب الآية ٣٥ .

[3] الكتاب لسيبويه ٧٤/١ .

[4] هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي القرناطي ، يكنى بأبي إسحاق ، اشتهر بالشاطبي ، كان أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً لغوياً بيانياً ، من تصانيفه "شرح الجليل على الخلاصة" توفي ٧٩٠هـ . نيل الابتهاج ٣٣/١ .

[5] النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٩/١ .

ويقول الدكتور إبراهيم أنيس : " والذي استقر عليه الرأي بين جمهور العلماء من القدماء أن نصوص القرآن يحتج بها في تعقيد قواعد اللغة العربية ولا خلاف بينهم في هذا . "[1]

يظهر للباحث من خلال أقوال العلماء أن الإجماع منعقد على الاستشهاد بالقرآن بالمتواتر والشاذ منه ، ويفيض السيوطي القول إذ يقول : " أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواءً كان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية ، إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل لو خالفته يحتج بها في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه نحو (استحوذ) . "[2]

يتضح من قول السيوطي أن القرآن مستشهد به في جميع أحواله ، في حالة التواتر والآحاد وفي حالة الشذوذ ، بل بلغ به الأمر أن جعل الاستشهاد بالقراءة الشاذة التي تخالف المقيس المعروف ، أي أنه يستشهد به في جميع الحالات إلا أنه عند مخالفته المقيس لا يقاس عليه بل يحتج بالمسموح فيه ، ولا يقاس عليه وضرب له مثالاً بالفعل " استحوذ " الذي صحت واوه وكان الواجب أن ينقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح الذي يكون قبله ، وقلب الواو من جنس الحركة التي تم نقلها فيكون هنالك إعلال بالنقل والقلب[3] وتصبح على القياس " استحاذ " وعلى غير القياس ــ أي السماع ــ " استحوذ " .

ونجد ابن الجزري من خلال قوله في الاحتجاج بالقرآن أنه وضع ضوابط وشروطاً لذلك هي :

١/ الشرط الأول : هو موافقة القراءة للغة العربية ولو بوجه ، أي كان هذا الوجه أحد وجوه متعددة ، فإن أصابت القراءة وجهاً من وجوه العربية عدّت بذلك قراءة صحيحة واحتج بها ، أما إذا لم توافق وجهاً فلا يؤخذ بها عنده ، ولكن على الأرجح الأخذ بها كما أوضح علماؤنا .

---

[1] في اللهجات العربية د.إبراهيم أنيس ص٤٩ .

[2] الاقتراح للسيوطي ص٨١، فيض نشر الانشراح ٤١٦/١ ــ ٤٢٠ .

[3] شرح شافية ابن الحاجب ٩٦/٣ ــ ٩٧.

٢/ الشرط الثاني : موافقتها أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، أي إن وافقت القراءة المصاحف العثمانية كالمصحف الشامي أو المكي ، وجب الأخذ بها ، أما إذا لم توافقها تمنع عند البعض ، ولكن الأرجح الأخذ بها . ومثال لذلك قراءة من قرأ (قالوا اتخذ الله ولداً)[١] في سورة البقرة بغير الواو ، فإن ذلك ثابت في المصحف الشامي .[٢]

وكقراءة من قرأ قوله عز وجل : (جناتٍ تجري تحتها الأنهار)[٣] في الموضع الأخير من سورة براءة بزيادة من فإن ذلك ثابت في المصحف المكي .[٤]

٣/ الشرط الثالث :وهو صحة الإسناد : أي لا بد من صحة سند القراءة من قبل من يروي تلك القراءة ، فيجب أن يكون الراوي ضابطاً عدلاً ، كذلك من يأخذ عنه إلى أن ينتهي السند .

وبعد توافر هذه الشروط يجب الأخذ بالقراءة عند ابن الجزري وعدم ردها أو إنكارها ، لأنها بذلك تكون من الأحرف السبعة التي وردت عن الأئمة السبعة أو العشرة أو غيرهم ، لذا يجب الأخذ والاحتجاج بها .

بعد كل ما تقدم عن القراءة ــ سواءً وصفت بالقوة أم الضعف ، وبالاطّراد أو الشذوذ ، أو وصفت بالتواتر أو الآحاد ــ لا تخرج عن الاحتجاج أو الاستشهاد بأي حال من الأحوال ، فإذا ما تحققت لها الشروط التي أوجبها العلماء أم لم تحقق وجب الأخذ بها ، وبذلك لا يكون هناك مانعٌ من الأخذ بها .

ومع ذلك لم يكن هناك إكثار من الاستشهاد بالقرآن ، وهناك عامل كان له تأثير على ذلك وهو ــ كما سبقت الإشارة إليه ــ التحرز الديني الذي انتاب علماء اللغة تجاه القرآن الكريم ، لأنه النص الذي لا يقبل التقدير والتأويل كما تقبله اللغة [٥] ، فكانت قدسيته تحفظ له عدم الخوض فيه بالتأويلات والتقديرات التي فشت عند دارسي اللغة ، فكان ذلك مانعاً يقف أمام الأخذ به .

---

[١] سورة البقرة الآية ١١٦ .

[٢] النشر في القراءات العشر ١/١١ .

[٣] سورة التوبة الآية ١٠٠ .

[٤] النشر في القراءات العشر ١/١١ .

[٥] الرواية والاستشهاد باللغة ص١٢٦ ــ ١٢٧ .

ثانياً : (**الحديث الشريف**) :

الحديث كما هو معلوم هو كل ما ينسب إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو صفة[1] . ويأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم ، وكان من الوجه الحسن ومن المنهج الحق أن يتقدم كلامه ــ صلى الله عليه وسلم ــ سائر الأقوال من نثر وشعر ، لأن حديثه جاء شارحاً للقرآن وموضحاً له ، وذلك بتفسيره المبهم وتفصيله المجمل .

جاء الاستشهاد والاحتجاج بالحديث تالياً للقرآن الكريم وذلك في عدم الاحتجاج به ، أي أن القرآن الكريم لم يستشهد به في تقعيد القواعد كذلك حال الحديث أيضاً ، إلا أن الحديث يختلف بعض الشيء عن القرآن ، وذلك لما اعتراه من رواية ،فكثيراً ما يروى بالمعنى ، أي أنه احتمل الرواية بالمعنى وهو الأمر الذي لم يتوافر في القرآن ، لذا كان التخوُّف والاكتراث من جانب العلماء لهذه العلة التي أصيب بها الحديث أمراً له أهمية.

انقسم العلماء تجاه الحديث والأخذ به إلى ثلاث فرق هي :

١/ الفرقة الأولى : هم المانعون للاحتجاج بالحديث :

تزعّم هذه الفرقة أبو حيان وابن الضائع[2] اللذان سلكا مسلك المنع وأخبر عنهم البغدادي إذ يقول : " وأما الاستدلال بحديث النبي صلى الله عليه وسلم جوّزه ابن مالك وتبعه الشارح والمحقّق ، وقد منعه ابن الضائع وأبو حيان . "[3]

أي هما اللذان منعا الاستشهاد بالحديث وقد أرجعا ذلك إلى سببين هما :

الأول : أن الأحاديث لم ترو عن النبي صلى الله عليه وسلم كما سمعت وإنما رويت بالمعنى مستدلين في ذلك بحديث الصحيحين : " زوّجتكها بما معك من القرآن "[4] فروي : " ملّكتكها بما معك من القرآن " و " خذها بما معك من القرآن " و " أمكناكها بما معك

---

[1] المنتخب من السنة ص٧ ــ ٨ .

[2] هو أبوالحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الإشبيلي ،لازم الشلوبين ، توفي ٦٨٠هـ ، له تصانيف منها "شرح الجمل" . بغية الوعاة ٢٠٠٤/٢ .

[3] خزان الأدب للبغادي ٥/١ .

[4] فتح البارئ بشرح صحيح البخاري ، كتاب النكاح ــ باب السلطان ولي ــ ٢٣٩/٩ .

من القرآن " وبذلك روي الحديث بأربعة أوجه[1] هي : (زوجتكها ــ ملكتكها ــ خـــذها ــ أمكناكها) ، وهو جواز الرواية بالمعنى الثاني : وأن المتأخرين من أئمة النحو لـــم يحتجوا بشيء من الحديث لعدم احتجاج المتقدمين من الأمصار به .

ويأتي السيوطي ليقف بجانب المانعين وإن كان ممن توسطوا ويوضح صحة مـــا ذهب إليه المانعون إذ يقول : " ومما يدل لصحة ما ذهبا إليه أن ابن مالك استشهد على لغة (أكلوني البراغيث) بحديث الصحيحين : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكـــة بالنهار)[2] وأكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون . "[3]

يرى الباحث أن أقوال المانعين قد ردّ عليها ردٌّ تخللته الإحاطة والتحفظ ، فقد ردّ عن السبب الأول الذي تناول الحديث عن الرواية بالمعنى وعدم وجود رواية بـــاللفظ ، بأن تجويز الرواية بالمعنى إنما هو على سبيل الاحتمال العقلي لأن الأصل هو الروايـــة باللفظ ، وبذلك يكون المعنى وروايته على سبيل الاحتمال ليس يقيناً بالوقوع ، إذ لو أنه حدث وقوع فإن المغيّر لفظ عربي فصيح مكان لفظ عربي فصيح آخر جائز مـــن قبـــل أهل اللغة ، أي أنه إذا كان هناك تغيير لفظ عربي مكان لفظ عربي لصـــح الاحتجـــاج بذلك المُغيّر ، لذا كان الاحتجاج برواية المعنى أمراً محتملاً وليس يقيناً .

وردّ عن السبب الثاني : الذي يرجع عدم الاستشهاد بالحـــديث لعـــدم احتجـــاج المتأخرين به وذلك لعدم احتجاج المتقدمين به ، بأن هنالك استشهاداً وقع من قبل مـــن تقدم زمنه أمثال السيرافي[4] وأبو على الشلوبين[5] وغيرهم .[6]

ويرى الباحث من خلال ذلك أن أقوال المانعين أقوال تخللها بعض التشـــدد إذ لا يمكن الجزم بأن جميع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم مروي بالمعنى ، صحيح القول بان هناك رواية بالمعنى لكن لا ينفي ذلك وجود رواية باللفظ ، وباب التعدد فـــي

---

[1] أصول النحو سعيد الأفقاني ص٤٧ ــ ٤٨ .

[2] فتح الباري ــ كتاب التوحيد ــ باب قوله تعالى "تعرج الملائكة والروح إليه " ، ٥٠٤/١٣ .

[3] الاقتراح للسيوطي ص٢٤، فيض نشر الانشراح ٥٠٨/١ .

[4] هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله المزربان السيرافي النحوي ، كان عالماً بالعربية والأدب . نزهة الألباء ص٣٠٧ .

[5] هو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله ، كنيته أبو علي ، كن إماماً في العربية والشعر توفي ٦٤٥هـــ. بقية الوعاة ٢٢٤/٢ .

[6] أصول النحو سعيد الأفقاني ص٥٠ ــ ٥٤ .

الرواية يدخل جميع المجالات من قرآن أو نثر أو شعر ، ولا يكون ذلك علةً قادحةً في الأخذ والاستشهاد بالحديث الشريف .

٢/ الفرقة الثانية : وهم المتوسطون بين المنع و الجواز :

كان إمام هذا المذهب هو الإمام الشاطبي الذي يقول : " وأما الحديث فعلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان . وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص ، كالأحاديث التي قصد بها فصاحته صلى الله عليه وسلم "[1]

فمن خلال ما تقدم نجد إجازة الإمام الشاطبي للاستشهاد بالحديث ولكن بشرط أن يعتنى بلفظه ، وهذا موقف وسط بين المنع والجواز ، فلم يمنع الاستشهاد مطلقاً بل أجازه ومنعه ، وقد تبعه السيوطي الذي يقول : " وأما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروى ، وذلك نادر جداً ، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً فإن غالب الأحاديث مروي بالمعنى وقد تداولتها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها ، فرووها بما أدت إليه عباراتهم ، فزادوا ، ونقصوا ، وقدموا ، وأخروا ، وأبدلوا ألفاظاً بألفاظ . "[2]

يرى الباحث أن مواقف المتوسطين مواقف يتخللها التّحفظ ، وهو أمر له أهمية بالغة ، لان ضبط الحديث بذلك يكون به حفظ لما روي من الأحاديث من التحريف والتصحيف ، كذلك ومن عبث العابثين ، وبذلك يكون وضع الضوابط أمراً له أسبابه التي وضعته في هذا المقام .

٣/ الفرقة الثالثة : هم المجيزون له :

كان متبني هذا المذهب وإمامه هو ابن مالك الذي أجاز الاستشهاد بالحديث من دون شروط ، وقد سلك هذا المذهب جماعة من علماء اللغة[3] منهم ابن فارس ، كما اعتمد علماء المعاجم في استشهاداتهم على الحديث الشريف ، فاختلف الموقف بين

---

[1] الخزانة للبغدادي ٦/١ .

[2] الاقتراح للسيوطي ص٢٠ ، فيض نشر الانشراح ٤٤٦/١ـ٤٤٩ .

[3] تسهيل الفوائد لابن مالك ص٤٧ .

المعجم والصيغ والتراكيب ، فقد اعتمدت المعاجم على المعنى وهـو لـيس موضـوعاً للنزاع .

أما الصيغ والتراكيب فاعتمدت على صحة النطق وروايته وهي التي تعد محـلاً للتدارس والمناقشة وهي محل الخلاف ، وقد فرّق علماؤنا في الاستشهاد بالحديث بـين المستوى الوظيفي والمستوى المعجمي ، حيث رفض المستوى الأول وقبـل الثـاني ، بعدها جاء ابن مالك وكان أول من خرج على هذا الإجماع واحتج بالحـديث الشـريف وتبعه في ذلك ابن هشام وأبو علي الشلوبين .[1]

بعدها جاء البدر الدماميني[2] ليقف بجانب ابن مالك محتجاً وناصراً له فـي هـذا المذهب ، وقد اعتمد روّاد هذا المذهب على المرتكزات الآتية :

ـ إن اليقين غير مطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب فيه غلبة الظن به فـي نقـل مفردات الألفاظ وقوانين الإعراب . وبذلك يغلب الظن على أن الحديث لم يبدل .

ـ إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولم يكتب ، وأما مـا دون وكتب فلا يتحقق فيه التبديل والتغيير .

ـ إن كثيراُ من الأحاديث قد دوّن في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حتـى كـان الكلام كله مما يصح الاحتجاج به ، ولو احتمل ذلك التبديل فإنه لا يتنافى مع الاحتجاج به من حيث اللغة .[3]

---

[1] الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد ص١٣٤ .

[2] هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي ، كان عالماً بالشريعة وفنون الأدب ، من تصانيفه "تحفة الغريب" . الأعلام للزركلي ٥٧/٦ .

[3] الرويابة والإستشهاد باللغة د. محمد عيد ص١٣٤ .

المبحث الثاني

المصدر الثالث كلام العرب (شعر ونثر)

وهو ما يطلق على القول من شعر ونثر ، فقد أطلق عليه علماء النحو " كلام العرب " وبذلك يكون كل ما ينسب إلى العرب من نثر أو شعر ، إلا أن الشعر قد اختلف عن النثر في كونه أول مصادر الاستشهاد وعليه اعتمد في استنباط القواعد النحوية وتقعيدها ، لأنه كان ذا رواية أدق ، وحفظ أيسر ، لذا كان الاعتماد عليه أكثر من النثر ، وسنعرض أصنافاً لمن يحتجّ بهم زماناً ومكاناً وأحوالاً .

١/ الزمان :

يراد بالزمان الزمن أو الوقت الذي عاش فيه الشعراء الذين تم الاحتجاج بأشعارهم ، فقد قسموا من حيث الزمن إلى أربع طبقات هي :

(الطبقة الأولى) : هم الشعراء الجاهليون ، وهم قبل الإسلام ، كامرئ[١] القيس والأعشى .

(الطبقة الثانية) : وهم المخضرمون ، أي هم الذين أدركوا الإسلام مع مكوثهم في الجاهلية ، كلبيد[٢] وحسان بن ثابت .

(الطبقة الثالثة) : وهم المتقدمون ويقال لهم الإسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام ، كجرير[٣] والفرزدق .

(الطبقة الرابعة) : وهم المولدون ، ويقال لهم المُحْدثون ، وهم من بعدهم إلى زماننا ، كبشار بن برد ، وأبي[٤] نواس .[٥]

---

[١] هو امرئ القيس بن حجر ، أشهر شعراء الجاهلية ، من أصحاب المعلقات ، توفي ٥٤٠م ـــ تاريخ آداب اللغة العربية مج١ ج٩٧/١ .

[٢] هو لبيد بن ربيعة العامري ، كان من أشرف الشعراء المجيدين ، أحد أصحاب المعلقات ، توفي ٦٢٢م ـــ تاريخ آداب اللغة العربية مج١ ج١٠٧/١ .

[٣] هو أبو حرْزة جرير بن عطية بن الخطفي التميمي ، شاعر زمانه ، توفي سنة ١١٠هـــ بعد الفرزدق بشهر ـــ سير الأعلام ٥٩٠/٤ـــ٥٩١ .

[٤] هو الحسن بن هانئ بن عبد الأول ، كان شاعراً قوي البديهة والارتجال توفي ١٩٥هـــ ـــ وفيات الأعيان ٧٨/٢ .

[٥] الخزانة للبغدادي ٥،٦/١ ـــ انظر العمدة لابن رشيق ١١٣/١ .

تلك هي الطبقات التي قسم إليها الشعراء ، وقد انعقد الإجماع على الاستشهاد بالطبقتين الأولى والثانية ، أما الطبقة الثالثة فقد اختلف فيها إلا أن بعض العلماء أجاز الاستشهاد بها، وأما الطبقة الرابعة فلم يقع الاستشهاد بها إلا ما كان من استشهاد الزمخشري ، فقد استشهد بشعر أبي تمام[1] إذ يقول في الكشاف : " وهو إن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى إلى قول العلماء الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون به لوثوقهم بروايته و إتقانه . "[2]

أي أن الزمخشري استشهد بشعر أبي تمام لأنه من علماء العربية كما أنه كان ثقةً ، وذلك ما جعله محلاً للاستشهاد ، وإن كان من المحدثين الذين لا يستشهد بشعرهم في اللغة .

ويقول ابن رشيق عن ذلك : " كل قديم من الشعراء فهو محدث في زمانه بالإضافة إلى ما كان قبله ، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول : لقد أحسن هذا المولد حتى همَمْت أن آمر صبياننا بروايته ــ يعني بذلك جرير والفرزدق ــ فجعلهما مولدين ، بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين ، وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين . قال الأصمعي : جلست إليه ثماني حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي . "[3]

عدّ ابن رشيق من خلال عباراته الطبقتين الأولى والثانية وجعلهما محلاً للاحتجاج والاستشهاد ، ولم يلتفت إلى ما كان من طبقة تضم جريراً والفرزدق ، وأورد عن الأصمعي انه لم يحتج ببيت إسلامي .

ويعوّل السيوطي على ذلك فيقول : " أجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين ، والمحدثين في اللغة العربية ، وفي الكشاف ما يقتضي تخصيص ذلك بغير أئمة اللغة ورواتها .[4]

[1] هو حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس بن الاشجّ ، كان شاعراً مشهوراً في عصره ، يمتاز شعره بالنصاعة وحسن الأسلوب ، من تصانيفه "الحماسة" ــ وفيات الاعيان ٣/٢ .

[2] الكشاف للزمخشري ٢٢٠/١ ــ ٢٢١ .

[3] العمدة لابن رشيق ٩٠/١ .

[4] الاقتراح للسيوطي ص ٣٤ ــ أنظر فيض نشر الانشراح ٦١١/١ ــ ٦١٢ .

٢/ المكان :

المكان هو المحل الذي ضم هؤلاء الشعراء أو هو محل إقامتهم ، ولقد اختلف الاحتجاج باختلاف مواقع الشعراء وأماكنهم فكلما قرب الشاعر من مناطق التلاحم ــ أي مناطق الاختلاط بالأمم المجاورة ــ كلما كان هناك بعد في الأخذ عنه ،وكلما قرب من الجزيرة العربية كلما أخذ عنه، ولذلك فإن القبائل التي تقع في وسط شبه الجزيرة العربية هي قبائل الاحتجاج والاستشهاد ، أما التي تبعد عنها ــ وذلك بمجاورتها للأعاجم ــ فلم يؤخذ عنها لذلك السبب وبذلك يصبح علةً قادحةً في الأخذ ، لذا كانت قريش محلاً للأخذ فقيل عنها : " إن قريشاً أفصح العرب وأصفاهم لغة ."[١]

أي أن قريشاً كانت أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق ، وأحسنها مسموعاً ، لذا نقلت العربية عنها وبها اقتدي وعليها اعتمد في المسموع والمنقول ، وعليها اتُّكل في الغريب ، ولذلك جاء اللسان آخذاً بها ، أيضاً كذلك لقربها من وسط شبه الجزيرة العربية .

ترتيب القبائل في الأخذ عنها :

رتبت قبائل العرب على حسب الأجود والأفصح نطقاً وسمعاً ونقلاً ، فكان الترتيب على النحو التالي :

ــ أول القبائل هي قريش التي كانت الأولى في الأخذ عنها ، ومن ثم جاءت : قيس وتميم وأسد ، فكان هؤلاء أكثر من أُخذ عنهم . يلي هؤلاء :

ــ هزيل ثم بعض من كنانة وبعض من الطائيين ولم يؤخذ من غيرهم من سائر القبائل .[٢]

هناك قبائل لم يؤخذ عنها :

ــ لم يؤخذ من لحم و لا من جزام ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل مصر والقبط .

ــ ولا من قضاعة ولا من غسان ولا من إياد ، فإنهم كانوا مجاورين لأهل الشام وأكثرهم نصارى يقرؤون في صلاتهم بغير العربية .

ــ ولا من تغلب ولا النمر ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان .

[١] الصاحبي في اللغة لابن فارس ص ٣٣ .

[٢] الاقتراح للسيوطي ص ٢٥ ــ أنظر فيض الانشراح ٥٢٧/١ .

ــ ولا من بكر لأنهم كانوا مجاورين للقبط والفرس .

ــ ولا من عبد القيس لأنهم كانوا من سكان البحرين مخالطين للهند والفرس .

ــ ولا من أزد عمان لمخالطتهم للهند والفرس .

ــ ولا من أهل اليمن أصلاً لمخالطتهم للهند والحبشة ولولادة الحبشة فيهم .

ــ ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ولا من ثقيف وسكان الطائف لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم .

ــ ولا من حاضرة الحجاز ، لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم حين ابتدؤوا ينقلون لغة العرب ، فقد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم .[1]

٣/ الحال :

يراد بالحال أحوال هؤلاء العرب الذين يحتج بكلامهم ، ، فأخيرها ما كان أعمق في التّبدي وألصق بعيشة البادية ، لذا كان كثيراً ما يفخر البصريون ببدوهم على الكوفيين فروي عن أحد البصريين قوله : " إنّا نحن البصريين نأخذ اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع ، أما انتم أيها الكوفيون فقد أخذتم عن أكلة الشواريز[2] وباعة الكواميخ[3] "[4]

يظهر من أقوال العلماء عن هذه المسألة ، أن أهل البدو كانوا محلاً للأخذ ، بخلاف أهل الحضر الذين لم يؤخذ عنهم ، لما تتعرض إليه بيئتهم من اختلاط وفساد للألسنة ، وذلك بدخول الدخيل عليها وعدم صفائها ، كذلك دخول الأجناس الأجنبية التي لم تكن على العربية ، فكانت مخالطتها سبباً عائقاً وعلة قادحة في عدم الاحتجاج بلغتها .

وقد علل ابن جني عدم الأخذ وأرجعه إلى أشياء بقوله : " علة امتناع ذلك مما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلال والفساد والخطل ، ولو عُلم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم لوجب الأخذ عنهم كما

---

[1] الاقتراح للسيوطي ص ٢٥ ــ أنظر فيض نشر الانشراح ١/ ٥٢٩ ــ ٥٣٩ .

[2] الشيراز : اللبن المصفى ــ القاموس المحيط (شرز) ١٨٥/٢ .

[3] الكامخ : إدام ــ القاموس المحيط (كمخ) ٢٢٧/١ .

[4] في اللهجات العربية ص ٢٢٤ ــ أنظر أصول النحو لسعيد الافغاني ص ٢٤ .

يؤخذ عن أهل الوبر ، وكذلك لو شاع في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المـــدر مـــن اضطراب الألسن وخبالها وانتقاض عادة الفصاحة وانتشارها لوجب رفض لغتها وترك ما يرد عنها ."[1]

يظهر من كلام ابن جني أنه موافق لقول من سبقه في عدم النقـــل عـــن أهـــل الحضر ، وذلك لما يطرأ على أهل الحضر من اختلال وفساد للألســـنة ، لمخـــالطتهم أجناساً غير عربية ، وإن تُؤكد من فصاحتهم وذلك بعدم تعرضهم للدخيل لوجب الأخـــذ عنهم ، كما يؤخذ عن أهل الوبر ـــ أي أهل البدو ـــ ، كذلك إذا حدث في البدو ما حدث في المدر ـــ أي الحضر ـــ لوجب رفض قول أهل البدو وترك ما يرد عنه

إذاً يكون الضابط هنا ـــ في هذا الأخذ ـــ سلامة اللغة والوثوق من ذلـــك مـــن خلال عدم المخالطة ، التي ينتج عنها فساد الألسنة ، وبذلك يتأتى الاضطراب والتخلخل الذي وصف به أهل الحضر .

الاحتجاج بالشعر :

ظل الاعتماد على الشعر مسيطراً على رجال النحو منذ ســـيبويه بـــل انفـــردت الشواهد الشعرية دون غيرها من الشواهد بالشرح والتحليل ، وظهرت من ذلك مؤلفات كثيرة منها شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس .

فأبهرت الشواهد النحويين ولم يترددوا في أخذها وعرضـــها للاحتجـــاج بهـــا ، وبذلك يتجلى قصر فَهْم النحو على الشاهد الشعري دون غيره ، وبذلك كان الاعتناء به ، اللهم إلا ما كان من إفاضة ابن مالك في الاستشهاد بالحـــديث ، وابـــن هشـــام فـــي الاستشهاد بالقرآن .[2]

وكان هناك إقبال من النحويين تجاه الشعر ، الذي يستلهمون منه الفصيح ، الذي تثبت به القاعدة النحوية ، معتمدين عليه في تقعيد قواعدهم ، وأصـــبح الشـــعر الوجـــه الغالب في دراساتهم ، لما وجدوا فيه من مادة خصبة غنية متعـــددة الأســـاليب كثيـــرة الاستعمالات بجانب سهولة حفظه وسرعة تذكّره .

---

[1] الخصائص لابن جني ٢/٥ .

[2] الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد ص ١٢٣ ـــ ١٣٠ .

نجد الرعيل الأول ووقوفهم بجانب الشعراء القدماء واعتزازهم به كان له تأثير واضح في جعل الاحتجاج والاستشهاد بالشعر متصدراً جميع المصادر التي يحتج بها ، كما أن وقفتهم خلف الشعر ـــ اعتقاداً منهم أنه النموذج والمثل الأعلى ، لأنه كان يمثل أناساً عاشوا في فترة عظم شأنها من احترام وتقديس ومهابة ـــ كان لها الأثر في الاهتمام بالشعر المتمثل في الشاهد الشعري الذي اعتمد عليه في تقعيد القواعد .

لذا أكبّ أوائل علمائنا من رجال النحو أمثال : يونس[1] ابن حبيب ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه ، وأبو جعفر الرؤاسي[2] ، والفراء[3] ، على الاستشهاد بالشعر دون غيره من مصادر الاحتجاج[4] وذلك لسهولة حفظه وسرعة تذكره ولما وجد فيه من مادة خصبة ، ولا ينفي ذلك عدم الاستشهاد بالقرآن والحديث ، أما القرآن فكانوا في حالة تحرز ديني منه ، إجلالاً ومهابةً وخوفاً منهم أن يخوضوا في شيء منه ، إلا أن ابن هشام ـــ كما أسلفناـــ أخذ الحظ الأوفر منه ، وأما الحديث فاختلف فيه وذلك لما يتطرق إليه من رواية ، تارة باللفظ وتارة بالمعنى .

لذا فإن الممعن النظر في المعاجم اللغوية وكتب قواعدها يجد الاستشهاد بالشعر صاحب حظ أوفر فيها .

قواعد في الاحتجاج :

هنالك قواعد في الاحتجاج عدت أساساً فيه وهي :

١/ السماع : ينقسم السماع من حيث الاطّراد والشذوذ إلى أربعة أضرب هي :

الضرب الأول : مطرد في القياس والاستعمال معاً ، وينطبق ذلك على رفع الفاعل ونصب المفعول نحو : قام زيدٌ وضربتُ عمراً .

---

[1] هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي ، إمام نحاة البصرة في عهده ، أخذ عن سيبويه ، واخذ عنه الكسائي والفرّا ، توفي ١٨٢هـ ، من تصانيفه كتاب "معاني القرآن الكبير" ـــ معجم الأدباء مج١٠ ج٦٤/٢٠ .

[2] هو محمد بن الحسين ، لقب بالرؤاسي لكبر رأسه ، عالم أهل الكوفة ـــ إنباه الرواة ١٠٥/٤ .

[3] هو يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور ، المعروف بالفراء ، أخذ عنه الكسائي ، واخذ عنه سلمة بن عاصم ـــ معجم الأدباء مج١٠ ج٩/٢٠ .

[4] عصور الاحتجاج د. محمد إبراهيم عبادة ص ١٢٧ .

الضرب الثاني : مطرد في القياس شاذٌ في الاستعمال ، كـــ" مُبْقل "[1] فهذا هو القياس ، أما الاستعمال فــ " باقل " .

الضرب الثالث : مطرد في الاستعمال شاذ في القياس ، نحو " استحوذ " في السماع أي الاستعمال ، والقياس نحو " استنوق ــ استفيل ــ استتيس " .

الضرب الرابع : شاذ في القياس والاستعمال معاً ، كتتميم مفعول فيما عينه واو نحو : " ثوب مصون وفرس مقوود "[2]

٢/ العدالة في الراوي : نجد أن العلماء اشترطوا العدالة في الراوي مع عدم اشتراطها في العربي المروي عنه . وبذلك تكون معرفة حال المـــروى عنـــه ليســـت بمطلوبـــة عندهم .[3]

٣/ قبول الرواية : لقد أوضح العلماء قبول رواية المفرد الفصيح وذلـــك لاحتمـــال أن يكون سمع لغة قديمة تكلم بها العرب ، وبذلك تكون من المُتكلم به في اللغة .[4]

٤/ حجية اللغة : أبان العلماء حجية اللغة من خلال تصريحهم بأن اللغات على اختلافها تُعد حجة ، كما هو الحال في إعمال الحجازيين لـــ (ما) النافية للحال وذلـــك بنصـــبها الخبر ، وإهمالها عند التميميين وذلك بعدم نصبها .[5]

٥/ دخول الاحتمال : أبدى العلماء رأيهم في الاحتمال ، أنه متى مـــا دخـــل الاحتمـــال الدليل كان ذلك ساقطاً من الاستدلال ، أي عند دخول الاحتمال الـــدليل يســـقط عنـــدها الاستدلال بذلك الاحتمال .[6]

كانت هذه النقاط عبارة عن تلخيص لما تقدم من أقوال العلماء عـــن الاحتجـــاج والاستشهاد سواءً أكان هذا الاستشهاد في مصدر القرآن أم كان في الحديث أو كان في كلام العرب من شعر ونثر ، وكان لا بد من مراعاة هذه النقاط والالتفات إليها .

---

[1] أبقلت الأرض : أخرجت بقلها ، وهو كل نبات أخضرّت له الأرض الصحاح (بقل) ١/١٠٤ ــ ١٠٥ .

[2] الخصائص لابن جني ١/٩٧ .

[3] المزهر للسيوطي ١/١٤٠ .

[4] الخصائص لابن جني ٢/ ٢٤ ــ ٢٥ ــ انظر الاقتراح للسيوطي ص ٣٠ ــ ٣١ ، وفيض نشر الإنشراح ١/ ٥٧٧ ــ ٥٨٢ .

[5] الخصائص لابن جني ٢/٥ ــ انظر الاقتراح ص ٣١ ، فيض نشر الانشراح ١/٥٨٣ .

[6] المواهب الفتحية ١/٥٨ .

الفصل الثالث

الاستشهاد وأثره في الدرس النحوي

ويتكون من :

المبحث الأول : أثر الشاهد في بناء القاعدة النحوية.

المبحث الثاني : آراء العلماء تجاه اختلاف رواية الشاهد الشعري.

المبحث الأول

أثر الشاهد في بناء القاعدة النحوية

كان اعتماد النحاة على الشعر اعتماداً فاق غيره من المصادر التي بني عليها النحو ، إلا انهم عند اعتمادهم عليه دون النثر انتقوا منه ما تحققت فيه الغرابة لغة ومعنىً وإعراباً ، ولعل هذا الفهم يعطي جانباً من تفسير دور الرّجز في النحو العربي .[1]

مقارنة بين الشاهد الشعري و النثري :

أدرك النحويون أنفسهم أن الشعر له قيوده التي تجعله يختلف عن النثر ، لذا أباحوا للشاعر ما لم يبيحوا للناثر ، ولقد أحس النحويون ذلك الأمر منذ أيام الخليل وسيبويه الذي تحدث عن الضرورة الشعرية وساق لها نماذج إذ قال : " أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف "[2] وبذلك فإن سيبويه أجاز في الشعر ما لم يجزه في غيره من الكلام ، وجعل صرف ما لا ينصرف مثالاً أو نموذجاً لهذا الجواز .

كذلك أورد الأخفش[3] في هذا الشأن حديثاً عن لغة الشعراء التي كان لها ما يميزها عن لغة الناثرين ، إذ يقول : " وكأن هذه لغة الشعراء لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام. "[4]

نلمس من قول الأخفش أن لغة الشعراء تميزت عن ما تبقى من الكلام وأن من مقدورها التّعدي من لغة الشعراء إلى غيره من الكلام ، وبذلك تُعدّ محل مجاراة ومحل قياس ، لا أن تجاري غيرها أو تقاس عليه .

ويقول فندريس عن ذلك : " أما اللغات الأدبية فتتميز عن هذه الأخيرة ــ يعني اللغة المشتركة ــ في غالب الأحيان . لان رجال الأدب كثير من الأقطار ، من شعراء وقصاص يكونون طبقة منعزلة لها تقاليدها ، وعوائدها وامتيازاتها . "[1]

---

[1] الرواية والاستشهاد باللغة د. محمد عيد ص ٢٢٤ .

[2] الكتاب سيبويه ٨/١ .

[3] هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، يعرف بالأخفش الأوسط ، صحب الخليل وأخذ النحو عن سيبويه الذي يكبر منه سناً ، توفي ٢١١هـ ، له مصنفات منها "الأوسط في النحو" . إنباه الرواة ٣٦/٢ .

[4] همع الهوامع للسيوطي ١٣٢/٢ .

ويأتي الدكتور أنيس ويقول : " وقد يحذوا الشعراء الآخرون حذو شاعر معين في تعبير غير مألوف النظام والترتيب فيشيع هذا التعبير جيلاً بعد جيل ويكثر دورانه في أساليب الشعر."[2] ويقول في موضع آخر : " بل قد يصل الأمر بتعبير الشاعر أن يزداد شيوعه فيحل محل تعبير قديم بعد زمنٍ ما بفقد بعده جدته ويصبح من النظام المألوف المعهود ونراه حينئذٍ غير مختص بالشعر وإنما مثله مثل كل تعابير النثر الأخرى . "[3]

يلاحظ من كلمات فندريس أن لغة الشعر تميزت عن غيرها من اللغات ، لأن الشعراء عنده طبقة تختلف من الطبقات الأخرى ، وذلك بتخصيصها بتقاليد وعادات تميزت بها ، ومن ثم أضحت سمة تعرف بها .

كما يلاحظ الباحث من خلال كلمات الدكتور أنيس أنه ذهب إلى ما ذهب إليه الأخفش ، وذلك في تعدية لغة الشاعر إلى غير الشعر أو جريان لسان الشاعر بلغة الشعر ، وأما الدكتور أنيس فيرى أن الشعراء قد يحذون حذو شاعر ما في أسلوب جديد غير مألوف ومن ثم انتهاجه وجعله أسلوباً من أساليب الشعر ، بل قد يبلغ به الأمر من الشيوع أن يحل محل أسلوب قديم ، وعندها يصبح من المألوف ، مع أن الدكتور أنيس لم يشر إلى كلام الأخفش من قريب أو من بعيد مع عظم فائدته .

ومما لا شك فيه أن هنالك ضرورات ميزت الشعر عن النثر ، وهناك من يعوّل بالاحتجاج بالشعر متى ما خلا من الضرورة أما عند وجودها فإنهم يمنعون الاحتجاج به .[4]

وهذه الضرورات عندهم إما عن طريق الحذف أو التغيير أو الزيادة ، فالحذف كقصر الممدود وترخيم المنادى ، وأما التغيير كقطع همزة الوصل ، ووصل همزة القطع ، وأما الزيادة كزيادة حرف ، كألف الإشباع في قوله:

" أعوذ بالله من العقراب "

وكتنوين المنادى المبني.[1]

---

[1] اللغة فندريس ص ٢٤٠ .

[2] من أسرار اللغة د. أنيس ص ٣١٩ .

[3] المرجع نفسه ص ٣١٩ .

[4] المواهب الفتحية ٥٨/١ .

إن الشعر بما فيه من قيود للوزن والقافية تمتنع فيه أمور وتجوز فيه أخرى ، كما يجوز في النثر أمور وتمتنع فيه أخرى ، وبذلك يرى بعض الباحثين ضرورة فصل الشعر عن النثر وهو ما رواه الدكتور رمضان عن الأستاذ شبيتالر"A.Spitaler " في ذلك إذ يقول : " من أهم الواجبات فصل الشعر عن النثر ، عند التحدث عن بناء الجملة ، ووضع قواعد لنظامها ، لأنه ما دامت أي ظاهرة نحوية معينة ، لا تعرف إلا في الشعر ، فإنها لا تصلح ظاهرة عامة ، تنطبق على النثر كذلك ، غير أن هنالك صعوبة معينة ، وهي أن بعض التعبيرات الشعرية ، قد انتقلت إلى النثر كذلك ، ولا يمكن الفصل الحاد بين الشعر والنثر في ذلك . "[٢]

يرى الباحث من خلال قول من رأى الفصل بين لغتي الشعر والنثر ، بأنه ليس من الممكن إطلاق كلمة فصل بكل ما تحمله من معنى ، إذ أن كليهما ينتميان لبيئة واحدة تحدهما وتعدّ المرجع الأساس لهما ، وهي اللغة العربية .

إن القول الذي يرى أن هناك ما يخص الشعر عن النثر والنثر عن الشعر لصحيح ، ولكن مجمل هذا لا يفضي إلى مكان يصل إلى حد الفصل بينهما ، بل يجيز تمييز كل منهما بمميزات تزيّنهما وتجعل كل واحد منهما منفرداً بما يميزه عن الآخر ، وهو ما أشار إليه الأستاذ شبيتالر في أواخر كلماته .

وقد فطن قدامى لغويي العرب إلى اختلاف لغة الشعر عن لغة النثر في بعض الأحيان ، فهاهو المعري[٣] يقول : " لا يزاد في المنظوم على جمع بين أربعة أحرف متحركة ، فأما النثر فيجمع الناطق فيه بين متحركات كثيرة ، لأنه يقدر أن يقول : ضَرَبَ فَعَل صنع ... إلى أن ينقضي النّفَس ، وأكثر ما اجتمع في كتاب الله عز وجل ، من الحروف المتحركة ثمانية ، وذلك في موضعين من سورة يوسف ، أحدهما قوله تعالى : (إنِّي رأيت أحدَ عشَرَ كوكباً)[٤] ، فبين واو كوكبا ويا رأيت ، ثمانية أحرف

---

[١] المصدر نفسه ٥٨/١

[٢] فصول في فقه العربية د. رمضان عبد التواب ص ١٥٧ .

[٣] هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن المطهر ، كان غزير الفضل شائع الذكر عالماً باللغة حاذقاً بالنحو جيد الشعر ، من تصانيفه " الصاهل والشاحج " . معجم الأدباء مج٢ ج٣/ ١٠٧ .

[٤] سورة يوسف الآية ٤ .

كلهن متحرك . والموضع الآخر قوله تعالى : (حتى يأذن لي أبي أو يحكم الله لـــي)[1] على من حرّك الياء في لي وأبي . ومثـــل هـــذين الموضـــعين : (سنشُـــد عضـــدك بأخيك)[2] ."[3]

فما ذكره المعري من خلال عباراته هو ما يجوز في النثر دون الشعر ، والـــذي يتمثل في كثرة توال ثلاثة مقاطع قصيرة أو أكثر ، في كلمة واحدة أو في كلمات متتالية ، ومنه قول سلمان الفارسي ، لأحد الأساقفة قبل إسلامه : " فأحببت أن أكـــون معـــك وأخدمك في كنيستك ، فأتعلم منك ، وأصلي معك "[4] فبعض المقاطع القصيرة المتتاليـــة في هذه العبارة بلغ في بعض الأحيان ستة مقاطع في قوله " ستك فأت " وذلك لا يمكـــن حدوثه في الشعر ، كما لا يمكن أن تتوالى أكثر من ثلاثة مقاطع قصيرة فيه ، فـــي أي بحر من البحور ، ولكن يمكن توالي ثلاثة مقاطع ويحدث ذلك في البحور التـــي تضـــم التفعيلة " مستفعلن " ويحدث تقصير المقطعين الأولين أو بعبارة العروضيين إذا دخلها " الخبل " الذي هو اجتماع الخبن ــ الذي هو حذف الثاني الساكن من التفعيلة ــ، والطيْ ــ الذي هو حذف الرابع الساكن من التفعيلة ــ فتصير بعدها التفعيلة " متعلن " أي هـــو اجتماع ثلاثة مقاطع ، ويقع هذا في بحر الرّجز والسريع والبسيط والمنسرح ، ومع ذلك فهو ليس من الشائع في الحقيقة اللهم إلا في بحر الرّجز .

كذلك هناك ما يجوز في النثر دون الشعر والذي يتمثل في ورود بعض الصـــيغ الاسمية مضافة إلى ضمير المخاطب وهي : فَعِل ، مثل ، "كتِف" ، وفعَل مثل " قَلَـــم " وفِعَل مثل " قِرَبْ " ، وفُعُل ، مثل " فُرُش " وفُعَل مثل " حجج " ، فلا يرد فـــي الشـــعر مثل : كتِفَك ، وقَلَمك ، وقِرَبك ، وفُرُشك ، وحُجَجَك ، وما إلى ذلك فهذا كله جائز فـــي النثر دون الشعر .[5] والأمثلة في ذلك كثيرة إلا أننا عندما عرضنا ذلك لهو مـــن بـــاب التمثيل لا الحصر .

---

[1] سورة يوسف الآية ٨٠ .

[2] سورة القصص الآية ٣٥ .

[3] فصول في فقه العربية ص ١٦١ .

[4] السيرة النبوية لابن هشام ١٣٦/١ .

[5] المرجع السابق ص ١٥٨ .

أما ما يجوز في الشعر دون النثر فكثير وقد تضمنه القول الذي يسمي نفسه الضرورة الشعرية ، ويلاحظ من تسميتها أنها مقصورة على الشعر دون غيره ، بمعنى أنها ضرورة مختصة بالشعر .

والضرورة الشعرية عرفها جمهور العلماء بأنها : " مخالفة المألوف من القواعد في الشعر ، سواءً ألجئ الشاعر إلى ذلك بالوزن والقافية أم لم يلجأ . "[1] بمعنى أنها هي لمخالفة القاعدة وذلك بإتيانها بأمر لا تقبله القاعدة ولم يكن من المألوف المطرد ، ويكون بمثابة الشاذ الذي يحمل أشياء تعتريها الحداثة مما تخرجه من المألوف .

تعد الضرورة الشعرية مظهراً من مظاهر إدراك القدماء للفرق بين أسلوب الشعر وأسلوب النثر ، ويرى بعض النحويين أن قبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب كان الأمر مقبولاً ويقول ابن جني في ذلك : " أعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران ، : زيغ الإعراب ، وقبح الزّحاف ، فإن الجفاة الفصحاء لا يحلفون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة الإعراب ."[2] كما أنه لا عيب في الرجوع إلى زيغ الإعراب إذا أدى تركه إلى قبح الزحاف ، كما يقول ابن جني : " فإن كان ترك زيغ الإعراب يكسر البيت كسراً ، لا يزاحفه زحافاً ، فإنه لابد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال الضرورة . "[3]

ويقول ابن عصفور[4] عن الضرورة : الشعر نفسه ضرورة وإن كان يمكنه الخلاص بعبارة أخرى . "[5]

ومن خلال قول ابن جني وابن عصفور يتضح القول عن الضرورة الشعرية والاعتراف بوجودها وأخذها مكاناً في الشعر ، بحيث أصبحت توصف به .

ويقول الإمام الشاطبي الذي أفرد مجالاً لها وللمعنى ــ الذي هو مقتضى الحال ــ إذ يقول عنها : " قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر ، واحدة تلزم فيها الضرورة إلا

---

[1] فصول في فقه العربية ص ١٦٣ .

[2] الخصائص لابن جني ٣٣٣/١ .

[3] المصدر نفسه ٣٣٣/١ .

[4] هو علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي الحضرمي ، المعروف بأبي الحسن بن عصفور ، أخذ عن أبي علي الشلوبين ، وروى عنه الحسن بن عبد الرحمن ، كان عالماً بالعربية ، من تصانيفة " التصريف " توفي ٦٥٩هـ . التذييل والتكملة ٤١٣/١ ــ ٤١٤ .

[5] الاقتراح للسيوطي ص ١٤ ، فيض نشر الانشراح ٣٥٦/١ .

أنها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك في هذا الحال يرجعون إلى الضرورة لأن اعتناءهم بالألفاظ . وإذا ظهر لنا في موضع آخر أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين نعلم أنه مطابق لمقتضى الحال ؟ "[1]

ومعنى قول الإمام الشاطبي أن للمعنى دوراً مهماً في ذلك المقام ، أي عند وجود الضرورة مع مطابقة مقتضى الحال الذي يتم بها تمام المعنى ، وبذلك يكون هناك ربط للمعنى مع الضرورة الشعرية ، فكان مجيئها معتنية للمعنى أمرٌ له صلة بالضرورة نفسها ، وكما أن هناك اعتناء بالألفاظ ، أيضاً هناك اعتناء بالمعنى ، ولذا كان هناك دور للضرورة الشعرية وعملها في مطابقة مقتضى الحال ، بمعنى أن اعتناء الضرورة الشعرية بمقتضى الحال أمرٌ له أهمية بالغة ويشغل حيزاً مهماً في المعنى .

ويلاحظ الباحث من خلال قول صاحب المواهب الفتحية في التفريق بين لغة الشعر ولغة النثر حينما قال : " فينبغي ألا يختلف في جواز الاحتجاج بالشعر متى خلا من الضرورة الشعرية التي لا تجوز للناثر لأنه حينئذٍ سعة كالنثر ، فإن من يمنع الاستدلال بالشعر إنما يحتج باحتمال الضرورة فإذا خلا عنها فلا وجه لذلك المنع . "[2] أي أن الاستدلال بالشعر قائم على عدم احتمال الضرورة فمتى ما خلا الشعر منها جاز الاحتجاج به ، لأنه أصبح سعة كالنثر ، وتكون الضرورة عنده هي التي تمنع الاحتجاج والاستشهاد بالشعر لاحتمالها إياها .

كذلك يلاحظ من أقوال من سبق من العلماء أنهم أدركوا قديماً الفرق بين أسلوب الشعر وأسلوب النثر ، ولكنهم لم يفصلوا بين الشعر والنثر ، بل لم يخصوا النثر بالدراسة كتخصيصهم للشعر وإفاضت القول فيه ، ولو اهتموا به كاهتمامهم بالشعر لكان أكثر نفعاً ولتوارد علينا قول كثير ، إلا أنهم لم يفعلوا ذلك ، ويتجلّى من ذلك أنه لا فصل بين الشعر والنثر ، لأن كليهما يمثلان نواة للغة مشتركة وهي اللغة العربية .

قراءة الشاهد الشعري لدى النحاة :

مما لا شك فيه أن كل ظاهرة من الظواهر لا بد لها ممن الاستقراء الذي يتمثل في مبدء السببية العام ، بمعنى أن كل ابتداء ظاهرة يجب أن يسبق بسببٍ يترتب عليه

[1] خزانة الأدب للبغدادي ١/٣٣ .

[2] المواهب الفتحية ١/٥٨ .

ما بعده ، ويتكون الاستقراء من أجزاء متعددة هي : الملاحظة والتجربة ثم وضع الفروض ومن ثم الانتهاء إلى التحقق من صدقها ، وسنعرض هذا الاستقراء من باب مقربته من القياس الذي يختص بالنحو بصورة مباشرة .[1]

وقد واجهت هذه الظاهرة علما اللغة الأقدمين علمياً ، حيث جمعت اللغة وملاحظاتها وتصنيفاتها ومن ثم تمّ التوصل إلى نتائج ـ قواعد ـ عدت من أساس اللغة ، وعندها انكب الدارسون على دراسة اللغة من خلال الرجوع إلى النتائج التي تُوُصِّل إليها من قبل النحاة والتي أطلقوا عليها اسم " القواعد "[2]

يرى علماء المنطق ومناهج البحث أنّ الاستقراء نوعان :[3]

١/ **الاستقراء التام** : وهو الذي يعرض جميع الحالات الخاصة عرضاً تاماً ، ويسمى بالاستقراء " الشكلي " ، ويبدو هذا الاستقراء بمظهر القياس إلى أن قيل فيه أنه استدلال قياسي ، إلا أنه ليس بالقياس ، وطريقته هي ملاحظة جميع الأفراد ـ أي الأوجه ـ في طائفة واحدة أو فصيلة معينة ـ هي القاعدة ـ دون أن يغفل دور أي فرد منها ، ومن ثم تجمع هذه الأفراد في مجموعة لا تحتوي على أفراد سواها .

وبذلك ـ أي من خلال ما تقدم ذكره ـ لا يؤدي الاستقراء الشكلي إلى نتيجة علمية جديدة ـ أي قاعدة ـ بل هو اختبار تلك النتائج ومن ثم التوصل إلى ما توصل إليه المتقدمون في وضع تلك " القواعد " التي هي النتائج .

٢/ **الاستقراء الناقص** : وهو الذي يكتفي بملاحظة عدد قليل من الحالات الخاصة ، ثم يصدر التقرير أن ما ينطبق على هذا العدد القليل من الحالات الخاصة ينطبق على غيرها ، ويسمى هذا الاستقراء بالاستقراء القائم على التعميم الذي عرِّف بأنه : " هو مجموعة الأساليب والطرق العلمية والعقلية التي يستخدمها الباحث في الانتقال من عدد محدود الحالات الخاصة إلى قانون أو قضية عامة يمكن التحقق من صدقها بتطبيقها على عدد لا حصر له من الحالات الخاصة الأخرى التي تشترك مع الأولى في خواصها أو صفاتها النوعية . "[4]

---

[1] المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٣٦ ، ٥٨ .

[2] الرواية والاستشهاد باللغة ص ١٨٤ .

[3] المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٤٧ ـ ٤٩ .

[4] المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٥١ .

وهي بذلك ملاحظة عدد قليل من الحالات الخاصة ومن ثم الإتيان بعدد لا حصر له من الأمثلة المشابهة لهذه الحالات الخاصة ، وهو ما يعرف بدراسة كل فـرد ــ أي وجه ــ من أفراد النوع ــ هي القواعد ــ آحاداً ، وهو على بعد من الاستقراء الشكلي الذي يقوم بدراسة كل أفراد النوع مع بعضها البعض .

يرى في الاستقراء القائم على التعميم أنه على منزلة من الاستقراء الشكلي ، وهو الاستقراء العلمي ، وهو أكثر نفعاً وأعظم أثراً من الشكلي ، ويكاد يكون الوسيلة العلمية الوحيدة التي يحصل بها كسب الحقائق في مختلف العلوم التي تدرس الظواهر الخارجية ، سواءً كانت طبيعية أم إنسانية .[١]

وبذلك تتجلى وظيفة الاستقراء في محاولة فهم الطبيعة ــ الظاهرة ــ ولا يتأتى ذلك إلا بربط الظواهر التي تقترن بالوجود ، وهنالك ما يحدث فيه تغيير وذلك بتبعه لبعضه البعض .[٢]

ولذا كان الهدف من هذا المنهج هو الاهتداء إلى العلاقات التي تربط ظاهرة ما بسببها المباشر أو بمجموعة من الظروف التي لا بد من وجودها حتى تتحقق تلك الظاهرة .[٣]

شغل الاستقراء حيزاً مهمًا في اللغة ، إلا أنه لم يكن مستخدماً في تلك الفترة تحت اسم الاستقراء بل كان تحت اسم القياس ، وبذلك أسهم القياس الذي كان على مقربة من الاستقراء في اللغة ومن ثم اتجهت نحوه دراسات متعددة . منها كتاب سيبويه وغيره من المؤلفات التي درجت على دراسة النحو ومسائله .[٤]

ويأتي ابن الأنباري[٥] ليعرّف النقل الذي عُدّ ركناً من أركان الاستقراء فيقول فيه : " هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حدِّ القلة إلى حد الكثرة . "[٦]

---

[١] المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٤٧ ــ ٥٨ .

[٢] المرجع نفسه ص ٤٣ ــ ٤٤ .

[٣] المنطق الحديث ومناهج البحث ص٤٥ .

[٤] الرواية والاستشهاد باللغة ص١٨٦ .

[٥] هو أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن عبيدالله بن أبي سعد الإمام كمال الدين الأنباري ، كان من المشار إليهم في النحو ، لازم ابن الشجري ، له مصنفات منها (الإنصاف في مسائل الخلاف) توفي سة ٥٧٧هـ . بغية الوعاة ٨٦/٢ .

[٦] لمع الأداة لابن الأنبا ري ص٨١ .

ويأتي ابن جني ليتحدث عن القياس إذ يقـول : " واعلـم أنـك إذا أدّاك القياس إلى شيء ما ، ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قيـاس غيـره ، فدع ما كنت عليه ، إلى ما هم عليه . "[1]

ويلاحظ من قول ابن الأنباري أنه ذهب إلى جزء مهم في الاستقراء ، ويتضـح من قول ابن جني الذي تناول الحديث عن الأقيسة ــ القواعد ــ التي تتبـع النصـوص قبولاً وتركاً أنه ذهب إلى ما ذهب إليه الاستقراء في اعتماده على النصوص ، وبـذلك فإن كليهما اعترفا بأجزاء الاستقراء وإن لم يصرحا بلفظ الاستقراء .

يرى الباحث من خلال ما أورده علماؤنا عن الاستقراء أن الاستقراء يمثل جانباً مهما لا يجهله أحد ، وأنه مسهمٌ بذلك في الدراسات اللغوية والنحوية ، وإن لم يصـرح بلفظه ، إلا أنه كان موجوداً ومتناولاً في داخل كل ما اطرد في اللغة ، وكان الاستقراء كثيراً ما يستخدم المنصوص والمنقول في ذلك المقام ،[2] وهو ما كان شائع عند النحاة ، ويقول ابن الأنباري : " نحن لا ننكر النحو لأنه ثبت استعمالاً ونقلاً لا قياساً وعقلاً . "[3] وهو رفض صريح للقياس ومع ذلك فكان للاستقراء دورٌ مهم في ذلك المنقول .

وبذلك فإن علماء وباحثي اللغة استخدموا الاستقراء في النحـو وذلـك بتصـفح جزئياته ، وقاموا بجهد عظيم ، حتى ضموا النظير إلى النظير و خرجـوا بعـد ذلـك بالقواعد الكلية التي انبنى عليها كلام العرب .

ومع هذا الجهد العظيم الذي قام به الاستقراء إلا أن هناك ما يلمع نجمه ويعدّ من المآخذ على هذا الاستقراء ويتمثل ذلك في نقطتين هما ك

الأولى : مسألة جعل نتائج الاستقراء أحكاماً نهائية تقاس في اللغة في عصرها والعصر الذي يليه .

الثانية : مسألة عدم التخطيط المنظم في ذلـك الاسـتقراء ، والاعتمـاد علـى الجهـد الشخصي ، الذي انعكس في إعداد القياس واضطراب الآراء حول المسائل .[4]

---

[1] الخصائص لابن جني ١/١٢٥ .

[2] المنطق الحديث ومناهج البحث ص٣٦ ز

[3] لمع الأدلة لابن الأنبارى ص٩٨ .

[4] الرواية والاستشهاد باللغة ص١٩٣ .

هناك ظاهرة لابد من الإشارة إليها عند حديثنا عن الاستقراء ، وهي مسألة اعتماد النحاة على الشعر في استدلالاتهم ، حيث نال نصيباً وافراً في دراسات اللغة واستقراءاتها ، وبها عدّ الشعر المصدر الأول في الاستشهاد ، ويكاد يكون انصرافهم عن بقية المصادر واعتمادهم على الشعر كمصدر أساس .

ومن خلال ذلك يطلع نجم الشعر في الاستقراء من خلال تجارب الاستقراء التي يجريها عليه ، ومن ثم الخروج بالنتائج ــ أي القواعد ــ المستنبطة التي تسهم في تقعيد القواعد .[1]

اعتماد النحاة على الشاهد الشعري :

إن من القول الصادق والمنهج الحق اعتماد النحاة على الشواهد الشعرية في تقعيد القواعد ، فكان اعتمادهم عليها أمراً مسلّماً به ، لأن هذه الشواهد جاءت ولسان حالها يعول على أنها حاملة للغة . استقرأ النحاة ما قيل من أقوال عن العرب ووصفوه تحت أشكال عرفت باسم " القواعد " بنيت عليها أقوال المتأخرين وهذا ما يعرف بالقياس ، وكان الشعر حائزاً حظاً وافراً من تلك الأقوال ، وعندها كانت الشواهد الشعرية موثقة توثيقاً محكماً ، وكان اجتهاد النحاة في الحصول على النص الموثق اجتهاداً فاق غيره ، بحيث لم يتساهل في هذه النصوص ، ومع ذلك فإن بعضاً من تلك الشواهد كان قد داخله ــ من وجهة نظر النحاة ــ اضطراب وتزييف .[2]

لذا كان الاعتماد على الشواهد الشعرية عندئذٍ محلّ أخذ وذلك لتوافر الثقة عنها بجانب صدقها ، كما كان ضبطها مما احكم فيه ، فكان الأخذ بها له من الأهمية مكان .

تعددت فنون وأشكال الشواهد الشعرية التي تتجلى فيها أشكال عدت محلاً للطعن وعدم الأخذ بها ، ولذا أصبح الأخذ والاستدلال بها أمراً غير مباح من قبل النحاة ، وهي:[3]

---

[1] المنطق الحديث ومنهاهج البحث ص٤١ .

[2] الروياية والاستشهاد باللغة ص١٩٣ .

[3] المرجع نفسه ص١٩٥ .

١/ الشواهد المجهولة النسبة :

وهي تلك الأبيات الشعرية التي لم تنسب لقائل معيّن ، بمعنى أنهـا هـي التـي تجيء من غير تسمية القائل ، لم يلتفت النحاة إلى هذه الظاهرة خاصة عند بداياتها التي تتجه نحو تأييد القواعد بالشواهد الشعرية ، ومن خلالها يتم استقراء النصوص للتوصل للنتائج .

جاءت العناية بنسبة الأبيات لقائليها بعد زمن متأخر ، حيث روجعت مجهـودات السابقين ومن ثم التفت إلى نسبة الشواهد لأصحابها ، وبعدها جاء الحكم على الشـواهد المنسوبة وغير المنسوبة من حيث الثقة بها أو تركها ،وهناك من يرى أن فكرة الشواهد مجهولة النسب قد مرت بثلاثة أمور هي : الممارسة ، والمراجعة ، ومن ثم التقويم .[١]

تظهر فكرة عدم التفات النحاة إلى الأبيات المنسوبة من غير المنسوبة من خلال " كتاب سيبويه " الذي ورد فيه ألف وخمسون بيتاً ، أما الألف فقد نسبت إلى قائليهـا ، وأما الخمسون فلم تنسب لقائل ، وبذلك يظهر انصراف الدارسين ــ في أول الأمـر ــ عن دراسة الشواهد الشعرية من حيث النسبة ، وهناك من رأى أن هذا الانصراف ناتج عن صعوبة ذلك عليهم أو لأن الوصول للنتائج وتقعيد القواعد كان وجهاً مـن وجـوه الاهتمام أصلاً ، لذا تضائل الاهتمام بنسبة الشواهد لقائليها .[٢]

ومن الأمور التي تعارف عليها النحاة فيما بينهم نجد مسألة عدم الاستشهاد بشعر لا يعرف قائله ، فكان الالتفات إلى هذه الظاهرة متأخراً ، حيث أتى ذلك بعد جهد عظيم من قبل النحاة ، عندها قاموا بالبحث عن الشواهد الشعرية التي تستنبط منها قواعدهم ، وهناك قول يرى أن هذه الفكرة كانت موجودة عند المتقدمين من النحـاة إلا انهـم لـم يصرحوا بها سوى ابن الأنباري الذي كثيراً ما ترددت في إنصافه .[٣]

٢/ الشواهد المتعددة النسبة :

وهي تلك الأبيات التي جاءت حاملة لأكثر من قائل ، لذا كـان مجـيء البيـت الشعري منسوباً لأكثر من راوٍ من الأمور التي تطعن في البيت ، بمعنى أن النحاة عدّوا

---

[١] الرواية والاستشهاد باللغة ص١٩٦ .

[٢] خزانة الأدب للبغدادي ٢٩/١ .

[٣] الإنصاف في مسائل الخالف لابن الأنباري ١٣١/١ ، ١٩٥ .

تعدد نسبة البيت الواحد لأكثر من شاعر مما يطعن في البيت الشعري ، وبذلك يكون التعدد طاعناً في القاعدة ، فمتى حدث تعدد في البيت من حيث النسبة كان هناك طعنٌ في القاعدة ، وبذلك عدّ التعدد من النقاط التي تضعف الشاهد الشعري من حيث الاحتجاج .

٣/ الشواهد ذات الوجوه المتعددة :

وهي تلك الأبيات التي تروى بروايات متعددة ، مع تميّز كل رواية عن أختها ، علماً بأن كل رواية من الروايات تثبت أمراً ، فمنها ما تثبت قاعدة أو تنفيها ، ومنها ما تؤيد رأياً من الآراء أو تعارضه ، وبذلك فإن البيت يروى بروايات متعددة تثبت كلّ واحدة منهن قاعدة تختلف عن الأُخرى .

وهذا الوجه مما نحن بصدده في هذا البحث ، وهناك أمثلة كثيرة في هذا المقام إلا أننا سنعرض مثالاً واحداً من باب التمثيل وهو قول الشاعر :

ويَوْماً تَوَافَيْنَا بَوْجهٍ مُقَسّم   كأن ظبيةٌ تَعطُو إلى وَارق السَّلَم

فأتت الرواية في هذا البيت بثلاثة اوجه في "ظبية" بالرفع على أنّه خبر " كأن " المخففة ، واسمها محذوف ، وبالنصب على أنها اسم " كأن " المخففة وخبرها محذوف ، وبالجرّ على أن " أن " زائدة وظبية مجرورة بالكاف . وبذلك توارد على البيت اكثر من قاعدة واحدة .[1]

٤/ الشواهد المصنوعة :

وهي تلك الشواهد التي صنعت صنعاً لا أصل له من النطق العربي الفصيح ، بل كانت من افتعال صريح ، وقد تطرق علماؤنا الأقدمون لهذا الأمر ، سواءً على وجه العموم كحديثهم عن الأدب واللغة ، أم على وجه الخصوص كالمواقف التي كانت تدور بين العلماء والشعراء والراجزين .

ويقول ابن سلام في ذلك : " ومن الشعر المسموع مفتعل موضوع كثير ، لا خير فيه ولا حجة في عربيته ."[2] وبذلك تكون الظاهرة من حيث الشيوع والاطراد ظاهرة مشاراً إليها بحيث لا يجهلها جاهل .

---

[1] شرح المفصل للزمخشريى٥٦٦/٤ ، انظر شرح الأشموني ٤٤٩/١ .

[2] طبقات فحول الشعراء لابن سلام ص٥ .

مما لا شك فيه أن الشواهد المصنوعة تطعن في صحة القاعدة النحوية ، وأُوردت هذه الشواهد في أمثلة متناثرة ، حيث يؤيد كل صاحب رأيٍ رأيه ويقف موقف الرّفض من رأي غيره .

هناك أمور تعرف بها صنعة الشواهد منها دلالة الشاهد الشعري وحده أو مع الأبيات التي يرد فيها على الصّنعة والتّكلف ، سواءً كان من حيث رصد الألفاظ أو الأفكار التي تكون قريبة في التناول ، أم من حيث المعاني التي يبدو فيها الاضطراب والتفكك .

٥/ الشواهد المحرّفة :

وهي تلك الأبيات التي غُيِّرت واستبدلت من الوضع الأول الذي من أجله وضعت إلى موضع آخر ، ويحدث ذلك التغيير وذلك التحريف بكثرة في الشواهد الشعرية ، ويخلِّف وراءه تغييراً في نظم الكلام ، وينتج عنه تغيير في القاعدة النحوية ، التي تضم وجهاً واحداً من الشاهد الشعري ، وقد يكون هذا الوجه المحرف .

ومن أمثلة ذلك ما أنشده ابن السّيرافي[١]:

أبا الأراجيز يا ابن اللّؤ توعدني   وفي الأراجيز ـــ خلت اللّوم ـــ والخور

وقد رد على ابن السيرافي في نقاط متعددة حيث أُخذت عليه وهي:[٢]

الأولى : أنه نسب البيت لجرير وإنما هو لغيره .

الثانية : أنه غيّر القافية من " الفشل " إلى " الخور "

الثالثة : أنه جعل البيت هجاء لعمرو[٣] بن لجأ التميمي وهو هجاءٌ لرؤبة[٤] بن العجاج من أبيات له هي :

إن أنا ابـــن جلا إن كنت تعرفني   يارؤبة الحيّة الصماء في الجيل
أبا الأراجيز يا ابن الوقب توعدني   وفي الأراجيز بين النوم والفشل

---

[١] هو أبو محمد يوسف بن الحسن بن عبد الله الإمام ، خلف والده في جميع علومه ، توفي ٣٨٥هـ . بقية الوعاة ٣٥٥/٢ .

[٢] الرواية والاستشهاد باللغة ص٢١٣ .

[٣] هو عمرو بن لجة وقيل "لحا" بن حدير بن مصاد التميمي ، من شعراء العصر الأموي ، اشتهر بما كان بينه وبين "جرير" من مفاخرات ومعارضات . الأعلام للزركلي ٣٨٥/٣ .

[٤] هو رؤبة بن العجاج بن رؤبة بن أسد بن صخر ، يتصل نسبه بزيد بن مناة ، سمع من أبي هريرة وهو من التابعين وروى عنه أبو عبيدة والنضر ، توفي ١٤٥هـ . معجم الأدباء مج ٦ ج١١ /١٤٩ .

ما في الدوائر في رحلي من عقل   عند الرّهان ولا أكوى من العقل .

٦/ الشواهد التي أسيىء فهمها :

وهي تلك الأبيات التي اعتراها التأويل والتقدير الغير مراد من حيث الفهم ، بمعنى أنها هي الأبيات التي قطعت عن سياقها ، ففهم الجزء المتبقي منها فهماً مغايراً للسياق ، وعندئذٍ يأتي هذا الفهم ليؤيد به قاعدة أو رأي ، ففي حالة تأويل السياق منقطعاً عن آخره ينشأ عنه اختلاف في المعنى ، إذ أنه لو أتى بالسياق مكتملاً لاختلف الأمر ولأتى الفهم تاماً للسياق ، الذي من أجله وضع السياق أو البيت .

هناك شواهد خالفت القواعد النحوية خضوعاً منها لموسيقى الشعر أو مقتضى القافية ، وهو ما لم يؤخذ به عند النحاة ، وترتب على ذلك تأويلها لتتفق[1] مع القاعدة في أمثالها ، وعدّوا ذلك دليلاً على قاعدة جديدة تتفرع من القاعدة المطردة ، وهو ما أقرّه ابن جني الذي يرى أن قبح الزحاف واختلافه ليس سبباً مانعاً في الأخذ بالشاهد .[2]

وهنالك أمثلة كثيرة لذلك فلنأخذ منها قول ابن هشام في لغة " أكلوني البراغيث " حيث جاءت عنده " الواو " علامة جمع للمذكرين ، وهو ما وجد في لغة طي وأزد شنوءة وبلحارث[3]. ومنها حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم : " يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار "[4] وخرج بعض العلماء أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مقطوع السياق ، على أن السياق هو : " إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار " وعندها تكون الواو ضمير جماعة الذكور ، وليست بعلامة جمع الذكور ، وعندما تكون ضمير جماعة الذكور تكون فاعلاً ، وبذلك الرواية تخرج الحديث من هذا الوجه ، إلا أن الحديث روي بالوجهين .[5]

يرى الباحث من خلال ما أورده العلماء عن الشواهد أنها كانت محلاً للاعتماد في وضع القواعد النحوية خاصة الشعرية منها ، فقد حظيت الشواهد الشعرية عند النحاة بمكانة عالية انقطع نظيرها ، وعليها اعتمد في تقعيد القواعد، لأنها تميزت عن

[1] الرواية والاستشهاد باللغة ص٢١٥ .
[2] الخصائص لابن جني ٣٣٣/١ .
[3] مغني اللبيب لابن هشام ص٤٧٨ .
[4] سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول .
[5] شرح ابن عقيل على الألفية ٤٧٣/١ .

غيرها من الشواهد في كونها محكمة الضبط ، لأن هنالك عواملاً ساعدت على معرفتها والتحقق من صحتها ، وذلك في اختبار الألفاظ والأفكار أو المعاني في بعض الأحـــايين ، لان الاضطراب والتفكك يظهر في معانيها بوضوح ، فكل ذلك يعد من العوامل التـــي ساعدت على معرفة الصحيح من السقيم من تلك الشواهد الشعرية .

يكاد يكون كتاب سيبويه أول شاهد على ذلك ، لأنه أتى حاملاً لتلـــك الشـــواهد الشعرية التي اعتمد عليها في تقعيد القواعد وعليها اتكل في الغريب من اللغـــة ، لـــذا أصبحت الشواهد الشعرية مصدراً لا يمكن تجاوزه والعدول عنه إلى مصـــدر غيـــره ، وبذلك أضحت مأخذ القواعد النحوية وهي بذلك مأخذ علم النحو ومحلّ إقامته .

المبحث الثاني

آراء العلماء تجاه اختلاف رواية الشاهد الشعري

تعد ظاهرة اختلاف رواية الشاهد الشعري من الظواهر القديمة التي لم تكن مقصورةً على القرن الرابع الهجري وما بعده ، وهي ظاهرة متكررة مصطحبة للأدب، وبذلك كان الاختلاف في الرواية اختلافين[1] :

أ/ اختلاف في نسبة الأثر الشعري إلى قائله .

ب/ اختلاف في اللفظ الشعري .

أما الاختلاف النسبي فهو نسبة الأبيات لأكثر من راوٍ ، وهو خاص بقائل الأبيات من عدم معرفة أو تعدد له ، فتارة يعرف قائل الأبيات وتارة يجهل وتارة يتعدد مع آخرين ، وأما الاختلاف اللفظي أو النّصي ــ الذي نحن بصدده ــ فهو اختلاف العبارات أو الكلمات أوالحركات في البيت الشعري الواحد ، وينتج عن هذا الاختلاف قدرٌ وافرُ من الأقوال والآراء . فحيناً ينتج ثبوت قاعدة أو نفيها ، وحيناً آخر ينتج عدم إشغال موضع في الاستشهاد ، بمعنى أن هناك ما يروى بوجهين : يكون أحدهما موضع شاهد ، ويكون الثاني في محل لا يشغل قاعدة، وهو خلو البيت من الشاهد .

كانت ظاهرة اختلاف الرواية ظاهرةً شائعة ومنتشرة في كتب النحو وكان العلماء تجاهها متعددي الآراء ، مع أنها أُقرّت من قبلهم ، فبعضهم عدها طعناً في البيت والبعض الآخر لم يطعن بها في البيت ، وهو ما أخبر به صاحب الخزانة عند تناوله الحديث عن سيبويه وشواهده ، إذ يقول : " وربما روي البيت الواحد من أبياته أو غيرها على أوجه مختلفة ، ربما لا يكون موضع الشاهد في بعضها أو جميعها ، ولا ضير في ذلك ، لأن العرب كان بعضهم ينشد شعره للآخر فيرويه على مقتضى لغته التي فطره الله عليها ، وبسببه تكثر الروايات في بعض الأبيات فلا يوجب ذلك قدحاً فيه ولا غضّاً منه ."[2]

---

[1] رواية الشعر العربي د. مصطفي حسين ص٨١ ــ ٨٤ .

[2] خزانة الأدب للبغدادي ١/١٧ .

ويقول السيوطي : " كثيراً ما تروى الأبيات على أوجه مختلفة ، ربما يكون الشاهد في بعضها دون بعض ، وقد سُئلت عن ذلك قديماً فأجبت باحتمال أن يكون الشاعر أنشده مرة هكذا ومرة هكذا ، ثم رأيت ابن هشام قال في شرح الشواهد روى قوله : .... ولا أرض أبقل إبقالها[1]

بالتذكير و التأنيث مع نقل الهمزة ، فإن صح إن القائل بالتأنيث هو القائل بالتذكير ، صحّ الاستشهاد به على الجواز في غير الضرورة ، وإلا فقد كانت العرب ينشد بعضهم شعر بعض ، وكلّ يتكلّم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ، ومن هنا تكثر الروايات في بعض الأبيات ."[2]

يرى الباحث أن البغدادي وقف الموقف المؤيد المقر لظاهرة اختلاف الرواية مع تسليمه بأن الاستشهاد قد يقع في بعضها دون البعض ، ولا يكون هناك شذوذ عنده ، لإرجاع ذلك إلى طبيعة إنشاد العرب لشعر بعضهم البعض ، أي أن المبرر لهذا الاختلاف إنما هو إنشاد العرب لشعرهم فيما بينهم على مقتضى لغتهم التي فطروا عليها ، أي ينشد كلّ شاعر شعر غيره على لغته ، وبذلك نشأ التعدد والاختلاف الذي يعتري البيت الشعري الواحد من حيث الرواية ، الذي يُوجب القبول لا الرفض .

كما يرى الباحث من قول السيوطي أنه على مقربة من قول صاحب الخزانة ، وبذلك يكون ذهابه إلى ما ذهب إليه ، إلا أن السيوطي أضاف أمراً لم يضفه صاحب الخزانة وهو إرجاع اختلاف الرواية إلى الشاعر نفسه ، بمعنى أن الشاعر نفسه هو الذي قام بذلك التغيير ، وإذ صح ذلك عنده أي أن القائل بالوجه الأول هو نفسه القائل بالوجه الثاني ، لصح الاستشهاد بذلك ولكن على سبيل الجواز من غير ضرورة أو وجوب ، أما إذا صح أن القائل بالوجه الأول هو غير القائل بالوجه الثاني فإن ذلك من أسباب كثرة الرواية لأن العرب ينشدون شعر بعضهم البعض على مقتضى سجية كل منهم .

وبذلك أي من خلال ما تقدم ذكره فإنّ هذه القضية أشغلت محلاً له أهمية بالغة ، بحيث لم يغفلها أو يجهلها أحد ، بل الكلّ على معرفة بها .

---

[1] الخزانة ٢١/١ ، مغني اللبيب ص٨٦٠ ، شرح ابن عقيل ١٧٢/١ وهو عجز بيت صدره : "فلا مزنة ودقت ودقها " .

[2] الاقتراح للسيوطي ص٣٧ ، انظر فيض نشر الانشراح ٦٤٢/١ ــ ٦٤٣ .

أسباب لها تأثير في تغيير الشاهد الشعري :

هناك أسباب ودوافع كان لها تأثير واضح في تغيير وتعدد رواية الشاهد ويتمثل ذلك في احتمالات هي :

الاحتمال الأول : وهو أن الشاعر نفسه هو الذي قام بذلك التغيير ، حيث أنشد شعره على إحدى الوجوه ، ثم بدأ له أن يغيره فغيره ، وبذلك تم توافر روايات متعددة .

الاحتمال الثاني : وهو أن الشاعر أرسل شعره بصورة واحدة فتناقله الناس في عصره ، والعصر الذي يليه ، سواءً كانوا رواة أم منشدين ، فأحدثوا به ذلك التغيير ، وبعد ذلك التغيير تم تعدد الروايات .

الاحتمال الثالث : وهو أن التغيير كان من صنيع الدّارسين للغة من نحاة وغيرهم ، تأييداً منهم للقواعد النحوية ــ في بعض الأحايين ــ أو ردّها ، يأتي الشاهد الشعري عن الشاعر بصورة واحدة إلا أن التناقل الذي حدث من قبل الدارسين هو الذي قام بتغييره وروايته بأوجه متعددة .[1]

ويظهر للباحث من خلال ما تقدم من احتمالات ــ عدت العامل الأول في تغيير رواية الشاهد الشعري ــ أن العلماء تناولوا الاحتمالين الأولين ، وهم احتمال أن يكون الشاعر هو من قام بذلك التغيير واحتمال أن يكون التغيير حدث من قبل الرواة ، ولم يتناولوا الاحتمال الثالث الذي يرجع ذلك التغيير إلى الدارسين من نحاة وغيرهم ، فلم يشيروا إلى ذلك ، لأن النحاة أنفسهم كانوا محلّ ثقة وضبط ، فلم يثبت عن أحد من النحاة أنّه كان ينحل شاهداً محل شاهدٍ لنصرة قول أو ردّه .

وبذلك كان التغيير الذي أصاب الشاهد الشعري حدثاً وأضحى مسألةً واضحة الأطراف ، فلم يجهلها أحد النحاة بحيث كانت ملفتة الأنظار نحوها .

هناك معايير أسند إليها العلماء آرائهم وحواراتهم ومناقشاتهم وذلك من خلال التحقق من الاختلاف الذي يعتري البيت الشعري الذي يمثل الشاهد النحوي ، الذي يثبت قاعدة أو ينفيها ، وتتمثل هذه المعايير في الآتي :

---

[1] الرواية والاستشهاد باللغة ص٢٠٤ .

١/ الرجوع إلى المصادر ـ الدواوين الشعرية ـ :

يعد رجوع أهل الرواية ــ أي العلماء ــ إلى مراجعة الدواوين الشعرية أمراً لا غناء عنه ، وكثيراً ما يلجأ لديوان الشاعر للتحقق مما يقع من مسألة خلافية فيه ولتصحيحه ، فإذا ما أثبت البيت كما هو موجود في الديوان كان أمره سهلاً ، في توضيح ما يتعلق به ، أما إذا لم يثبت كما هو في الديوان أشير إلى ذلك ومن ثم كان الأخذ به معضلة لا يستطيع أحد ردّها .

كثيراً ما تروى الأبيات وتنسب إلى شعراء ما لهم بها من صلة ، وعندها يكون الفصل فيها الرجوع إلى الدواوين الشعرية التي يكون عندها الخبر القاطع والقول الحاسم ، وبذلك تكتمل الصورة بالأبيات وتصبح واضح الجوانب ، بحيث لا يخفى منها شيء .[١]

٢/ العرض على العلماء :

وهو الإتيان بالنصوص التي تختلف عندها الرواية ومن ثم عرضها على العلماء أصحاب التخصص ، فكان الرجوع إلى العلماء لإجازة أو توضيح ما هو مبهمٌ من الكلام أمراً أجيز من قبل العلماء وعدّ بذلك من مبادئ التحقق .[٢]

يضاف إلى ذلك أن هناك أصحاب معرفة ودراية بهذا الشأن وكثيراً ما يرجع إليهم ويكون الجواب الكافي بين أيديهم ، ولنأخذ مثالاً حدث عند مجلس ابن الفارض[٣]: حيث روى أن نجم الدين بن إسرائيل حجّ البيت وفي أثناء حجه رأى ورقة بها قصيدة لابن الخيمي[٤] ، فادّعاها ، وعندها كان ابن الفارض موجوداً ،فاحتكم إليه في هذه المسألة فأمر كلاً من الخيمي ونجم الدين بن إسرائيل أن ينظما قصيدة على وزن البيت الأول ورويّه ، ويكون ذلك على القصيدة المتنازع عليها .

---

[١] رواية الشعر العربي ص٨٦ .

[٢] المرجع نفسه ص٨٦ .

[٣] هو أبوحفص وأبوالقاسم عمرأبي الحسن علي بن المرشد ، الحموي الأصل ،المعروف بابن الفارض ، وهوالذي يكتب الفروض للنساء على الرجال ، توفي ٦٣٢هـ ، له قصيدة من ستمائة بيت .وفيات الأعيان ٣٩٨/٣ .

[٤] هومحمد بن علي بن علي بن علي أبو طالب مهذب الدين الحلي ، المعروف بابن الخيمي ، كان عالماً بالأدب ، من تصانيفه "أمثال القرآن" . الأعلام للزركلي ٢٨٢/٦ .

فنظم كل من الشاعرين قصيدة على نحو ما طلب منه ، ثم اطلع ابن الفارض عليهما مع مقارنتهما بالقصيدة المتنازع عليها ، ثم حكم أخيراً لابن الخيمي بهذه القصيدة .[1]

وبذلك يظهر عمل أصحاب التّخصص عند الرجوع إليهم لتكشف الحقائق عندهم ويكون الفصل في معرفة الصحيح من السقيم .

٣/ **الخصائص الفنية** :

وهي عبارة عن سمات يميّز بها النص الشعري ، تكون الملاحظة متجهة نحو الشاعر الذي يتفوه بذلك النص ، وذلك من خلال عباراته التي تضم الأفكار والعواطف ، وعند ملاحظة هذه السمات تتم معرفة حال الشاعر ، فعند وجود ووقوع نصٍّ اشتركت سماته وخصائصه الفنية مع شاعرٍ آخر يكون هنالك تطابق بين الشاعرين في الخصائص الفنية .[2]

لا شك أن هذه الخصائص شغلت محلاً في معرفة البيت الشعري وقائله وهنالك عبارات جاءت حاملة وموضحة للخصائص الفنية منها :

ـ قول أبي الفرج الأصفهاني : " وهي بشعره أشبه "[3]

ـ وقول الثعالبي عن الخليع[4] : " وأنشدني غيره للخليع ، وأنا أشك فيه "[5]

ـ وقول ابن رشيق : " ولست أرى مثله من عمل المحدثين صواباً ولا علمته وقع لأحد منهم . "[6] فهذه عبارات تم التوصل إليها من خلال الخصائص الفنية التي تتمُّ بها معرفة الشعر والشعراء .

---

[1] رواية الشعر العربي ص ٧٢ .

[2] المرجع نفسه ص ٨٧ ــ ٨٨ .

[3] الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ٦/ ٢٥٦ .

[4] هو الحسين بن الضحاك بن ياسر ، كان شاعراً ماجناً ، توفي ٢٥٠هـ . معجم الأدباء مج٥ ج١٠/٥ .

[5] يتيمة الدهر ٣٣٤/١ .

[6] العمدة لابن رشيق ١٩٨/٢ .

٤/ الشيوع والتداول :

وهو ما شاع وتم تداوله بين الشعراء والعلماء ، وهو المعيار الذي يستند إلى الرأي الذي التزمه جمهور الرواة والمحققين ، فمتى ما خرج عليه عدّ الخروج خروجاً شاذّاً لا مبرّر ولا حجة له .[1]

وبذلك يكون الشائع والمتداول والمستخدم بمثابة المطرد عند أهل العربية ، أما غير المطرد فيرمى مرمى الشاذ الذي لا يقاس عليه بل ينطق على ما سمع بحيث لا يزاد فيه .

٥/ قبول الرِّواية أو رفضها :

كانت مسألة التحقق في الرواية من حيث القبول أو الرّد من الأمور التي استند إليها العلماء في التعرّف على الرواية ، وذلك من خلال معرفة أحوال الرّواة ، سواءً كانوا من أهل الصدق الذين لم يعترِ نصهم تغيير أو تبديل ، أم من أهل الكذب الذين لم يثق بهم ، وذلك لحدوث التغيير في نصوصهم ، وكثيراً ما تحفل المراجع بعبارة يلمس منها مدى التّحري في الأخذ عن الرّواة من قبل العلماء فمن أمثلة هذه العبارات[2] :" قال من يوثق بخبره ، وحكى له الثقة ، وحدثني قوم ما هم في الحكاية بكاذبين ."

فكان التّحري والتثبت والوقوف خلف النصوص لمعرفة أحوال الرّواة أمراً له صلة بالنصوص ؛ لأن تتبع النصوص لمعرفة أحوال أصحابها أمر له صلة بالنص من حيث الثقة وعدمها ، لذا أكثر علماؤنا في التأليف في سير الرّواة .[3]

٦/ المنطق :

وهو ما يقبله العقل وأفصحت به العادات والأصول ، بمعنى هو ما جاء حاملاً أموراً غير مستحالة من جهة العقل ليؤخذ بها ولا يطعن فيها ، أمّا ما جاء حاملاً أموراً مستحالة فلا يؤخذ بها وعُدت من المطعون في صحته .

---

[1] رواية الشعر العربي ص ٨٨ ــ ٨٩ .

[2] الاقتراح للسيوطي ص ٣٦ .، الفيض ٦٢٨/١ .، انظر كذلك رواية الشعر العربي ص ٨٩ .

[3] رواية الشعر العربي ص ٨٩ ، ٩٠ .

كان هذا القدر من المعايير هو مجموعة نقاط أحاطت النص لحفظه وإيضاح جزئياته ، ومن ثمّ جاءت هذه المعايير مفصحةً لكل ما هو مُبدّل ومُغيّر ليكشف الأمر عن السقيم من الصحيح وليتجلى البيت الشعري وما يعتريه من تعدد أوجه .[١]

اختلاف اللغات وحجيته :

كانت ظاهرة اختلاف اللغات أمراً مسلماً به من قبل العلماء ، فتناولوها بالشرح والتعقيب ، ويقول ابن جني عن هذا الاختلاف : " اللغات على اختلافها حجة ، ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال ما ، ولغة تميم في تركه ، كلّ منها يقبله القياس ، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ، لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى ، لكن غاية مالك في ذلك أن تتخيّر إحداهما فتقوّيها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها ، وأشد نسباً بها ، فأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا."[٢]

يظهر للباحث من خلال قول ابن جني أن تنوع وتعدد واختلاف اللغة لهو بالحجة آخذ ، بمعنى أن كل وجه من وجوه اللغة له رأي يستند إليه في القواعد الشائعة الواردة باطراد بشواهد وبراهين لا يستطيع أحد ردّها أو إنكارها ، بل يكون له الاختيار في الأخذ من دون طعن للوجه الآخر .

وبناءً على ذلك فإن الناطق على لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ ، إلا أنه يخطئ في حالة عدم اختياره الأجود من اللغات ، وبذلك فإن القياس على لغة من لغات العرب أمرٌ له حجيته ، ويبقى بجانبه انتقاء الأجود من تلك اللغات .

ويقول ابن فارس[٣] عن ذلك : " لغة العرب يحتج بها فيما اختلف فيه ، إذا كان التنازع في اسم أو صفة أو شيء مما تستعمله العرب من سننها في حقيقة ومجاز وما أشبه ذلك ، فأما الذي سبيله سبيل الاستنباط ، أو ما فيه لدلائل العقل مجال ــ فإن العرب وغيرهم فيه سواء ؛ لأن سائلاً لو سال عن دلالة من دلالات التوحيد أو حجة في أصل فقه أو فرعه ــ لم يكن الاحتجاج فيه بشيء من لغة العرب . "[٤]

---

[١] رواية الشعر العربي ص ٩١ .

[٢] الخصائص لابن جني ٢/٥ ، أنظر الفيض ٥٨٣/١ .

[٣] هو أحمد بن فارس بن ذكريا ، اللغوي توفي ٣٦٩هـ ، له مصنفات منها " فقه اللغة " . معجم الأدباء مج٢ ج٤/٨٠ .

[٤] الصاحبي في اللغة لابن فارس ص ٤٩ .

يظهر للباحث من قول ابن فارس أن لغة العرب يحتج بها فيما اختلف فيه ويكون ذلك في استعمالاتها الحقيقية والمجازية أو ما قيس عليها ، أما ما كان للاستنباط أو العقل مجالٌ فيه فلا يحتج فيه بشيء من لغة العرب ، وبناءً على ذلك فإن لغة العرب يحتج بها في اللغة نفسها فيما اختلف فيه ؛ لأن ـ هذا المختلف فيه ـ مجاله مجال لغة العرب ، أما ما كان مجالُه الاستنباط والعقل فلا حجة للغة العرب فيه .

ويقول ابن جني عند اجتماع أكثر من لغة : " كان يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان . فينبغي أن تتأمل حال كلامه ؛ فإذا كانت اللفظتان متساويتين في الاستعمال ، كثرتهما واحدة ، ... الخ "[١]

ويقول في موضع آخر : " كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات ، اجتمعت لإنسان واحد . "[٢]

كما يورد ابن جني قول الأصمعي مثالاً لاختلاف اللغة حيث يقول : " اختلف رجلان في الصَّقر ، فقال أحدهما : الصّقر (بالصاد) وقال الآخر : السّقر (بالسين) ؛ فتراضيا بأول واردٍ عليهما فحكيا له ما هما فيه . فقال : لا أقول كما قلتما إنما هو الزّقر ."[٣]

يبدو للباحث من خلال قول ابن جني عن اجتماع لغتين لرجل واحد ، أنه قد تجتمع لغتان لرجل واحد ، كلاهما فصيح ، فإن تساويتا في الاستعمال والكثرة يكونا على وجهين ، إما أن تكون إحدى اللغتين هي الأصل وعندها تكون الاستفادة من قبيلة أخرى طال بها عهدها ، وإما أن تكون القبيلة هي التي وضعت تلك اللغة لحاجات لها في الأوزان وسعة التصرف وهو القول الأرجح فيهما .

أما إذا كان هناك ترجيح من إحدى اللغتين على الأخرى من حيث الكثرة والاستعمال فعندها تكون الكثيرة الاستعمال هي الأُولى والأصل ، أما التي قلّ استعمالها فهي الثانية التي لا أصل لها .

---

[١] الخصائص ٣٧٢/١ ، انظر الاقتراح ص ٣٢ ، والفيض ٥٩٦/١ .

[٢] الخصائص ٣٩٤/١ .

[٣] الخصائص ٣٧٤/١ ، أنظر الاقتراح ص ٣٣ .

كذلك متى ما كثرت الألفاظ وتواردت على المعنى الواحد حدث جلبٌ للغات متعددة عن العرب ، بمعنى انه كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كلما كثرت اللغات .

ويكون قول الأصمعي وروايته مثالاً لذلك الاختلاف ، فاختلاف رجلين في لفظ الصقر وقول أحدهم بالسين والآخر بالصاد وقول من تحاكما إليه الذي أضاف وجهاً آخراً وهو النطق " بالزاي " فإن دلّ إنما يدل على تعدد اللغات واختلافها من حيث النطق الذي ينتقل بعد ذلك إلى الكتابة .

اختلاف بنية اللهجات وآراء القدماء نحوه :

يظهر من خلال اختلاف الصفات الصوتية بين القبائل أن هنالك تغييراً في بنية الكلمات ، ويلتزم هذا التغيير في مواضع بحيث لا يستطيع الفرد من القبيلة النّطق بغيره إلا مع كثير من التكلّف والعنت ، ويلاحظ أن العربي عند تخاطبه يطلق نفسه على سجيتها ، لينطق على ما جبل عليه ، وتبرز البيئة في ذلك من خلال الصفات التي تميّز كل قبيلة عن الأخرى .

ولذلك جاءت المعاجم مليئة بتلك الكلمات التي اختلفت عندها بنية اللهجات عند العرب ، ومع وجود ذلك إلا أن أصحاب هؤلاء المعاجم لم يتطرقوا إلى تنظيم تلك الكلمات على أساس علمي يلقي ضوءاً على تطور هذه الظاهرة في اللهجات بين القبائل ، بل كانوا يرمون إلى سرد الكلمات ونسبها إلى بيئتها .[١]

تتغير بنية الكلمات نتيجة لتغير الصوت ويكون التغيير عندها تغييراً يصعب معه التعرف على الكلمة في صورتها الأولى ــ أي الأصلية ــ والأكثر من حيث الشيوع ومن حيث الفصاحة كذلك من حيث الاستعمال .

هناك صور مختلفة ومتعددة اختلفت عندها بنية الكلمة من حيث اللهجة ، وجميع هذه اللهجات المتمثلة في البنيات المختلفة جائزة الاستعمال مع العلم بأنها تنتمي لأكثر من لهجة من لهجات العرب .

---

[١] في اللهجات العربية د. إبراهيم أنيس ص ١٥٧ .

وقد ملئت معاجم اللغة بكلمات تعددت عندها اللهجة وأجازوا فيها أكثر من وضع أو صيغة ، ولنأخذ منها مثالاً فكلمة " أصبع " رويت فيها عشر لهجات هي : ١٠(إِصْبَع، إِصْبِع ، إِصْبُع ، أَصْبَع ، أَصْبِع ، أَصْبُع ، أُصْبَع ، أُصْبِع ، أُصْبُع ، أُصْبُوع .)[١]

ويروى أن " إِصْبُع ، أُصْبِع ، كانتا من اختراع الرّواة .[٢]

هناك عوامل دعت إلى اختلاف بنية الكلمات في اللهجات العربية القديمة هي :

١ــ ميل بعض القبائل إلى صوت لين خاص ، وهذا اللّين لا يتأتى إلا في الاختيار بين الكسرة والضمة ، لأن كليهما صوت لين ضيّق .

٢ــ الميل إلى نسج خاص في مقاطع الكلمة ، فبعض القبائل تؤثر المقاطع الساكنة على المقاطع المتحركة ، ومنها قبيلة " تميم " التي روي عنها أنها تؤثر تسكين وسط الكلمة المتحرك .

٣ــ ميل القبائل المتحضرة إلى تحقيق كل أصوات الكلمة ، وإعطاء كل صوت حقه في النطق ، في حين أن القبائل البدوية تميل إلى تأثر الأصوات ببعضها البعض ، وهو ما ينتج عنه اختلاف بنية الكلمة الواحدة بين هذين النوعين من القبائل .

٤ــ أخطاء الأجيال الناشئة وما ينتج عنه ، فكل ذلك ساعد في اختلاف وتغيير بنية الكلمة بين اللهجات المتعددة .

٥ــ هناك عامل يعدّ مكمّلاً لما سبقه وهو احتمال خطأ الرّواة في النقل .[٣]

وبعد هذا القول يتضح أن ابن جني هو أحد المعوّلين على هذه الظاهرة من خلال كتابه " الخصائص " في جزئيه ، وعقد لها فصولاً تحت مسميات : (الفصيح يجتمع في كلامه لغتان) و(تركب اللغات) وغيرها من المسميات ، إلا أنه أخذ عليه أنه لم يقف عند بعض الفصول لعدم توفقه في ذلك ، كما أخذت عليه أقوال أوردها لتقم بجانبه وهي تقوم عليه ، ومع ذلك عدّ من الذين تفوّقوا في ذلك.[٤]

---

[١] الصحاح للجوهري (ص ب ع) ١/٧٠٣ ، اللسان لابن منظور (ص ب ع) ٨/١٩٢ ، أنظر كذلك في اللهجات العربية ص ١٥٨ .

[٢] في اللهجات العربية ص ١٥٩ .

[٣] في اللهجات العربية ص ١٦٠ ــ ١٦٢ .

[٤] المرجع نفسه ص ١٦٤ ــ ١٦٥ .

الفصل الرابع

الشواهد الشعرية المختلفة الرّواية في التّراث النّحوي

ويتكون من :

المبحث الأول : المرفوعات.

المبحث الثاني : المنصوبات.

المبحث الثالث : المجرورات.

المبحث الرابع : المجزومات.

المبحث الأول

المـرفـوعـات

إن دراسة كل ظاهرة من الظواهر لا بد له من التطبيق ، فبعد الدراسة الوصفية سالتي قمنا بها عن الشاهد الشعري واختلاف رواياته ، نأتي لنوضح تلك الدراسة مـن خلال الشواهد الشعرية التي تنطبق عليها الظاهرة ، وبذلك يكون الفصل الثالث عبـارة عن دراسة تطبيقية لبعض الشواهد الشعرية التي تختلف عندها الرواية ، ويكون ذلـك من باب التمثيل لا الحصر .

وقد قمت بتصنيف هذا الفصل إلى أربعة مباحث حيث يضم كل مبحث مجموعة من الشواهد تندرج تحت أبواب أربعة .

المسألة الأولى : **مجيىء المبتدأ من النكرة** :

حيث يقول الفرزدق (من الكامل) :

كم عمةٌ لك يا جريرُ وخالةٌ فدعاء قد حلبت عليّ عِشاري[1]

ويروى :

كم عمةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ فدعاء قد حلبت عليّ عشاري[2]

ويروى :

كم عمةً لك يا جريرُ وخالةً فدعاء قد حلبت عليّ عشاري[3]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " كم عمةٌ لك يا جرير وخالةٌ ... إلخ " ــ على أن "كم" استفهامية أو خبرية وأن "عمة" مبتدأ جاء من النكرة .[4]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " كم عمةٍ لك ... إلخ " ــعلى أن "كم" خبرية وأن " عمةٍ" تمييزها ، الذي يأتي تمييزها مجروراً .[5]

---

[1] البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١ ، المقاصد النحوية ٣٥٩/١ ، الكتاب ٦٨/٢ ، شرح المفصل ١٧٨/٣ ، شرح الاشموني ٣١١/١ ، المقتضب ٥٨/٣ ، شرح بن عقيل ٢٢٦/١ .

[2] المقاصد النحوية ٣٦١/١ ، شرح المفصل ١٧٨/٣ .

[3] المقاصد النحوية ٣٦١/١ ، شرح المفصل ١٧٨/٣ .

[4] شرح شذور الذهب ص ١٧٣ ، شرح ابن عقيل على الألفية ٢٢٦/١ .

[5] شرح المفصل ١٦٧/٣ .

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " كم عمةً لك ... إلخ : " ــ على أن "كم" استفهامية وأن "عمةً" تمييزها منصوباً .[1]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما تقدم من روايات أن الشاهد الشعري دالّ على قواعد متعددة هي :

أما الرواية الأولى فتدل على قاعدة في النحو وهي مجيىء المبتدأ من النكرة بعد "كم" الخبرية ويكون ذلك على سبيل الجواز .

وأما الرواية الثانية فتدل على قاعدة في النحو وهي مجيىء "كم" الخبرية مع تمييزها المجرور .

وتدل الرواية الثالثة أيضاً على قاعدة في النحو هي مجيىء "كم" الاستفهامية مع تمييزها المنصوب .

وبذلك فإن البيت الشعري مضمّنٌ لمجموعة من القواعد هي : كم الخبرية ومميزها ، وكم الاستفهامية ومميزها ، وكم الخبرية ومجيىء المبتدأ والنكرة بعدها ، وبذلك توافدت مجموعة من القواعد النحوية .

وبذلك لا يستطيع أحد ردّ أو عدم قبول إحدى الرّوايات ، لأن ذلك أصبح من اللسان العربي ، ومن وجوه القياس بمعنى أنه أضحى من المطّرد الشائع الذي قالته العرب .

---

[1] المصدر نفسه ٣/١٦٧ .

المسألة الثانية : **مجيىء المبتدأ من النكرة المبهمة** :

حيث يقول الشاعر (من الوافر) :

مرسَّعةٌ بين أرساغه به عسمٌ يبتغي أرنبا[1]

ويروى :

مرسِّعةٌ بين أرساغه به عسمٌ يبتغي أرنبا[2]

ويروى :

مرسِّعةً بين أرساغه به عسمٌ يبتغي أرنبا[3]

كما يروى صدر البيت " بين أرباعه " و " وسط أرباعه " و " بين أرباغه "

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " مرسَّعةٌ بين أرساغه ... إلخ " ـــ علــى أن الشاعر جاء بالمبتدأ من النكرة المبهمة ، التي لم يحدث بها تعيــين لــذا ســيغ منهــا الابتداء .[4]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " مرسِّعةٌ بين أرساغه ... إلخ " ــ علــى أن الشاعر جاء بــ "مرسعة" خبراً لمبتدأ محذوف تقديره "هو" أي هو مرسعةٌ .

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " مرسِّعةً بين أرساغه ... إلخ " ــ علــى أن الشاعر جاء بمرسِّعة صفة لبوهة الموجودة في البيت السابق[5] الذي هو :

أيا هند لا تنكحي بوهةً[6] عليه عقيقته أحسبا[7]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث فيما سبق من قول أنّ الاستشهاد بالبيت قائم على رواية " مرسَّعة " بتشديد السين وفتحها ورفع الآخر ، وهو مجيء المبتدأ من النكرة في حالة عدم تعيينها أي إبهامها .

---

[1] البيت لامرئ القيس بن مالك وقيل لامرئ القيس بن حجر ، المقاصد النحوية ٣٥٥/١ ، شرح الاشموني ٣١٢/١ ، شرح ابن عقيل ٢٢٢/١ .

[2] شرح ابن عقيل على الالفية ٢٢٤/١ .

[3] المرجع نفسه ٢٢٤/١ .

[4] المقاصد النحوية ٣٥٧/١ .

[5] شرح ابن عقيل ٢٢٤/١ ، شرح الاشموني ٣١٢/١ .

[6] البوهة : الرجل الأحمق . اللسان (بوهه) ٢/ ١٨٥ .

[7] شرح ابن عقيل على الألفية ٣٢٢/١ .

بينما جاء كلّ من الروايتين ــ الثانية والثالثة ــ بأمر يختلف عن الأمر الذي جاء في الرواية الأولى ، بمعنى أنه عندما جاء بمرسّعة بتشديد السين مكسورة ورفع أو ضم الآخر جاء البيت عندها خالياً من الشاهد ، فرواية الضم مع تشديد السين وكسرها يكون ذلك على أنّ مرسّعة صفة لبوهة التي جاءت في البيت السابق .

وبذلك فإن الرواية الأولى أثبتت قاعدة نحوية شائعة ، بينما جاءت كلتا الروايتين لتنف تلك القاعدة من خلال التأويل وربط الأبيات ببعضها البعض . وبــذلك لــم يكــن لأصحاب المذاهب النحوية فضل في الخروج بأكثر من قاعدة نحوية في البيت الشعري الواحد وإنما يرجع الفضل إلى اختلاف الرواية ، الذي يجلب لنا قدراً وافياً من القواعــد النحوية .

المسألة الثالثة :مجيىء المبتدأ من النكرة التي تفيد التنويع :

حيث يقول امرئ القيس[1] (من المتقارب) :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوبٌ نسيت وثوبٌ أجُرّ [2]

ويروى :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوباً نسيت وثوباً أجرّ [3]

ويروى صدر البيت : " فلما دنوت تسدّيتها " ، كما يروى بـ " لبستُ " التي هي بدل من "نسيتُ" .

تدل الرواية الأولى : التي هي : " ... فثوبٌ نسيت وثوبٌ أجرّ " ـــ على أن الشاعر جاء بالمبتدأ من النكرة ومسوغه لذلك أن قصد بها التنويع .[4]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ... فثوباً نسيت وثوباً أجرّ " ـــ على أن الشاعر جاء بالمفعول مقدماً على فعله ، ويعد ذلك من المتعارف عليه ومن المطرد .[5]

المناقشة والترجيح :

يتضح للباحث مما سبق ذكره أن البيت الشعري جاء على روايتين لا يقع الاستشهاد به إلا على الرواية الأولى ــ التي هي رواية الرفع ــ وهي التي تتضمن مجيىء المبتدأ من النكرة التي أفادت التنويع ، وهنالك من أوّل وقدّر في رواية الرّفع نحو[6] : الأوّل : أن جملتي " نسيتُ واجرُّ " ليستا بخبرين بل هما نعتان للمبتدأين ، وخبراهما محذوفان ويكون التقدير : " فمن أثوابي ثوبٌ منسي وثوبٌ مجرورٌ " .

والثاني : أن جملتي " نسيتُ واجرُّ " ليستا بنعتين بل هما خبران ، ونعتاهما محذوفان ، ويكون التقدير : " فثوب لي نسيته وثوب لي أجرّه " .

---

[1] هو امرئ القيس بن حجر الكندي ، من أشهر شعراء الجاهلية وأشرفهم أصلاً وأرفعهم منزلة ، يتصل نسبه بملوك كندة ، له ديوان شعر بجانب معلقته ، توفي ٥٤٠م . تاريخ آداب اللغة العربية مج١ ج٩٧/١ .

[2] المقاصد النحوية ٣٥٤/١ ، الخزانة ٣٧٣/١ ، مغني اللبيب ص ٦١٤ ، شرح ابن عقيل ٢١٩/١ .

[3] الخزانة ٣٧٣/١ ، شرح ابن عقيل ٢٢٠/١ .

[4] المقاصد النحوية ٣٥٥/١ .

[5] الخزانة ٣٧٣/١ .

[6] شرح ابن عقيل على الألفية ٢٢٠/١ .

أما الرواية الثانية ــ التي هي رواية النصب في "ثوب" الأولى والثانية ــ فتخرج البيت من التأويل والتقدير الذي سلكه رواة الرواية الأولى ، وبذلك يصبح البيت خالياً من الشاهد .

يظهر للباحث من خلال ذلك أن رواية النصب تضع البيت في موضع واضح الآفاق بحيث لا يحتاج البيت مع إلى تقدير أو تأويل وهو ما رجحه[1] أحد العلماء ، إلا أن كلتا الروايتين تقفان في موقف الشائع المطرد والفصيح الذي ثبت ذكره في اللسان العربي ، وبذلك لا أحد يستطيع ردّ إحدى الروايتين أو كليهما لأن الرّواية ثبتت بهما الاثنتين .

[1] شرح ابن عقيل على الألفية ٢٢٠/١ .

المسألة الرابعة : **تأخر اسم ليس على خبرها ووقوع معمول خبرها بعدها** :

حيث يقول حميد[1] بن ثور (من البسيط) :

فأصبحوا والنّوى عالِي مُعرَّسِهم   وليس كلُّ النّوى يُلقى المساكينُ [2]

ويروى :[3]

فأصبحوا والنّوى عالِي مُعرَّسِهم   وليس كلُّ النّوى تُلقى المساكينُ

ويروى :

فأصبحوا والنّوى عالِي مُعرَّسِهم   وليس كلَّ النّوى يُلقى المساكينُ

ويروى :

فأصبحوا والنّوى عالِي مُعرَّسِهم   وليس كلَّ النّوى تُلقى المساكينُ

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ... وليس كلُّ النوى يلقى المساكين " ــ على أن الشاعر استعمل ليس مع اسمها وهو "كلُّ" وخبرها الذي يتكون مــن جملـــة " يلقـــى المساكين " وهو من المطرد الشائع المستعمل بكثرة .[4]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ... وليس كلُّ النوى تلقى المســاكين " ــــ على أن الشاعر استعمل ليس مع اسمها وخبرها وهو ما دلت عليه الرواية الأولى وهو ــ كما سبقت الإشارة إليه ــ من الشائع المطرد .[5]

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " ... وليس كلّ النوى يلقى المساكين " ــ على أن الشاعر استعمل ليس وجاء باسمها ــ وهو ضمير الشأن ــ محــذوفاً ، أمــا "كلّ" فهي مفعول مقدم على فاعله "يلقى" وهو أيضاً من المطرد المستعمل بكثرة .[6]

وتدل الرّواية الرابعة ــ التي هي : " وليس كلَّ النوى تلقى المساكين " ــ علـــى أن الشاعر جاء بمعمول خبر ليس في حالة تقديم أي جاء بعد ليس ، وهو مـــا أجـــازه الكوفيون ومنعه البصريون ، وبذلك يكون البيت شاهداً للذين أجازوا ذلك .[1]

---

[1] هو حميد بن ثور بن عبد الله وقيل بن حزن بن عامر بن ربيعة بن نهيك بن هلال الهلالي ، من الشعراء المخضرمين ، أسلم ومات في خلافة عثمان ــ رضي الله عنه ــ . معجم الأدباء مج٦ ج١١/٨ .

[2] المقاصد النحوية ٤٤٢/١ ، شرح المفصل ٣٥٥/٤ ، شرح الأشموني ٤١٠/١ ، شرح ابن عقيل ٢٨٤/١ .

[3] شرح الأشموني ١/ ٤١٠ ، شرح ابن عقيل ٢٨٤/١ .

[4] شرح شذور الذهب ص ١٧٥ ، شرح ابن عقيل ١/ ٢٧١ .

[5] شرح شذور الذهب ص ١٧٥ ، شرح ابن عقيل ٢٦١/١ .

[6] شرح شذور الذهب ص ١٧٥ ، شرح ابن عقيل ٢٧١/١ .

المناقشة والترجيح :

يتضح للباحث من خلال ما تقدم من روايات عن البيت الشعري أنه لا يقع الاستشهاد بالبيت في الروايات الثلاث التي هي :

... وليس كلٌّ النوى يلقى المساكينُ .

... وليس كلٌّ النوى تلقى المساكينُ .

... وليس كلَّ النوى يلقى المساكينُ .

أما الرواية الرابعة فهي الوحيدة التي يقع الاستشهاد بها على تجويز الكوفيين لوقوع معمول خبر ليس بعدها وهي[٢] :

... وليس كلَّ النوى تُلقى المساكين .

كما يظهر للباحث من خلال إنكار العيني لذلك[٣] ومما اعترا البيت من تأويلات واحتمالات أن ذلك لا يقوم مقام المطرد الشائع استناداً إلى القاعدة التي تشير إلى أن ما تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال[٤] ، ولا يستطيع أحد رد رواية من الروايات ، ولكن يبقى الرجوع إلى ما جاء مطرداً وشائعاً فيها .

وخلاصة ذلك :

١ـ لا يجوز على كل رواية من الروايات الثلاث في البيت إلا وجهٌ واحد من وجوه الإعراب .

٢ـ لا شاهد في البيت لمذهب الكوفيين على كل رواية من الروايات الثلاث .

٣ـ إن استشهاد الكوفيين لا يقوم إلا على الرواية الرابعة ، وهي " ... وليس كلَّ النوى تلقى المساكين " .

٤ـ إن البيت يحتمل وجهاً من وجوه الإعراب غير ما أعربه عليه الكوفيون ، وهو الوجه الذي رآه البصريون ، وبذلك يدخل الاحتمال الذي يسقط معه الاستدلال .

---

[١] المقاصد النحوية ١/ ٤٤٤ ، شرح الأشموني ١/٤١٠ .

[٢] المقاصد النحوية ١/٤٤٤ ، شرح الأشموني ١/٤١٠١ .

[٣] المقاصد النحوية ١/٤٤٤ .

[٤] شرح ابن عقيل على الألفية ١/٢٨٧ .

المسألة الخامسة : حذف (كان) بعد (أمّا) وإبقاء اسمها ـ الضمير بارز ـ بعدها:

حيث يقول عباس[1] بن مرداس (من البسيط) :

أبا خُراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضّبع [2]

ويروى :

أبا خرّاشة إما كنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضّبع [3]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ ... إلخ " ــ على أن الشاعر حذف "كان" وحدها بعد "أمّا" ؛ التي هي "أن" الناصبة و "ما" الزائدة فأدغمت "ما" الزائدة في نون "أنّ" المصدرية ، وأبقى اسمها ــ الضمير البارز ــ وخبرها.[4]

وتل الرواية الثانية ــ التي هي : " أبا خراشة إمّا كنت ذا نفرٍ ... إلخ " ــ على أن الشاعر استعمل "كان" مع اسمها وخبرها ، وهو ما أشغل قاعدةً في النحو ، بمعنى أن البيت لم يأت بموضع استشهاد .[5]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما سبق ذكره عن البيت الشعري أن أصل الكلام في هذا البيت هو ما حكاه النحاة أنّ القول هو " فخرت علي لأن كنت ذا نفر " ، فحذفت لام التعليل ومتعلّقها ، وأضحى الكلام " أن كنت ذا نفر" ، وحذفت "كان" لكثرة الاستعمال تخفيفاً وعوِّض عنها "ما" الزائدة ، فأصبح الكلام " أن ما أنت ذا نفر " فأدغمت نون "أنّ" الناصبة في "ما" الزائدة فصار الكلام " أمّا أنت ذا نفر " إذن حدث تغيير في الكلام تارة بالحذف وتارة بالإدغام .[6]

ومن خلال ذلك يرى الباحث أن تعدد الرواية الذي أصاب البيت أثبت قاعدة نحوية بينما أتى مرة ثانية لنفيها ، بمعنى أن الرواية الأولى تضمنت قاعدة في النحو

---

[1] هو العباس بن مرداس بن أبي عامر السلمي ، أمه الخنساء الشاعرة ، أدرك الجاهلية والإسلام وأسلم قبل فتح مكة . الأعلام ٢٦٧/٣ .

[2] المقاصد النحوية ٤٢٧/١ ، الخزانة ١٣/٤ ، شرح المفصل ٨٧/٢ ، شرح شذور الذهب ص ١٧٦ ، شرح الأشموني ٤٣٧/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٩٧/١ .

[3] شرح الأشموني ٤٣٧/٢ ، الخزانة ١٣/٤ .

[4] المقاصد النحوية ٤٣٠/١ ، شرح شذور الذهب ص ١٧٦ ، ١٧٧ .

[5] الخزانة ١٣/٤ ، ١٤ ، شرح الاشموني ٤٣٧/٢ .

[6] المقاصد النحوية ٤٢٩/١ .

وهي مجييء "كان" محذوفةً بعد أمّا ــ التي سبقت الإشارة إليهــا ــ ومجيــيء اســمها وخبرها بعدهاــ أي بعد أماــ وهو ما أشغل قاعدة أساساً في النحو .

أما الرواية الثانية فلم يكن بها استشهاد وإنما جاءت لتنف مــا أثبتتــه الأولـــى ، وعندها يكون البيت خالياً من الشاهد ، وبذلك فإن تعدد الرواية في الرواية الثانيــة لــم يضف ولم يثبت قاعدة في النحو ، اللّهم إلا ما كان من إشارة بعيدة ترمــي إلــى عــدم اجتماع العوض والمعوَّض منه ، فجاءت الرواية " إمّا كنت ذا نفر" ولم تأت " أمّا كنت ذا نفر " ليجتمع عندها العوض الذي هو " أمّا " والمعوَّض منه وهو "كان" .[1]

وبذلك لا أحد يستطيع ردّ رواية من الرّوايات خاصة بعد ثبوت ورودهــا عــن العرب ، ولكن يبقى الرجوع إلي ما اطّرد وشاع فيها ، فيكون المطرد الاستعمال هو الأسبق إلى القواعد ، بينما يكون القليل النادر هو الأبعد منها .

[1] شرح ابن عقيل على الألفية ٤٢٩/١ .

المسألة السادسة : **فتح وكسر همزة (إن) ودخول اللام على خبرها المنفي** :

حيث يقول الشاعر (من الوافر) :

وأعلم إن تسليماً وتركاً   لِلا متشابهان ولا سواءُ [1]

ويروى :

وأعلم أن تسليماً وتركا   لِلا متشابهان ولا سواءُ [2]

تدل الرواية الأولى ـــ التي هي : " وأعلم إنّ تسليماً وتركاً ... إلخ " ـــ على أن الشاعر استعمل اللام في خبر إن ـــ المكسورة الهمزة ـــ المنفي ، ويعد ذلك من الشاذ الذي لا يقاس عليه .[3]

وتدل الرواية الثانية ـــ التي هي : " وأعلم أنّ تسليماً وتركاً ... إلخ " ـــ على أن الشاعر استعمل اللام في خبر أن ـــ المفتوحة الهمزة ـــ المنفي .[4]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث مما سبق ذكره عن الروايتين أن كليهما يدل على شذوذ ، أمّا الرواية الأولى فتدل على وقوع اللام في خبر إن ـــ المكسورة ـــ المنفي ، ومن المتعارف عليه أنه يجوز دخول اللام على خبر "إنّ" ـــ المكسورة ـــ ولكن بشروط هي : أن يكون خبرها مؤخراً عن الاسم ، وأن يكون الخبر مثبتاً غير نافٍ ، وأخيراً أن يكون الخبر غير جملة فعليه فعلها ماضٍ متصرف غير مقترن بقد ، واختل هنا شرط الخبر المثبت فجاء منفياً . وذلك شاذ لا يقاس عليه .

وأما الرواية الثانية فتدل على شذوذين[5] هما دخول اللام على خبر أنّ المفتوحة الهمزة ، ويكون ذلك من اختصاص إنّ المكسورة كما قال ابن مالك في ألفيته :

وبعد ذاتِ الكسر تصحب الخبر   لام ابتداء نحو : إنّي لوزر

ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا   ولا من الأفعال ما كرضيا [6]

---

[1] البيت لأبي حزام العكلي ـــ المقاصد النحوية ٥٢/٢ ، شرح الأشموني ٤٢٥/١ ، شرح ابن عقيل ٣٦٨/١ ، المعجم المفصل ٢٢/١ .

[2] شرح الأشموني ٤٢٥/١ ، شرح ابن عقيل ٣٦٩/١ .

[3] المقاصد النحوية ٥٢/٢.

[4] شرح الأشموني ٤٢٥/١ ، شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٣٦٩ .

[5] المرجع نفسه ٣٦٩/١ .

[6] شرح ابن عقيل على الألفية ١/ ٣٦٢ ، ٣٦٧ .

إلا أن المبرد أجاز[1] دخولها على خبر "أنّ" المفتوحة وقرئُ على الشـــذوذ قولـــه تعالى : (إلا أنّهم ليأكلون الطعام)[2] .

وأما الشذوذ الثاني فهو دخول اللام على خبر "أن" ــ المفتوحة ــ المنفي غيـــر المثبت . وبذلك فإن كلتا الروايتين شاذ ، فدلالة الأولى على دخول اللام على خبـــر إن ــ المكسورة ــ المنفي لهو من الشاذ ، كما أن دلالة الثانية على دخول اللام على خبـــر "أن" ــ المفتوحة ــ المنفي لهو من الشاذ أيضاً ، فإن تعدد الرواية في هذه المسألة قـــد تضمن شذوذاً ، وفي هذه الحالة اختلف الأمر الذي جاء في المسائل السابقة التي يثبـــت فيها تعدد الرّواية أمراً ثم يجييء مرّة أخرى لينفه ، بل جاء هنا بشذوذ في كليهما .

وبناءً على ما تقدّم لا أحد يستطيع ردّ رواية أو عدم قبولها خاصة عند ثبوتهـــا عن العرب ، لأنها أضحت مما قالته العرب .

[1] شرح ابن عقيل على الألفية ٣٦٧/١ .

[2] سورة الفرقان الآية ٢٠ .

المسألة السابعة : **توسط (ظنّ) وإلغاء عملها** :

حيث يقول الشاعر (من الوافر) :

شجاك ــ أظنّ ــ ربعُ الظاعنينا فلم تعبأ بعذل العاذلينا [1]

ويروى:

شجاك ــ أظنّ ــ ربعَ الظاعنينا فلم تعبأ بعذل العاذلينا [2]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " شجاك أظنّ ربعُ الظاعنينا ... إلخ " ــ على أن الشاعر جاء بــ "ظن" متوسطةً حيث ألغى عملها .[3]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " شجاك أظنّ ربعَ الظاعنينا ... إلخ " ــ على أن الشاعر أعمل ظنّ مع توسطها .[4]

المناقشة والترجيح :

يتضح للباحث مما تقدم من روايات عن البيت الشعري أن كلتا الروايتين أثبت قاعدة ، أمّا الرواية الأولى فتثبت القاعدة التي ترمي إلى إلغاء "ظنّ" عند توسطها ، وأما الرواية الثانية فتثبت القاعدة التي ترمي إلى إعمال "ظنّ" ،مع أنّ عمل "ظنّ" مع توسطها أحسن من إلغائها إلا أن المطرد هو الإلغاء فيها .[5]

وبذلك فإن تعدد الرواية في هذه المسألة أثبت قاعدتين ؛ قاعدة أساساً وهي قاعدة الإلغاء في "ظنّ" عند توسطها ، وقاعدة ثانية تجيز الإعمال مع التوسط فلم ينف تعدد الرواية في هذه المسألة قاعدة بل أثبت في كليهما .

وبذلك لا أحد يستطيع ردّ رواية من الروايتين لأن ذلك ثبت عن العرب بوروده ، ومن هنا تتوارد على البيت الشعري أكثر من قاعدة نحوية .

[1] البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٢/١٧٢ ، شرح الأشموني ٢/٥٦ ، مغني اللبيب ص ٥٠٦ ، همع الهوامع ١/٥٥٤ .

[2] المقاصد النحوية ٢/١٧٢ ، شرح الأشموني ٢/٥٦ .

[3] المقاصد النحوية ٢/ ١٧٣ .

[4] شرح شذور الذهب ص ٣٢٤ ، شرح الأشموني ٢/٥٦ .

[5] شرح شذور الذهب ص ٣٢٤ .

المسألة الثامنة : **المنادى المرخّم**

حيث يقول زهير[1] (من البسيط) :

يا حارِ لا أُرْعِمَيَن منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا مَلَك [2]

ويروى :

يا حارُ لا أُرْمَيَن منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا مَلَك [3]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " يا حارِ ... إلخ " ــ على أن الشاعر رخّم المنادى على لغة من يحذف آخر الاسم ، وأبقى الباقي على ما كان عليه من كسر .[4]

وتدل الرواية الثانية : التي هي : " يا حارُ ... إلخ " ــ على أن الشاعر رخّم المنادى على لغة من يحذف الآخر ، وعامل الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة ، فبناه على الضم لما يكون عليه الاسم التام قبل التّرخيم الذي اعتراه .[5]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث مما سبق ذكره أن كلاًّ من الروايتين أثبت قاعدتين أو وجهين لقاعدة واحدة ، أما الرواية الأولى فقد أثبتت وجهاً من وجوه الترخيم وهو الوجه الذي يقوم بترخيم الاسم المفرد بحذف آخره وترك ما تبقى منه على ما هو عليه من دون تغيير شيء فيه ، وأما الرواية الثانية فتثبت وجهاً آخراً من وجوه الترخيم وهو ترخيم الاسم المفرد بحذف آخره ومعاملة ما تبقى منه معاملة الآخر الذي كان عليه قبل الترخيم .

وبذلك فإن تعدد الروايات في هذه المسألة أثبت وجهين لقاعدة واحدة ، ولا أحد يستطيع ردّ رواية من الروايتين لأنه ثبت مجيئها عن العرب ، وبذلك جاء البيت حاملاً لوجهين لقاعدة واحدة في بيت شعري واحد .

---

[1] هو زهير بن أبي سلمى أحد الشعراء الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء ، امتاز شعره بالحكمة وكثرة الأمثال له ديوان شعر بجانب معلقته ، توفي ٦١٥م . . تاريخ آداب اللغة مج١ ج١/١٠١ .

[2] شرح ديوان زهير ص ١٨٠ ، المقاصد النحوية ٢٦٤/٣ ، شرح المفصل مج١ ج٢٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٩٣/٢ .

[3] شرح المفصل مج١ ج٢٢/٢ .

[4] المقاصد النحوية ٢٦٥/٣ .س

[5] شرح المفصل مج١ ج٢٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٢٩٣/٢ .

المسألة التاسعة : **تقديم الفاعل على عامله** :

حيث يقول الشاعر (من الرجز المسدس) :

ما للجمال مشيُها وئيداً أجندلاً يحملن أم حديداً [١]

ويروى :

ما للجمال مشيَها وئيداً أجندلاً يحملن أم حديداً [٢]

ويروى :

ما للجمال مشيها وئيداً أجندلاً يحملن أم حديداً [٣]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ما للجمال مشيُها وئيداً ... إلخ " ــ على أن الشاعر استعمل الفاعل مقدماً على عامله ضرورة ، وهو مذهب الكوفيين الذي يتعارض مع مذهب البصريين .

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ما للجمال مشيَها وئيداً ... إلخ "ــ على أن الشاعر جاء بمشيها مصدراً ، أي تمشي مشيَها .

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " ما للجمال مشيها وئيداً ... إلخ " ــ على أن الشاعر جاء بمشيها بدل اشتمال من "للجمال" .[٤]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما سبق من روايات عن البيت الشعري أنه تضمن مجموعة من القواعد :

أما الرواية الأولى فتدل على مجيىء الفاعل مقدماً على عامله وهو مذهب الكوفيين ، غير أن البصريين أوّلوه على أن "مشيها" المرفوعة مبتدأ وأنّ "وئيداً" حال سدّ مسدّ الخبر ، كما أن هنالك من أوّله على أن " مشيها " المرفوعة بدل من الضمير في "للجمال" .[٥]

---

[١] البيت للخنساء وقيل للزباء ، المقاصد النحوية ١٩٩/٢ ، همع الهوامع ٥٧٦/١ .

[٢] المقاصد النحوية ٢٠٢/٢ .

[٣] المصدر نفسه ٢٠٢/٢ .

[٤] المقاصد النحوية ٢٠٢/٢ .

[٥] المصدر نفسه ٢٠٢/٢ .

وأما الرواية الثانية فتدل على أن "مشيها" مصدر ، وهي بذلك قاعدة في المصدر غير قاعدة في الفاعل .

وأما الرواية الثالثة فتدل على أن "مشيها" المخفوضة بدل اشتمال مـــن "للجمـــال" وهي قاعدة في التوابع غير قاعدة في الفاعل أو المصدر .

وبذلك فإن كل رواية من الروايات تضمنت قاعدة تختلف عن سابقاتها ، وبـــذلك فإن تعدد الروايات لهو جالبٌ للقواعد النحوية خاصة في البيت الشعري الواحد في هذه المسألة .

ولا يستطيع أحد ردّ رواية من الروايات مادام أنّها ثبتت عن العرب ، كما أنه لا يجهل ما دار من حديث بين البصريين الذين يمنعون تقـــديم الفاعـــل علـــى عاملـــه ، والكوفيين الذين يجيزون ذلك من خلال هذا الشاهد ، إلا أنه يبقى الرجوع إلى ما اطّرد وشاع فيها و يكون بذلك هو الأسبق إلي القواعد النحوية ، أمّا ما قلّ وندر فيها فهـــو الأبعد منها .

وحاصل ذلك أن الرواية الأولى مثبتة لقاعدة بينما أن الروايتين ــ الثانية والثالثة ــ أثبتتا قاعدتين تختلف كلٍّ منهما عن الأخرى .

المسألة العاشرة : **الفاعل المجازي وحذف التاء من الفعل المسند إليه**:

حيث يقول الشاعر (من المتقارب) :

فلا مزنةٌ ودقت ودْقَها ولا أرضَ أبقَل إِبقالَها [1]

ويروى :

فلا مزنةٌ ودقت ودْقَها ولا أرضَ أبقلت اْبقالَها [2]

ويروى :

فلا مزنةٌ ودقت ودْقَها ولا أرضَ أبقل إِبقالُها [3]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : "... ولا أرض أبقل إبقالَها " ــ على أن الشاعر حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث .[4]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ... ولا أرض أبقلت اْبقالَها " ــ على أن الشاعر ألحق تاء التأنيث بالفعل المسند إلى ضمير المؤنث مع نقل حركة الهمزة إلى التاء وحذف تلك الهمزة .[5]

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " ... ولا أرض أبْقل إبقالُها " ــ على أن الشاعر أسند الفعل إلى اسم ظاهر وهو المصدر ، ولم يسنده إلى ضمير مؤنث .[6]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما ذكر من روايات عن البيت الشعري أنّ الرواية الأولى أثبتت أمراً وهو حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، أمّا الرواية الثانية فتثبت تاء التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي ، وهو ما نفته الرواية الأولى .

أمّا الرواية الثالثة فتثبت غير ما أثبتته الأولى والثانية ، وهو مجيىء الفعل مسنداً إلى فاعله الذي هو اسم ظاهر وغير مؤنث كذلك .

[1] البيت لعامر بن جويني ، المقاصد النحوية ٢/٢١٥ ، مغني اللبيب ص ٨٦٠ ، شرح ابن عقيل ١/٤٨٠ .

[2] المقاصد النحوية ٢/٢١٦ ، شرح ابن عقيل ١/٤٨٠ .

[3] المقاصد النحوية ٢/٢١٦ .

[4] المقاصد النحوية ٢/٢١٦ ، شرح ابن عقيل ١/٤٨٠ .

[5] المقاصد النحوية ٢/ ٢١٦ ، شرح ابن عقيل ١/ ٤٠٨ .

[6] المقاصد النحوية ٢/ ٢١٦ .

وبذلك فإن الأولى أثبتت والثانية نفت أما الثالثة فأثبتت ما لم يثبت أو ينف ، وبناء على ذلك فإن البيت في الرواية الأولى كان في موضع استشهاد أمّا على الروايتين ـ الثانية والثالثة ـ فيكون البيت عندها خالياً من الشاهد .

ولم يكن من استطاعة أحد ردّ رواية من الروايات ، بل يرجع الأمر أولاً و ثانياً إلى تعدد الرواية ،الذي تأتي معه القواعد النحوية متعدّدة على البيت الشعري الواحد .

المبحث الثاني

المنصوبات

ويضم هذا المبحث مجموعة من الشواهد الشعرية التي تنطبق عليها ظاهرة تعدد الرّواية تحت باب المنصوبات .

المسألة الأولى : **مجيىء خبر** (**كاد**) **من الاسم المفرد** :

حيث يقول تأبط[1] شراً (من الطويل) :

فأبت إلى فهم وما كدت آيباً   وكم مثلها فارقتها وهي تَصِفْر [2]

ويروى :

فأبت إلى فهم وما كنت آيباً   وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِر [3]

ويروى :

فأبت إلى فهم ولم أكُ آيباً   وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِر [4]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " فأبت إلى فهم وما كدت آيباً ... إلــخ " ــــ على أن الشاعر استعمل خبر " كاد " من الاسم المفرد ، وهو من الشاذ وكان القيــاس استعماله من الفعل .

وتدل الرواية الثانيةــ التي هي: "فأبت إلى فهم وما كنت آيباً ... إلخ " ــ علــى أن الشاعر استعمل خبر كان من الاسم المفرد وهو ما أشغل قاعدة في النحو.

تدل الرّواية الثالثة ــ التي هي : " فأبت إلى فهم ولم أك آيباً ... إلخ " ــ علــى أن الشاعر استعمل خبر " كان " من الاسم المفرد ، وهو ما أشارت إليه الرواية الثانية ، غير أن الفعل في الرواية الثالثة تقدمه جازم .[5]

---

[1] هو ثابت بن جابر من فهم من قيس ، كان أسمع العرب و أبصرهم وأكيدهم له أخبار في الأغاني ، والشعر والشعراء ، وخزانة الأدب ، توفي ٥٣٠م . تاريخ آداب اللغة مج١ ج١/١٤٠ .

[2] المقاصد النحوية ٢/ ٥ ، شرح المفصل ٤/٢٢١ ، شرح الأشموني ١/٣٧٥ ، شرح ابن عقيل ١/٣٢٥ ، المعجم المفصل ١/ ٣٧١ .

[3] المقاصد النحوية ٢/٧ .

[4] شرح المفصل ٤/٢٢٢ .

[5] المقاصد النحوية ٢/٧ ، شرح المفصل ٤/ ٢٢٢ ، شرح الأشموني ١/٣٧٥ ، شرح ابن عقيل ١/٣٢٥ .

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث مما تقدم ذكره عن الشاهد الشعري ورواياته أن الرّواية الأولى جاءت بأمر محظور بل هو من الشاذ وهو مجيىء خبر " كاد " من الاسم المفرد ، وكان القياس أن يأتي به من الفعل ، وبذلك تضمنت الرواية الأولى أمراً شاذاً في النحو .

أما الروايتان ــ الثانية والثالثة ــ فتدلان على عدم وجود شاهد في البيت ، لأن مجيىء " كان " مع خبرها الذي أتى في صيغة الاسم المفرد لهو من النحو بمكان ، بمعنى أن ذلك يشغل قاعدة في النحو أي ليس بأمر شاذ أو محظور ، غير أن " كان " في الرواية الثالثة جاءت مجزومة مع دلالتها للاستقبال ، أما " كان " في الرواية الثانية فجاءت مبنية على السكون مع دلالتها على المعنى .

وحاصل ذلك أن تعدد الرواية جاء في الرواية الأولى بقاعدة نادرة أو شاذة ، بينما جاء في الروايتين ــ الثانية والثالثة ــ نافياً لما أثبت في الرواية الأولى ، لأن مجيىء " كان " مع اسمها وخبرها الذي جاء من الاسم المفرد لهو ما أشغل قاعدة في النحو ، وبذلك يكون البيت الشعري عندهما خالياً من الشاهد .

وبذلك لا أحد يستطيع رد رواية من الروايات لأن كلاً منهم ثبت على اللسان العربي وذلك بورودهما من خلال هذه الأبيات ، غير أن ما اطّرد في الاستعمال والقياس كان من النحو بمكان ، وأن ما لم يطّرد فيهما كان في شذوذ فيه ، بحيث لم يضم قاعدة أو يقاس عليه .

المسألة الثانية : **إعمال (كأن) المخففة** :

المسألة الأولى :

حيث يقول الشاعر (من الهزج):

ووجهٍ مشرق اللّون كأنّ ثدييه حقّان [1]

ووجهٍ مشرق اللّون كأنّ ثدياه حقّان [2]

كما يروى صدر البيت بـــ " ونحرٍ ، وصدرٍ "

تدل الرواية الأولى ـــ التي هي : " ... كأن ثدييه حقان " على أن الشاعر أعمل " كأن " المخففة ، حيث جاء اسمها منصوباً مع تخفيفها .

وتدل الرواية الثانية ـــ التي هي : " ... كأن ثدياه حقان " ـــ علـــى أن الشـــاعر أهمل وألغى " كأن " المخففة ، وتلك هي القاعدة الشائعة فيها ، إلا أن إعمالها يقع فـــي الضرورة لا الاختيار .٣

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما تقدم ذكره عن البيت الشـــعري أن الروايـــة الأولـــى تضمنت قاعدة وهي إعمال " كأن " المخففة والمشهور فيها الإلغاء أما إذا أُعملت فيكون ذلك على سبيل الضرورة ـــ التي تختص بالشعر ـــ لا الاختيار .[4]

أما الرواية الثانية فقد تضمنت قاعدة مشهورة في النحو وهي إلغاء عمل " كأن " إذا تم تخفيفها ، وهو ما أشغل قاعدة في النحو ، وبذلك يكون البيت عندها خاليـــاً مـــن الشاهد .

ويظهر للباحث أن تعدد الرواية يوضح قاعدة شائعة في النحو بينما يـــأتي تـــارة أخرى لينفها ، بمعنى أنه أثبت في الرواية الأولى إعمال " كأن " مع تخفيفهـــا ، ونفـــى ذلك من خلال الرواية الثانية ، إلا أن كل ذلك يندرج تحت إعمال " كأن " المخففة فـــي الضرورة الشعرية أي لا يقع ذلك في الاختيار .

---

[1] البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٨٥/٢ ، شرح المفصل ٥٦٥/٤ ، شرح شذور الذهب ص ٢٥٦ ، شرح الأشموني ٤٤٨/١ ، الإنصاف ١٢٥/١ ، شرح ابن عقيل ٣٩١/١ .

[2] شرح المفصل ٥٦٥/٤ ، شرح شذور الذهب ص ٢٥٧ .

[3] شرح المفصل ٥٦٥/٤ ، شرح شذور الذهب ص ٢٥٧ ، المقاصد النحوية ٨٦/٢ .

[4] شرح شذور الذهب ص ٢٥٦ .

ومن خلال ذلك لا أحد يستطيع رد إحدى الروايات ولكن يبقى اتباع مـــا اطّـــرد وشاع فيها ، أما الذي لم يصل إلى حد الكثرة والاطّراد والشيوع فيؤخذ على ما ســـمع ولا يقاس عليه .

المسألة الثانية :

حيث يقول الشاعر (من الطويل) :

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسّم   كأن ظبيةً تعطوا إلى وارق السلم [1]

ويروى :

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسّم   كأن ظبيةٌ تعطوا إلى وارق السلم [2]

ويروى :

ويوماً توافينا بوجهٍ مقسّم   كأن ظبيةٍ تعطوا إلى وارق السلم [3]

كما يروى عجز البيت بـــ " تعطوا إلى ناضر السلم " .

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ... كأن ظبيةً تعطوا إلى وارق السلم " ـــ على أن الشاعر أعمل " كأن " المخففة ، حيث جاء اسمها منصوباً مع تخفيفها .

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ... كأن ظبيةٌ تعطوا إلى وارق السلم " ـــ على أن الشاعر أعمل " كان " فحذف اسمها وجاء بخبرها مرفوعاً مع اسم مفرد .

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " ... كأن ظبيةٍ تعطوا إلى وارق السلم " ـــ على أن الشاعر استعمل " أن " الزائدة بين جارها ومجرورها .[4]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما تقدم من روايات للبيت الشعري أن الرواية الأولـــى تضمنت إعمال " كأن " مع تخفيفها فنصب بها الاسم اسماً لها ، وكما هـــو معلـــوم أن "

---

[1] البيت لأرقم بن علباء ، المقاصد النحوية ٨٢/٢ ، شرح المفصل ٥٦٦/٤ ، شرح شذور الذهب ص ٢٥٥ ، شرح الأشموني ٤٤٩/١ ، مغني اللبيب ص ٥١ ، أوضح المسالك ١٥٧/١ .

[2] المقاصد النحوية ٢/ ٨٤ ، شرح شذور الذهب ص ٢٥٦ .

[3] المقاصد النحوية ٨٤/٢ ، شرح شذور الذهب ص ٢٥٦ .

[4] المقاصد النحوية ٨٤/٢ ، شرح شذور الذهب ص ٢٥٦ .

كأن " إذا خففت ألغي وأهمل عملها وأصبح عملها خاصاً بضرورة الشعر ، مع العلم أن " كأن " المشددة ينطبق عليها ما ينطبق على " أن " المخففة مع بعض الاختلاف .[1]

وأن الرواية الثانية تضمنت أيضاً إعمال " كأن " مع تخفيفها و المجيىء بخبرها من الاسم المفرد ، وهو ما يجوز في " كأن " المشددة التي تشابه مع " إن " المخففة التي لا يجوز فيها المجيىء بالخبر من الاسم المفرد ــ وهو ما أشرت إليه من اختلاف بينهما ــ ، وبذلك فإن إعمال " كأن " المخففة لهو من ضرورة الشعر لا الاختيار .[2]

أما الرواية الثالثة فتضمنت عدم إعمال " كأن " المخففة بل جاءت عندها " أن " الزائدة مع جارها ومجرورها وذلك نادر .[3]

وبذلك فإن كل الروايات يدل على شذوذ ، فالأولى تدل على مجيىء " كأن " المخففة عاملة وذلك من الشاذ الذي لا يقع إلا في ضرورة الشعر ، والثانية تدل أيضاً على إعمال " كأن " المخففة والمجيىء بخبرها من الاسم المفرد ، إذا أنه لو جاء بـ " كأن " المشددة لجاز إعمالها ، لأنها تعمل لعمل " أن " المخففة لأنها تشابهها العمل ،.

أما الرواية الثالثة فأتت بنادر وهو مجيىء " أن " الزائدة بين جارها ومجرورها وهو من النادر القليل .

وبناء على ما تقدم فإن تعدد الرواية في هذه المسألة أتى بشذوذ في كل الروايات ، ومع ذلك لا يستطيع أحد أن يرد أحد هذه الروايات مادام أنها ثبتت عن العرب بتلك الروايات ، ولكن يبقى الالتفات إلى ما اطّرد وشاع فيها لا إلى القليل الشاذ فيها .

---

[1] شرح شذور الذهب ص ٢٥٣ ــ ٢٥٦ .
[2] شرح شذور الذهب ص ٢٥٥ ــ ٢٥٦ .
[3] مغني اللبيب ص ٥١ .

المسألة الثالثة : **جواز الفتح والكسر في اسم (لا) التي لنفي الجنس**:

حيث يقول سلامة[1] بن جندل (من البسيط) :

إن الشبابَ الذي مجدٌ عواقبُه فيه نلذّ ولا لذاتِ للشيبِ [2]

يروى :

إن الشبابَ الذي مجدٌ عواقبُه فيه نلذّ ولا لذاتَ للشيبِ [3]

كما يروى بـــ : " أوْدَى الشبابُ ، وذاك الشبابُ "

تدل الرواية الأولى ـــ التي هي : " ... فيه ولا لذاتَ للشيب " على أن الشـــاعر جاء بجمع المؤنث السالم ـــ الذي هو اسم " لا " ـــ مبنياً على الكسر .

وتدل الرواية الثانية ـــ التي هي : " ... فيه نلذ ولا لذاتَ للشيب " ـــــ علـــى أن الشاعر جاء بجمع المؤنث السالم ـــ الذي هو اسم " لا " مبنياً على الفتح .[4]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث مما سبق ذكره عن البيت الشعري ورواياته أن الروايـــة الأولـــى أثبتت مجيىء اسم " لا " ـــ التي لنفي الجنس ـــ الذي هو جمع مؤنث سالم مـــن البنـــاء على الكسر بمعنى أن اسم " لا " إذا جاء جمع مؤنث سالم بني على الكسر .

وأن الرواية الثانية تثبت مجيىء اسم " لا " من البناء على الفتح ، أي أن اســـم " لا " إذا جاء جمع مؤنث سالم فإنه يبنى على الفتح .

وبذلك فإن اسم " لا " إذا وقع من جمع المؤنث السالم جاز فيه الوجهـــان ، كمـــا أشارت إليه الروايتان ، كما أنه يجوز فيه غير هذين الوجهين ، بمعنى أن بـــه أوجهـــاً أربعة هي[5] :

١/ بناء جمع المؤنث السالم إذا وقع اسماً إلى " لا " ـــ التي لنفي الجنس ـــ على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهو مذهب جمهور العلماء .

---

[1] هو سلامة بن جندل التميمي ، شاعر جليل من قدماء الشعراء ، استشهد بشعره ، وكان معاصراً لعمرو بن هند ، توفي ٦٠٨م . تاريخ آداب اللغة مج١ ج١/١٢٨ .

[2] المقاصد النحوية ٩٨/٢ ، شرح شذور الذهب ص ٩٧ ، شرح الأشموني ١٤/٢ ، أوشح المسالك ١٦٢/١ ، شرح ابن عقيل ١/ ٣٩٧ ، المعجم المفصل ١٣٢/١ ، المفضليات ص ٢٢٦ .

[3] شرح شذور الذهب ص ٩٧ ، شرح ابن عثيل ٣٩٨/١ .

[4] المقاصد النحوية ١٠١/٢ ، شرح شذور الذهب ص ٩٧ .

[5] شرح ابن عقيل على الألفية ٣٩٨/١ .

٢/ بناءه على الكسرة نيابة عن الفتحة مع بقاء التنوين ، وهو مذهب صححه ابن مالــك صاحب الألفية .

٣/ بناءه على الفتح ، وهو ما رجحه ابن هشام وابن مالك .

٤/ جواز الوجهين وهما البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح .

وبذلك فإن البيت جامع لوجهين لقاعدة واحدة ، أي قاعدة جمع المؤنــث الســالم الذي يأتي اسماً لــ " لا " ــ التي لنفي الجنس ــ ، فجاء البيت مبنياً على الكســر كمــا جاء مبنياً على الفتح ، وهما وجهان من أربعة أوجه ، أي أن هناك بناءً على الكسر مع بقاء التنوين ، بجانب جواز البناء على الفتح ، وهذه الأوجه هي التي وردت عن علماء النحو فيؤخذ بها ولا يردّ منها شيء ، إلا أن هنالك ما رجّح منها، وهو بناء الفتح الــذي رجّحه[1] ابن هشام وابن مالك .

ومن خلال ما تقدم لا أحد يستطيع رد رواية من الروايات مادام أنها أثبتت مــن قبل علماء النحو الذين أثبتوها بورودها عن العرب من خلال أشعارهم التي تعد لســان حالهم والشاهد على أقوالهم وأفعالهم .

[1] المقاصد النحوية ٢ ١٠١ ، شرح ابن عقيل على الألفية ٣٩٨/١ ..

المسألة الرابعة : **تقديم التمييز على عامله** :

حيث يقول المخبل السعدي[1] (من الطويل):

أتهجر ليلى بالفراق حبيبَها وما كان نفساً بالفراق تطيبُ [2]

ويروى :

أتهجر ليلى بالفراق حبيبَها وما كان نفسي بالفراق تطيبُ [3]

ويروى :

أتؤذن سلمى بالفراق حبيبَها ولم تك نفسي بالفراق تطيبُ [4]

كما يروى " كاد و كان ، وليلى وسلمى ، وتطيب بالتذكير والتأنيث ، ونفساً ونفسي " .

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ... ما كان نفساً بالفراق تطيب " ــ على أن الشاعر جاء بالتمييز وهو قوله " نفساً " مقدماً على عامله وهو قوله " تطيب " وهو مذهب الكوفيين الذي يتعارض مع قول البصريين .

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ... وما كان نفسي بالفراق تطيب " ــ على أن الشاعر جاء بكان مع اسمها ، وبذلك لم يكن هنالك تميز قدّم على عامله .

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " ... ولم تك نفسي بالفراق تطيب " ــ على أن الشاعر جاء بكان مع اسمها وهو ما لم يقع شاهد على تقديم التمييز على عامله .[5]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما تقدم من روايات عن البيت الشعري أن الرواية الأولى جاءت بأمر مختلف فيه وهو تقديم التمييز على عامله ، وقيل فيه : أما الكوفيون فأجازوا ذلك وعدّوا ذلك البيت شاهداً على قولهم من حيث السماع ، أما من

---

[1] هو ربيع بن مالك بن ربيعة بن عوف السعدي ، من بي أنف الناقة من تميم ، من المخضرمين ، عمّر ومات في خلافة عمر ــ رضي الله عنه ــ . الأعلام ٣/ ١٤ .

[2] المقاصد النحوية ٤٢١/٢ ، شرح المفصل ٤١/٢ ، المقتضب ٣٦/٣ ، شر الأشموني ٢/ ٣٤٩ ، شرح ابن عقيل ١/ ٦٧٠ .

[3] المقاصد النحوية ٢/ ٤٢٢ ، المقتضب ٣٦/٣ ، ٣٧ .

[4] المقاصد النحوية ٢/ ٤٢٢ .

[5] المقاصد النحوية ٤٢٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٦٧٠/١ ــ ٦٧١ ، الإنصاف ٤٩٤/٢ .

حيث القياس فإن العامل ــ الذي هو قوله " تطيب " ــ عامل متصرف يجوز تقديم عامله عليه .[1]

وأما البصريون فلم يجيزوا ذلك وعدّوا الرواية الثانية هي الرواية الصحيحة التي تعد شاهداً على قولهم من حيث السماع ، أما من حيث القياس فلما كان التمييز هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه ، فعندما تقول : " تصبب زيد عرقاً " و " تفقأ الكبش شحماً " فإن المتصبب هو العرق ، والمتفقأ هو الشحم ، فالعرق منصوب لفظاً لا معنى لأنه معنىً هو الفاعل ، كما أن شحماً منصوب لفظاً لا معنىً لأنه معنىً هو الفاعل الذي يرفع . فلما كان التمييز هو الفاعل وهو المنصوب لفظاً لا معنى لم يجز تقديمه لأن التمييز عندما كان فاعلاً في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلاً لفظاً .[2]

كما أنه لو كان التمييز مستوفياً لعمل عامله لأجيز ذلك بمعنى أن العامل أي " الفعل " إذا استوفى فاعله من جهة اللفظ والمعنى لأجيز تقديم فاعل عليه ، فلما كان التمييز هو الفاعل في المعنى والمفعول في اللفظ لم يجز تقديمه عليه ، لذا لما كان التمييز فاعلاً في المعنى لم يجز تقديمه لأنه لم يستوف النصب لفظاً ومعنى بل استوفاه لفظاً لا معنىً .[3]

وأن الرواية الثانية جاءت بأمر يختلف عن ما اثبت في الرواية الأولى وهو مجيىء كان مع اسمها ، وهي بذلك تنفي ما أثبتته الأولى .

أما الرواية الثالثة فتثبت ما أثبتته الثانية غير أن لفظ كان جاء مجزوماً ، وهي بذلك تنفي ما أثبتته الأولى .

ومن خلال ما تقدم يظهر للباحث أن الرواية الأولى جاءت شاهداً لقول الكوفيين ، أما الروايتان الثانية والثالثة فجاءت كل واحدة منهن لتنف ما أثبتته الأولى وبذلك تنفيان قول الكوفيين وتثبتان قول البصريين القاضي بمنع تقديم التمييز على عامله .

وبناءً على ما تقدم من أقول البصريين والكوفيين لا أحد يستطيع رد رواية من الروايات ، لكن يبقى السير الحثيث خلف ما اطّرد وشاع فيها وما يصل إلى حد الكثرة

---

[1] الإنصاف ٤٩٣/٢ ــ ٤٩٤ .

[2] الإنصاف ٢/ ٤٩٤ ــ ٤٩٦ .

[3] المصدر نفسه ٤٩٥/٢ .

لا السير خلف ما قلّ وندر فيها وما يصل إلى حد القلّة . وإن تعدد الرواية في هذه المسألة لمثير للمسائل الخلافية التي تقع بين البصريين والكوفيين .

المسألة الخامسة : **في نصب المضارع** :

حيث يقول طرفة[1] (من الطويل) :

ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى وأن أشهد اللذاتِ هل أنت مخلدي [2]

ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى وأن أشهد اللذاتِ هل أنت مخلدي [3]

كما يروى : " ألا أيهذا اللائمي ، وألا أيهذا اللاحي "[4]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ألا أيهذا الزاجري أحضرَ الوغى ... إلخ " ــ على أن الشاعر نصب الفعل المضارع " بان " مضمرة وذلك شاذ .

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ألا أيهذا الزاجري أحضرُ الوغى ... إلخ " ــ على أن الشاعر جاء بالفعل المضارع مرفوعاً لعدم تقدم الناصب و الجازم ، وبذلك يكون البيت خالياً من الشاهد .[5]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما ورد من روايات عن البيت الشعري أن الرواية الأولى تضمنت أمراً محظوراً ، وهو الإضمار " بأن " الناصبة مع عدم سبقها بأحد الشروط التي تجيز الإضمار بها ، وهي الشروط الآتية :[6]

ــ أن تضمر " أن " بعد ثلاثة من حروف الجر وهي " كي " نحو قوله تعالى : (كي لا يكون دولة)[7] ، و " حتى " : إن كان الفعل مستقبلاً نحو قوله تعالى : (حتى يرجع إلينا

---

[1] عو أبو عمرو طرفة بن العبد ، من بكر وائل من ربيعة نبغ في الشعر من حداثته حتى صار يعد في الطبقة الأولى ، له ديوان شعر بجان معلقته ، توفي سنة ٥٠٠م . تاريخ آداب اللغة مج١ ج١/ ١١٢ .

[2] المعلقات العشر ص ٨١ ، المقاصد النحوية ٣/ ٣٦٦ ، الخزانة ١١٩/١ ، المقتضب ٢/ ١٣٦ ، شرح ابن عقيل ٢/ ٣٦٢ .

[3] الخزانة ١١٩/١ ، المقتطب ١٣٦/٢ ، شرح ابن عقيل ٣٦٢/٢ .

[4] شرح المعلقات العشر ص ٨١ .

[5] المقاصد النحوية ٣٦٧/٣ ، الخزانة ١/ ١١٩ ، شرح ابن عقيل ٣٦٢/٣ ــ ٣٦٣ .

[6] شرح شذور الذهب ص ٢٦٥ ــ ٢٦٦ .

[7] سورة الحشر الآية ٧ .

موسى)[1] ، و"اللام " : تعليلية مع المضارع المجرد نحو قوله تعـالى : (ليغفـر لـك الله)[2] ، أو جحودية نحو (ما كنت ـ أولم أكن ـ لأفعل) .

ـ كذلك تضمر " أن " بعد ثلاثة من حروف العطف وهي : " أو " نحو قولـه تعـالى : (أو يرسل رسولاً)[3] ، وفاء السببية نحو قوله تعالى : (ولا تطغوا فيه فيحـل علـيكم غضبي)[4] ، و واو المعية نحو قوله تعالى (ويعلم الصابرين)[5].

فتلك هي الشروط التي تضمر " أن " الناصبة معها ، والبيت جاء بالنصب بهـا على الشذوذ لعدم تقدم أحد حروف الجر أو حروف العطف التي تضمر " أن " بعدهن .

أما الرواية الثانية فتدل على رفع الفعل المضارع لعدم تقدم الناصب و الجـازم عليه ، وبذلك تكون نافية لما أثبت من قاعدة شاذة في البيت الأول .

ومن خلال ما تقدم لا يستطيع أحد أن يرد أحد الروايتين ولكن يبقـى الالتفـاف حول ما اطّرد وشاع فيهما ، اطراداً يصل إلى حد الكثرة أما ما شذّ وقلّ فلا يقاس عليه بل ينطق على ما سمع عليه .

---

[1] سورة طه الآية ٩١ .

[2] سورة الفتح الآية ٢ .

[3] سورة الشورى الآية ٥١ .

[4] سورة طه الآية ٨١ .

[5] سورة آل عمران الآية ١٤٢ .

المسألة السادسة : **في النعت من حيث الاتباع والقطع** :

حيث تقول الشاعرة خرنق[1] بنت هفان (من الرجز) :

لا يبعدن قومي الذين هموا   سمّ العداة وآفةُ الجزر

النـــازلين بكـــل معتـــرك   والطيبون معاقد الأزر [2]

ويروى :[3]

النـــازلون بكـــل معتـــرك   والطيبين معاقد الأزر

ويروى :

النـــازلون بكـــل معتـــرك   والطيبون معاقد الأزر

ويروى :

النـــازلين بكـــل معتـــرك   والطيبين معاقد الأزر

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " النازلين ... والطيبـــون ... " ـــــ علـــى أن الشاعر جاء بالنعت الأول مقطوعاً وهو قوله " النازلين " بينما اتبع الثاني وهو قولـــه " الطيبون " .

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " النازلون ... والطيبين ... " ـــــ علـــى أن الشاعر جاء بالنعت الأول في حالة اتباع ، بينما قطع الثاني .

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " النازلون ... و الطيبون ... " ـــــ علـــى أن الشاعر أتبع النعتين ، فجاء بالرفع في كيهما .

وتدل الرواية الرابعة ــ التي هي : " النـــازلين ... والطيبـــين ... " علـــى أن الشاعر قطع النعتين ، فجاء بالنصب في كليهما .[4]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث مما سبق ذكره من روايات عن البيت الشعري أن جميع الروايات فيه تناولت الحديث عن النعت وأحواله :

---

[1] هي خرنق بنت بدر بن هفان ، اخت طرفة بن العبد ، لها أشعار كثيرة جمعت في ديوان ، توفيت سنة ٥٧٠م . تاريخ آداب اللغة مج١ ج١/ ١٤٥

[2] المقاصد النحوية ١٢٥/٣ ، الخزانة ١٤/٥ ، شرح الأشموني ١٢٣/٣ ، المعجم المفصل ٤٢٦/١ .

[3] المقاصد النحوية ١٢٦/٣ .

[4] المصدر نفسه ١٢٦/٣ .

ــ أما الرواية الأولى فتتضمن القطع في الأول والإتباع في الثاني .

ــ وأما الرواية الثانية فتتضمن الإتباع في الأول والقطع في الثاني .

ــ أما الرواية الثالثة فتتضمن الإتباع في كليهما .

ــ وأما الرواية الرابعة فتتضمن القطع في كليهما .

وبذلك فإن جميع الروايات لهو مما يجوز[1] في النعت عند النحاة ، لأن المنعوت اتضح بدون النعوت كلها ، ففي حالة وضوح المنعوت بدون النعوت أو ببعض منها يجوز الإتباع والقطع في تلك النعوت كما أشار ابن مالك في ألفيته إذ قال :

وإن نعوت كثرت وقد تلت مفتقراً لذكرهن أُتبعت

واقطع أو اتبع إن يكن معيناً بدونها ، أو بعضها اقطع معلناً [2]

ومن خلال ما تقدم فإن تعدد الرواية في هذه المسألة أثبت أوجهاً متعددة لقاعدة واحدة ، ولم تكن هذه القاعدة شاذة بل كانت من المطرد ، وبذلك لا أحد يستطيع رد رواية من الروايات ، لأنها ثبتت عن العرب من خلال ورودها في هذه الروايات ، ولكن يبقى اتباع ما اطّرد وشاع فيها .

[1] شرح شذور الذهب ص ٣٧٨ ، شرح ابن عقيل ٢/٢٠٣ ــ ٢٠٤ .

[2] شرح ابن عقيل على الألفية ٢/ ٢٠٣ .

المسألة السابعة : **في المستثنى وما يجوز فيه** :

حيث يقول النابغة[1] (من البسيط) :

وقفت فيها أصيلاناً أسائلها   عيّت جواباً وما بالرّبع من أحد
إلا الأواريَّ لأياً ما أبينها   والنّؤى كالحوض بالمظلومة الجلد [2]

ويروى :[3]

إلا الأواريُّ لأياً ما أبينها   والنّؤى كالحوض بالمظلومة الجلد[4]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " إلا الأواريَّ لأياً ... إلخ " ــ على أن الشاعر جاء بالمستثنى منصوباً ، وتلك هي القاعدة الشائعة في المستثنى المنقطع .

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : "إلا الأواريُّ لأياً ... إلخ " ــ على أن الشاعر جاء بالمستثنى مرفوعاً على البدلية ، على أن " الأواريّ " من أحدي ذلك المكان ، وهو ما ذهب إليه بنو تميم .[5]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما تقدم من روايات أن الرواية الأولى تثبت القاعدة المطرد في المستثنى المنقطع وهي التي توجب النصب فيه ، أما الرواية الثانية فتثبت ما أجازه بنو تميم في المستثنى المنقطع وهي التي تجيز الإتباع فيه .

وبذلك فإن كلتا الروايتين يدل على قاعدة ، قاعدة جمهور العلماء وقاعدة بني تميم ، ولا أحد يستطيع ردّ رواية من الروايات مادام أن القاعدة تشير بذلك إلى ما قالته العرب من خلال هذه الرواية ، ولكن ــ كما سبق أن أشرت إليه ــ يبقى الاتباع إلى ما اطّرد وشاع فيها ــ في القياس والاستعمال ــ، لا إلي الذي يقلّ ويندر فيها .

---

[1] هو زياد بن معاوية من ذبيان من قيس ، وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء ، وقعت بينه وبين المنحل الشاعر عداوة ، له معلقة بجانب ديوانه ، توفي ٦٠٤م . تاريخ آداب اللغة مج١ ج١/١٠٣ .

[2] ديوانه ص ٣٠ ، الخزانة ١٢١/٤ ، شرح المفصل ٥٦/٢ ، المقتضب ٤١٤/٤ .

[3] شرح المفصل ٥٤/٢ .

[4] الأواريّ : واحدها آرى : تشدّ بها الدابة ، اللأي : الشدة ، النؤى : حفرة حول البيت . ديوان النابغة ص ٣٠ ، المظلومة : تراب الأرض . القاموس المحيط " ظلم " ١٤٧/٤ .

[5] شرح المفصل ٤٥/٢ ــ ٥٧ ، شرح ابن عقيل ٦٠٠/١ .

المبحث الثالث

المجـــــرورات

يضم هذا المبحث مجموعة من المسائل التي تنطبـق عليهـا ظـاهرة اخـتلاف الرواية في باب المجرورات ، وهي :

المسألة الأولى : **إعراب ما ألحق بجمع المؤنث السالم** :

حيث يقول امرئ القيس (من الطويل) :

تنوّرتُها من أذرعاتٍ وأهلها بيثربَ أدنى دارها نظرٌ عالي [1]

ويروى :[2]

تنوّرتُها من أذرعاتِ[3] وأهلها بيثربَ أدنى دارها نظرٌ عالي

تنوّرتُها من أذرعاتَ وأهلها بيثربَ أدنى دارها نظرٌ عالي

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " تنورتها من اذرعاتٍ ... إلخ " ــ علـى أن الشاعر استعمل اللغة الفصحى في إعراب الملحق بجمع المؤنث السالم ، الذي يكسر في الجر والنصب وينوّن ، نحو : هذه أذرعاتٌ ، ورأيت أذرعاتٍ ، ومررت بأذرعاتٍ .

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " تنورتها من أذرعاتِ ... إلخ " ــ علـى أن الشاعر أعرب الملحق بجمع المؤنث السالم مع منع التنوين ، نحو : هـذه أذرعـاتُ ، ورأيت أذرعاتِ ، ومررت بأذرعاتِ .

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " تنورتها من أذرعاتَ ... إلخ " ــ علـى أن الشاعر منع الصرف في الملحق بجمع المؤنث السالم ، نحو : هذه أذرعاتُ ، ورأيـت أذرعاتَ ، ومررت بأذرعاتَ .[4]

---

[1] ديوانه ص ٣١ ، المقاصد النحوية ١١٨/١ ، المقتضب ٣٣٣/٣ ، همع الهوامع ٨٤/١ ، شرح الأشموني ٧٦/١ ، أوضح المسالك ٤٠/١ ، شرح ابن عقيل ٧٦/١ .

[2] المقاصد النحوية ١٢٧/١ .

[3] أذرعات : بلدة بالشام . معجم البلدان ١٣٠/١ .

[4] المقاصد النحوية ١٢٧/١ ــ ١٢٨ .

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما تقدم من بيت شعر وتعدد روايات له أن البيت قد تضمن مجموعة من القواعد ، فكل جماعة جوّزت رواية خرجت منها بقاعدة تختلف عن أخواتها .

أما الرواية الأولى ـ وهي الرواية الشائعة في البيت ـ فقد أثبتت القاعدة المشهورة في جمع المؤنث السالم وما ألحق به ، حيث يجر وينصب بالكسرة مع تنوينه ، وهو ما تعارف عليه النحاة ، لذا دلت الرواية الأولى عليه .

وأما الرواية الثانية فقد أثبتت ما رجحه المبرّد[1] والزجاج[2] ، حيث لاحظا فيه أمرين : أولهما أن " أذرعات " جمع بحسب أصله ، وثانيهما أنه علم على مؤنث ، فأعطياه من كل جهة شبهاً ، فمن جهة كونه جمعاً نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة ، ومن جهة كونه علماً مؤنثاً حذفوا تنوينه .[3]

أما الرواية الثالثة فقد أثبتت ما رجحه[4] ابن جني وسيبويه من عدم صرفه ، وبذلك فإن حالته الظاهرة التي تدل على أنه علم مؤنث ، هي من تسببت في منعه من الصرف .

وبذلك يرى الباحث أنه لا أحد يستطيع ردّ رواية من الروايات لأنه ثبت عن العرب أنهم قالوا ذلك ، ويكون الكلام صحيحاً على تأويل كل رواية من الروايات ، وبذلك تتوارد القواعد النحوية على البيت الشعري الواحد وتصبح كل رواية من الروايات وجهاً من وجوه قاعدة قياسية صحيحة ثبتت عن اللسان العربي على لسان شعرائه .

---

[1] هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي ، المبرد البصري ، إمام بغداد في العربية في زمانه ، ولد ٢١٠هـ وتوفي ٢٨٥هـ . بغية الوعاة ٢٦٩/١ .

[2] هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل بن الزجاج ، النحوي اللغوي المفسر ، توفي ٣١١هـ . معجم المؤلفين ٢٧/١ .

[3] المقتضب ٣٣٣/٣ ، همع الهوامع ٨٥/١ .

[4] همع الهوامع ٨٥/١ .

المسالة الثانية : **نون الملحق بجمع المذكر السالم** :

حيث يقول سحيم[1] بن وثيل (من الوافر) :

وماذا يبتغي الشعراء منّي   وقد جاوزت حدّ الأربعينِ [2]

ويروى :

وماذا يدّري الشعراء منّي   وقد جاوزت حدّ الأُربيِيْنِ [3]

ويروى :

وماذا يدري الشعراء منّي   وقد جاوزت حدّ الأربعين [4]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ... وقد جاوزت حد الأربعين " ــ على أن الشاعر كسر النون في الملحق بجمع المذكر السالم ، وكان الأصل أن يفتحها ، وهو بذلك أجراه مجرى " حين وغسلين ويقطين " فأعربه بالحركات ، كذلك قيل إن الكسر فيه لغة من لغات العرب ، وقيل أيضاً أن ذلك حدث للتخلص من التقاء الساكنين .[5]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ... وقد جاوزت حدّ الأُربيين " على أن الشاعر كسر نون المثنى وهو مما شاع بين العلماء وأشغل قاعدة نحوية ، وبذلك يكون البيت خالياً من الشاهد الذي أشارت إليه الرواية الأولى .[6]

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " ... وقد جاوزت حد الأربعين " على ما أشارت إليه الرواية الأولى غير أن لفظ " تبتغي " أبدل بــ " تدّري ".[7]

المناقشة والترجيح :

يرى الباحث من خلال ما تقدم أن رواية الكسر في قوله " الأربعين " ذات وجهين : الأول منهما هو أن هناك من خرّج البيت في حالة الكسر على أن الكسر حركة إعراب ، وبذلك فإن " الأربعين " مفرد والكسر حركته ، وبذلك يكون أجراه

---

[1] هو سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي ، اليربوعي الحنظلي التميمي ، شاعر مخضرم ، له أخبار مع زياد بن أبيه ومفاخرة مع والد الفرزدق ، توفي سنة ٦٠هـ ــ ٦٨٠م . الأعلام ٧٩/٣ .

[2] المقاصد النحوية ١١٥/١ ، شرح المفصل ٢٢٧/٣ .

[3] أوضح المسالك ٣٨/١ .

[4] شرح المفصل ٢٢٧/٣ .

[5] المقاصد النحوية ١١٨/١ ، شرح المفصل ٢٢٧/٣ .

[6] أوضح المسالك ٣٨/١ .

[7] شرح المفصل ٢٢٧/٣ .

مجرى " حين ومسكين وغسلين ويقطين " التي تعرب بالحركات الظاهرة على النـون ، وبذلك لا يكون هنالك شاهد في البيت على هذا التأويل .

والثاني هو تخريج قوله " الأربعين " على أنه ملحق بجمع المذكر السالم ، الـذي يعرب بالحروف نيابة عن الحركات ، فيعرب في حالة الجر والنصب بالياء نيابة عـن الكسرة والفتحة ، ويعرب في حالة الرفع بالواو نيابة عن الضمة ، مع فتح نونـه فـي الجميع ، إلا أن النون فيه جاءت مكسورة وهو أمر غير مطرد .[١]

وبذلك فإن الرواية الثانية أخرجت البيت من الاستشهاد الذي دعت إليه كلتا الروايتين ــ الأولى والثالثة ــ ويكون البيت خالياً من الشاهد ، هذا بجانب التأويل الـذي أوّل معـه الكسر في الملحق بجمع المذكر السالم لالتقاء الساكنين .

ومجمل ذلك أن كلتا الروايتين ــ الأولى والثالثة ــ أثبت قاعدة لم تكن معهـودة عند النحاة ، إلا أن الرواية الثانية جاءت لتنف ما أثبت في كليهما ، ليصبح البيت خالياً من الشاهد عندها . وبذلك لا يستطيع أحد أن يطعن في أحد الروايات ، بل يرجع علـى الدوام إلى اختلاف الرواية الذي يجلب علينا قدراً وافياً من القواعد النحوية .

[١] المقاصد النحوية ١١٨/١ ، شرح المفصل ٢٢٧/٣ .

المسألة الثالثة : (**ذو) الطائية** ، **و(ذو) التي بمعنى صاحب** :

حيث يقول منظور [١] بن سحيم (من الطويل) :

فإما كرامٌ موسرون لقيتهم   فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا [٢]

ويروى :

فإما كرامٌ موسرون لقيتهم   فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا [٣]

كما يروى صدر البيت بـ (فإما كرام موسرون : " أتيتهم " و " رأيتهم ").

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ... فحسبي من ذو عندهم ما كفانيا " ــ على أن الشاعر استعمل "ذو" الطائية التي تأتي مبنية على السكون في جميع أحوالها ، أي في حالة الرفع والنصب والجر .[٤]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ... فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا " ــ على أن الشاعر أجرى "ذو" التي هي اسم موصول والتي هي ذو الطائية التي تأتي بمعنى الذي مجرى "ذي" التي تأتي بمعنى صاحب والتي هي من الأسماء الستة التي ترفع بالواو وتنصب بالألف وتجر بالياء .[٥]

المناقشة والترجيح :

يتضح للباحث من خلال ما تقدم أنّ الرواية الأولى تتضمن مجيىء "ذو" التي هي اسم موصول مبنية على السكون ، وهو ما عرف عند الطائيين لذا عرفت بـ "ذو" الطائية لأنها تبنى على السكون عندهم في جميع أحوالها ، وهو ما أشغل قاعدة نحوية عرفت عند الطائيين .

أما الرواية الثانية فتتضمن معاملة "ذو" التي هي اسم موصول والتي هي "ذو" الطائية معاملة "ذي" التي بمعنى صاحب ، ويعدّ ذلك من الشاذ لان هنالك فروقاً بين كليهما هي :[٦]

---

[١] هو منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدي الفقعسي ، شاعر مخضرم من شعراء الحماسة . الأعلام ٣٠٨/٧ .

[٢] شرح المفصل ٣٥٨/٢ ، أوضح المسالك ٣٣/١ ، شرح ابن عقيل ٤٥/١ .

[٣] المقاصد النحوية ٧٦/١ .

[٤] المقاصد النحوية ٧٧/١ ، شرح ابن عقيل ٤٧/١ .

[٥] المقاصد النحوية ٧٧/١ .

[٦] شرح المفصل ٣٨٦/٢ ، شرح ابن عقيل ٤٧/١ .

ــ أن "ذو" في لغة طي توصل بالفعل ، ولا يجوز ذلك في "ذي" التي بمعنى صاحب .

ــ وأن "ذو" في لغة طي لا يوصف بها إلا المعرفة ، أما "ذو" التـــي بمعنـــى صـــاحب فتوصف بها المعرفة والنكرة .

ومع وجود هذه الفروق إلا أن وجود رواية على اللسان العربي موجب للأخذ بها وعدم الطعن فيها ، ولكن يكون الأخذ بالمطّرد الشائع لا القليل الشاذّ .

المسألة الرابعة : **الإشارة بـ** (**أولاءِ**) :

حيث يقول جرير (من البسيط) :

ذمّ المنازل بعد منزلةِ اللّوى والعيشَ بعد أولئكَ الأيامِ [١]

ويروى :

ذمّ المنازل بعد منزلة اللّوى والعيشَ بعد أولئك الأقوامِ [٢]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ... والعيش بعد أولئك الأيـــام " : علـــى أنّ الشاعر استعمل " أولئك " مشاراً بها إلى جمع غير العقلاء .[٣]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ... والعيش بعد أولئك الأقوام " ــ علـــى أن الشاعر استعمل "أولئك" في جمع العقلاء أي أشار بها إلى جمع العقـــلاء ، وهـــو مـــا تعارف عليه النحاة وأشغل قاعدة نحوية ، كذلك هو ما رجحه ابن عطية[٤] على الروايـــة الأولى .[٥]

---

[١] ديوانه ص ٤٥٢ ، المقاصد النحوية ٢٣٣/١ ، شرح المفصل ٣٥١/٢ ، الخزانة ٤٣٠/٥ ، شرح الأشموني ١٤٨/١ ، المقتضب ١٥٨/١ ، شرح ابن عقيل ١/ ١٣٢ .

[٢] المقاصد النحوية ١/ ٢٣٤ ، شرح الأشموني ١٤٨/١ .

[٣] المقاصد النحوية ٢٣٥/١ .

[٤] هو أبو محمد عبد الله بن عطية بن عبد الله بن حبيب ، عالم بالتفسير ومقرئ ، حفظ خمسين ألف بيت للاستشهاد على معاني القرآن ، له تفسير ابن عطية ، توفي ٣٨٣هـ . الأعلام ١٠٣/٤ .

[٥] المقاصد النحوية ١/ ٢٣٤ ، شرح ابن عقيل ١٣٢/١ .

المناقشة والترجيح :

يتضح للباحث من خلال ما تقدم من روايات عن الشاهد الشعري أن الرواية الأولى أثبتت وقوع "أولئك" مشاراً بها إلى غير العقلاء ، وأن الرواية الثانية أثبتت وقوع " أولئك " مشاراً بها إلى العقلاء .

ومن خلال ذلك فإن العلماء على فرقتين فرقة ترى أن الإشارة " بأولاء " تقع في جمع العقلاء وغيرهم إلا أن الأكثر استعمالها في العاقل ، وفرقة تشير بها إلى العقلاء وغيرهم من غير تكثير واحدة على الأخرى وهو ما أشار إليه ابن مالك من خلال ألفيته إذ يقول :

وبأولى أشر لجمع مطلقاً والمدّ أولى ، ولدى البعد انطقا [1]

كذلك إن القرآن الكريم أشار بها إلى غير العقلاء في قوله تعالى : (إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولاً "[2].

لم يكن هنالك اختلاف في كلتا الروايتين من حيث التعدد النحوي ، فوجود "أولئك" وقد أشير بها إلى جمع غير العقلاء وغيرهم قد أثبت من قبل العلماء إلا أن ابن عطية ــ كما سبق أن أشرت إلى ذلك ــ رجح الرواية الثانية وهي التي ترمي إلى أن استعمال "أولئك" في العقلاء اكثر من استعمالها في غير العقلاء .[3]

ومن خلال ذلك يتضح أن البيت الشعري من خلال رواياته تتوافد إليه مجموعة من الوجوه التي تتدرج تحت قاعدة نحوية ، وبذلك لا أحد يستطيع ردّ رواية من الروايات مادام أنها ثبتت عن العرب ، لكن يجب أخذ ما اطّرد وشاع لا على ما ندر و شذّ .

---

[1] شرح ابن عقيل على الألفية ١٣١/١ .

[2] سورة الإسراء الآية ٣٦ ..

[3] شرح ابن عقيل على الألفية ١٣٢/١ .

المسألة الخامسة : **إضافة (حيث) إلى المفرد** :

حيث يقول الشاعر (من الرجز) :

أما ترى حيث سهيلٍ طالعاً   نجماً يضيىء كالشهاب لامعاً [١]

ويروى :

أما ترى حيث سهيلٌ طالعٌ   نجماً يضيىء كالشهاب لامعاً [٢]

تدل الرواية الأولى – التي هي : " أما ترى حيث سهيل طالعاً ... إلخ" – على أن الشاعر أضاف "حيث" إلى المفرد ، وذلك شاذ وكان من حقها أن تضاف إلى الجمل .

وتدل الرواية الثانية – التي هي : " أما ترى حيث سهيلٌ طالعٌ ... إلخ " – على أن الشاعر لم يضف "حيث" إلى المفرد وإنما أضافها إلى الجملة ، وهي جملة " سهيل طالعٌ " .[٣]

المناقشة والترجيح :

يتضح للباحث مما تقدم عن الشاهد الشعري أن الرواية الأولى تضمنت أمراً شاذاً غير مطرد ، وهو إضافة "حيث" إلى المفرد ، وقد أجمع النحاة على عدم وقوع ذلك اللّهم إلا الكسائي[٤] الذي أجاز ذلك واستدل بهذا البيت نصرة لمذهبه . منع النحاة بإجماع عدم إضافة "حيث" إلى المفرد وما أتى منها إنما يأتي على سبيل الضرورة الشعرية لا عن سبيل القياس والحجة والاطراد .[٥]

أما الرواية الثانية فتتضمن إضافة "حيث" إلى الجملة ، أي إلى جملة المبتدأ وخبر التي هي "سهيل طالعٌ" وهو ما أشغل قاعدة عرفت بين علماء النحو وهي إضافة "حيث" إلى الجمل ، وبذلك تنفي هذه الرواية ما أثبت من الرواية الأولى ، ويصبح البيت عندها خالياً من الشاهد .[٦]

---

[١] المقاصد النحوية ٥٢٠/٢ ، شرح المفصل ١١٣/٣ ، شرح شذور الذهب ص ١٣٢ ، شرح الأشموني ٤٧٢/٢ ، شرح اين عقيل ٥٦/٢ .

[٢] شرح الأشموني ٤٧٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٥٦/٢ .

[٣] المقاصد النحوية ٥٢١/٢ ، شرح الأشموني ٤٧٢/٢ ، شرح ابن عقيل ٥٦/٢ .

[٤] هو أبو الحسن على بن حمزة الكسائي ، كان عالم أهل الكوفة وإمامهم غير مدافع ، إليه ينتهون بعلمهم ، وعليه يعولون في رواياتهم . مراتب النحويين ص ٧٤ .

[٥] شرح ابن عقيل على الألفية ٥٦/٢ .

[٦] شرح ابن عقيل على الألفية ٥٥/٢ ، شرح الأشموني ٤٧٢/٢ .

يظهر للباحث من خلال ما تقدم أنّ جماع النحاة واضح في هذه المسألة ولا يقع إجماع النحاة على قاعدة إلا وكان لها من الصواب[1] ومن الأحقية شيء ، ولا يعد ذلك من الطعن على قول الكسائي ، ولكن يبقى الاتباع للذي يشيع ويطّرد . كما أنه لا أحد يستطيع ردّ رواية من الروايات .

وبذلك فإن تعدد الرواية في هذه المسألة جالب لقاعدتين أصلهما قاعدة واحدة ولكن تفرعت الثانية من الأولى ، ولكن يبقى الاعتماد ما شاعت واطّردت عند النحاة .

[1] الخصائص لابن جني ١٨٩/١ .

المسألة السادسة : **حين وما يجوز في إضافتها** :

حيث يقول النابغة (من الطويل) :

على حينِ عاتبت المشيب على الصبا وقلت:ألما أصحو والشيبُ وازعُ [1]

ويروى :

على حينَ عاتبت المشيب على الصبا وقلت :ألما أصحو والشيبُ وازعُ [2]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " على حينِ عاتبت ... إلــخ " ــــ علــى أن الشاعر خفض "حين" على الإعراب . وهو وجه في "حين" .

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " على حينَ عاتبت ... إلــخ " ــــ علــى أن الشاعر بنى "حين" على الفتح وهو أيضاً وجه من وجوه "حين" . [3]

المناقشة و الترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما سبق ذكره من روايتين عن البيت الشعري أن كلتــا الروايتين أشغل قاعدة نحوية ، فمجيىء "حين" معربة لهو من النحو بقاعدة كذلك مجيىء "حين" مبنية أيضاً من النحو بقاعدة ، وبذلك فهما وجهان لقاعدة واحدة وهي التي تفيــد بجواز البناء والإعراب في "حين" مع ترجيح البناء تــارة وتــرجيح الإعــراب مــرة أخرى .[4]

وبذلك فإن كلتا الروايتين يتضمن قاعدة أي لم يكن هنالك شاذ ، ولكن يبقى مــا رُجّح فيها ، والترجيح في هذه المسألة يعود إلى البناء مع جواز كليهما ، وبذلك لا أحد يستطيع ردّ رواية من الروايتين لأن ذلك ثبت بالأبيات الشعرية وبالقاعدة النحوية التــي تشير إلى ذلك .

---

[1] ديوانه ص ٧٩ ، المقاصد النحوية ٥٣٤/٢ ، شرح شذور الذهب ص ٩٢ ، شرح ابن عقيل ٥٩/٢ .

[2] المقاصد النحوية ٥٣٧/٢ ، شرح شذور الذهب ص ٩٢ .

[3] المقاصد النحوية ٥٣٧/٢ ، شرح شذور الذهب ص ٩٢ ، شرح ابن عقيل ٦٠/٢ .

[4] شرح شذور الذهب ص ٩١ .

المسألة السابعة : (**كم**) **الخبرية وتمييزها** :

حيث يقول الشاعر (من الوافر) :

فكم فاتني بطلٍ كميٍّ   وياسرِ فتيةٍ سمحٍ هضومٍ [1]

ويروى :

فكم قد فاتني بطلٌ كميٌّ   وياسرُ فتيةٍ سمحٌ هضومُ [2]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " فكم قد فاتني بطلٍ ... إلخ " ـــ على أن الشاعر جرّ تمييز "كم" الخبرية مع وجود الفعل ، ويعد ذلك من الشاذ عن البصريين ، أما الكوفيون فيجيزونه .

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " فكم قد فاتني بطلٌ ... إلخ " ـــ على أن الشاعر لم يجر تمييز "كم" الخبرية مع الفعل وهو قول البصريين الذي يردّ على الكوفيين وبذلك ينفي ما أثبتته الرواية الأولى .[3]

المناقشة والترجيح :

يظهر مما سبق ذكره من روايتين أن هنالك مسألة خلافية تمت بين كل من البصريين والكوفيين ، وهي مسألة جر تمييز "كم" الخبرية مع الفعل ، فالرواية الأولى تجيز الجر مع الفعل ، أما الرواية الثانية فتمنعه .

أما الكوفيون فقد أجازوا الجر مع الفعل وحجتهم على ذلك أن النقل والقياس أتى بذلك ، أما النقل بقول الشاعر :

كم بجود مقرفٍ نال العلى   وشريفٍ بخله قد وضعه [4]

فجر قوله "مقرف" مع الفعل "بجود" التي هي جار ومجرور .

وأما القياس فلأن جر الاسم بعد "كم" بتقدير "من" لأنك إذا قلت " كم رجلٍ أكرمت " فهي بتقدير " كم من رجل أكرمت " وذلك بدليل أن المعنى يقتضي ذلك ، ولا يجوز

---

[1] البيت للأشهب ابن رميدة في المعجم المفصل ٨٧٨/٢ .

[2] المعجم المفصل ٨٧٨/٢ .

[3] المرجع نفسه ٨٧٨/٢ .

[4] الإنصاف ١٩٨/١ .

أن تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده " كثلاثي " التي لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها .[1]

وأما البصريون فيمنعون الجر مع الفصل ويوجبون النصب وحجتهم على ذلك أن النقل والقياس أتى ذلك ، أما النقل كقول الشاعر :

كم نالني منهم فضلاً على عدم إذ لا أكاد من الإقتار احتمل [2]

فأوجب النصب في قوله "فضلاً" لوجود الفصل .

وأما القياس فلأن "كم" هي العاملة فيما بعدها الجر ،لأنها بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده ، وإذا ما فصلت بينها بظرف أو حرف جر بطلت الإضافة .[3]

كما ردّ البصريون على أقوال الكوفيون حيث ردّوا على بيت الشعر الذي يجيز ذلك بأن الرواية الصحيحة فيه ليست رواية الجرّ وإنما هي رواية الرّفع نحو : كم بجودٍ مقرفٌ نالى العلى .... إلخ .

وردّ كذلك على القياس الذي يجيز ذلك بان العامل في جرّ التمييز ليس هو " من " بل هي "كم" نفسها لأنها بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده ، كما ردّ البصريون على قول الكوفيين الذي لا يجيز أن تكون "كم" بمنزلة "ثلاثين" بأن كلاً من"كم" و"ثلاثين" لهما ما يميزهما عن بعضهما البعض ، مثال ذلك وقوع "ثلاثين" فاعلاً لفظاً ومعنىً كقولك :" ذهب ثلاثون " وهو مما لا يجوز في "كم" .[4]

وحاصل ذلك أن البيت روي بوجهين في قوله "بطل" وما يليه من معطوفات هما رواية الجر ورواية الرفع ، فرواية الجر تدل على شاهد ومسألة خلافية بين كلٍّ من البصريين والكوفيين ، أما الرواية الثانية فتدل على الرفع في تمييز "كم" الخبرية الذي أتى مفصولاً عنها ، كذلك دلالة "كم" على التكثير .

ويلاحظ الباحث من خلال ما ورد من أدلة بين البصريين والكوفيين أن البصريين كانوا ممن أكترث وتحوط واجتهد في آرائهم ولا يعد ذلك طعناً في أقوال الكوفيين بل هي ملاحظة لاحظها الباحث كذلك كانوا من الذين استخدموا الشائع

---

[1] الإنصاف ١/١٩٠ ــ ١٩١ .
[2] الإنصاف ١/١٩١ ، التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٣٠ .
[3] الإنصاف ١/١٩١ .
[4] الإنصاف ١/١٩٢ ــ ١٩٣ ، التبيين عن مذاهب النحويين ص ٤٣١ .

المطّرد المستعمل بكثرة في الشواهد التي تعتمد عليها القواعد ، فكانوا لا يلتفتون إلـــى الشاذ أو النادر أو القليل .

وبذلك فإن تعدد الرواية في هذه المسألة أثار مسألة خلافية بين كلٍّ من البصريين والكوفيين ولا أحد يستطيع ردّ رواية من الروايات لكن لا بدّ من الاكتراث إلى ما يشـــذّ أو يأتي في ضرورة شعرية .

المسالة الثامنة : **في (مذ) وجرها الماضي** :

حيث يقول زهير بن أبي سلمى (من بحر الكامل) :

لمن الديار بقنّة الحجر أقوين مذ حججٍ ومذ دهرٍ [1]

ويروى : لمن الديار بقنّة الحجر أقوين مِن حججٍ مِن شهرِ [2]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ... أقوين مذ حجج ومذ دهر " ــ على أن الشاعر جاء بــ"مذ" هنا لابتداء الغاية في الزمن الماضي وجرّها الماضي ، والشائع فيها وجوب جرها للحاضر ، وذلك من القليل . أما ترجيح الجرّ على الرفع فهو من اختصاص "منذ" للزمن الماضي .

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ... أقوين من حجج ومن شهر " ــ على أن الشاعر جاء بمن جاره ، وهو ما ليس بشاهد وبذلك يكون البيت خالياً من الشاهد الذي أثبت في الرواية الأولى .[3]

المناقشة و الترجيح :

يظهر للباحث مما سبق ذكره عن روايات للبيت الشعري أن الرواية الأولى تضمنت أمراً يعدّ من القليل النادر ، وهو مجيىء "مذ" جارّة للزمن الماضي ، لأن جرّ الزمن الماضي وترجيحه على الرفع هو من اختصاص "منذ" لا "مذ" ، أمّا اختصاص جرّ الزمان الحاضر فهو من اختصاص "مذ" .[4]

وأن الرواية الثانية تضع البيت في موضع عدم وجود شاهد لأن مجيىء "من" جارة لهو من الشائع ، وبذلك جاء البيت خالياً من الشاهد .

وبذلك فإن الرواية الأولى أثبتت أمراً يعدّ من القليل النادر ، بينما جاءت الثانية لتنف ما أثبتته الأولى ، ولا أحد يستطيع ردّ رواية من الروايتين لكن يبقى العكوف

---

[1] المقاصد النحوية ٤٧٢/٢ ، الإنصاف ٢٢٩/١ ، أوضح المسالك ٩٢/٢ .

[2] المقاصد النحوية ٤٧٤/٢ .

[3] المقاصد النحوية ٤٧٤/٢ ــ ٤٧٦ ، الإنصاف ٢٢٩/١ ــ ٢٣٠ .

[4] المقاصد النحوية ٤٧٦/٢ ، حاشية العلامة ابن الحاج ص ١٨ .

خلف ما شاع واطّرد اطراداً يصل إلى حدّ الكثرة فيهما ، لا العكوف خلف ما قلّ أو ندر أو شذّ فيهما .

المسألة التاسعة : **العطف على خبر ليس وتوهم دخول الباء فيه** :

حيث يقول الشاعر (من البسيط) :

بدا لي أني لست مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً [1]

ويروى :

بد لي أني لسست مدركَ ما مضى ولا سابقاً شيئاً إذا كان جائياً [2]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ... ولا سابقٍ شيئاً ... إلخ " ــ على أن الشاعر عطف على خبر ليس ، على توهّم إثبات الباء فيه ، وهو قوله " مدرك " .

وتل الرواية الثانية ــ التي هي : " ... ولا سابقاً شيئاً ... إلخ " ــ على أن الشاعر عطف على لفظ " مدرك " من غير توهّم دخول الباء عليه .[3]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما تقدم من روايات عن البيت الشعري أن الرواية الأولى تضمنت أمراً شاذاً وهو العطف على توهم حرف كما حدث فعطف على خبر ليس على توهّم إثبات حرف وهو الباء أي " ولا بسابق " فهو عطف على توهم ، زاده بعض النحاة ، فهو جُرٌّ غير أنواع الجر المتعارف عليها التي هي الكسرة وحرف الباء والفتحة التي تنوب عن الكسرة .[4]

أما الرواية الثانية فتضمنت العطف على اللفظ وعندها لا يكون هنالك عطف على توهم حرف ، فعطف على لفظ خبر ليس ، وبذلك فإن البيت عند هذه الرواية خالٍ من الشاهد ، وعندما عطف على لفظ خبر ليس لم يكن متوهماً دخول الباء التي تدخل على خبر ليس كثيراً .

---

[1] البيت بلا نسبة وقيل لزهير بن أبي سلمى في المقاصد النحوية ٢/٦٤ ، ٤٩٨ .

[2] المقاصد النحوية ٢/٦٤ ، ٤٩٨ .

[3] المصدر نفسه ٢/٦٦ ، ٤٩٨ .

[4] حاشية العلامة ابن الحاج ص ١٧ .

وبذلك فإن تعدد الرواية في هذه المسألة تضمّن إثباتاً ونفياً ، إثبات في الرواية الأولى ونفي في الرواية الثانية ، ولا أحد يستطيع أن يرد رواية من الرّوايتين ، لكن يبقى استعمال ما اطرد وشاع فيهما ، أما ما قلّ وشذّ فيهما فلا يقع عليه الاستعمال .

المسألة العاشرة : **الجر بمن مقدرة** :

حيث يقول الشاعر (من الوافر) :

ألا رجلٍ جزاه الله خيراً   يدلّ على محصّلةٍ تبيت [1]

ويروى :[2]

ألا رجلاً جزاه الله خيراً   يدلّ على محصّلةٍ تبيت

ويروى :

ألا رجلٌ جزاه الله خيراً   يدلّ على محصّلةٍ تبيت

تدل الرواية الأولى ــ التي هي " ألا رجلٍ جزاه الله خيراً ... إلخ " ــ على أن الشاعر جر بمن مقدرة أي محذوفة ، وذلك من الشاذ .[3]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ألا رجلاً جزاه الله خيراً ... إلخ " ــ على أن الشاعر استعمل " ألا " للعرض ، الذي هو طلبٌ بلين ، أما الطلب بحثٍّ ــ كما أشارت إليه الرواية ــ فهو من التخصيص وليس العرض .[4]

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " ألا رجلٌ جزاه الله خيراً ... إلخ " ــ على أن الشاعر قدم الاستفهام على المبتدأ .[5]

المناقشة والترجيح :

يتضح للباحث من خلال ما تقدم من روايات عن البيت الشعري أنّ الرواية الأولى تضمنت أمراً محظوراً وهو الجرّ بمن محذوفة ؛ لأن ذلك من اختصاص "ربّ" التي تحذف بعد الواو كثيراً ، وبعد " الفاء وبل " قليلاً .[6]

---

[1] البيت بلا نسبة ، وقيل لرجل من أهل البادية في المقاصد النحوية ٢/١٢٢ ، ٤٩٨ .

[2] المقاصد النحوية ٢/١٢٢ ، ١٢٤ .

[3] المصدر نفسه ٢/٤٩٩ .

[4] المقاصد النحوية ٢/ ١٢٤ .

[5] المصدر نفسه ٢/١٢٤ .

[6] شرح شذور الذهب ص ٢٨٧ ــ ٢٨٩ .

أما الرواية الثانية فتضمنت مجيىء "ألا" العرضية بطلب الحث وليس بطلب اللين ، ويكون البيت خالياً من القاعدة التي أشارت إليها الرواية الأولى .

وأما الرواية الثالثة فتتضمن تقديم الاستفهام على المبتدأ[1] ، وبذلك يكون البيت خالياً من القاعدتين اللتين أشير إليهما في الروايتين ــ الأولى والثانية ــ .

وبذلك فإن "رجلاً" في الرواية الأولى جاءت مجرورة بمن مقدرة على تقدير " ألا من رجل " ، وفي الرواية الثانية جاءت منصوبة بالفعل المقدر على تقدير : " ألا ترونني رجلاً " ، وفي الرواية الثالثة جاء مبتدأ قدم على الاستفهام ، فكل رواية تثبت قاعدة تنفي بذلك القواعد الأخرى التي ذكرت في البيت .

ويكون تعدد الرواية مضمناً مجموعة من القواعد النحوية في البيت الشعري الواحد ، ولا أحد يستطيع أن يرد رواية من الروايات مادام أنها ثبتت عن اللسان العربي على لسان شعرائه .

---

[1] المقاصد النحوية ١٢٤/٢ .

المبحث الرابع

المجـــــزومات

يضم هذا المبحث مجموعة من المسائل تندرج تحت باب المجزومات وهي :

المسألة الأولى : **الجوازم و مجيىء نون التوكيد بعدها** :

حيث يقول الأضبط[1] بن قريع (من المنسرح) :

لا تهينَ الفقيرَ علّك أن   تركعَ يوماً والدّهر قد رفعه [2]

ويروى :

لا تحقرنّ الفقيرَ علّك أن   تركعَ يوماً والدهر قد رفعه [3]

ويروى :

لا تعادِ الفقيرَ علّك أن   تركعَ يوماً والدهر قد رفعه [4]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " لا تهينَ الفقير ... إلخ " ــ على أن الشاعر حذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكن ، وأبقى الفتحة على لام الكلمة دليلاً على تلك النون المحذوفة، كما لم يحذف حرف العلة من الفعل المؤكد بنون التوكيد .[5]

وتدل الرواية الثانية ــ والتي هي : " لا تحقرنّ الفقير ... إلخ " ــ على أن الشاعر أكد الفعل بنون التوكيد الثقيلة ، وهذا غير الذي أثبت في البيت الأول وبذلك يكون البيت خالياً من الشاهد الذي جاء في الرواية الأولى .

وتدل الرواية الثالثة ــ التي هي : " لا تعادِ الفقير ... إلخ " ــ على أن الشاعر جزم الفعل المضارع ولم يؤكده بنون توكيد ويحذفها كما فعل في الرواية الأولى .[6]

---

[1] هو الأضبط بن قريع بن عوف بن كعب السعدي التميمي ، شاعر جاهلي قديم . الأعلام ٣٣٤/١ .

[2] المقاصد النحوية ٣٠٨/٣ ، شرح المفصل ١٧١/٥ ، شرح الأشموني ٤١٨/٣ ، شرح ابن عقيل ٣١٨/٢ ، اوضح المسالك ٩٠/٣ ، المعجم المفصل ٥٠٣/١ .

[3] شرح ابن عقيل على الألفية ٣١٩/٢ .

[4] المقاصد النحوية ٣٠٩/٣ ، شرح ابن عقيل ٣١٩/٢ .

[5] المقاصد النحوية ٣٠٩/٣ .

[6] شرح ابن عقيل على الألفية ٣١٨/٢ ــ ٣١٩ .

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما تقدم من روايات عن البيت الشعري أنّ الرواية الأولى تضمنت قاعدة وهي حذف نون التوكيد من التقاء الساكنين ، كذلك عدم حذف حرف العلة لدخول التوكيد عليه وبذلك تضمنت الرواية شاهداً .

أما الرواية الثانية فتضمنت تأكيد الفعل المضارع بنون التوكيد الثقيلة ، وبذلك يكون البيت خالياً من الشاهد الذي أشارت إليه الرواية الأولى ، اللّهم إلا ما كان من تأكيد المضارع ، أما ما نحن فيه فلا وجود لشاهد .

وأما الرواية الثالثة فتضمنت جزم الفعل المضارع ، وهي بذلك تخلو من الشاهد الذي نحن فيه .[1]

وبذلك فإن الرواية الأولى أثبتت قاعدة بينما جاء كلٌّ من الروايتين ـ الثانية والثالثة ـ نافياً لما أثبتته الأولى ، وبذلك لا يقع الاستشهاد في حذف نون التوكيد الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين وعدم حذف حرف العلة من الفعل المؤكد إلا على الرواية الأولى ، أما الروايتان ـ الثانية والثالثة ـ فلا يقع الاستشهاد بهما لما نحن عليه في الرواية الأولى .

ولا أحد يستطيع أن يرد رواية من الروايات مادام أنها ثبتت عن العرب من خلال تلك الأبيات .

[1] المقاصد النحوية ٣٠٩/٣ ، شرح ابن عقيل ٣١٩/٢ .

المسألة الثانية : **جزم ما بعد (واو) أو (فاء) من فعلٍ تالٍ لجواب الشرط** :

حيث يقول النابغة الذبياني (من الوافر)

فإن يهلك أبو قابوسٍ يَهلكْ ربيعُ الناسِ والبلدُ الحرامُ

ونأخذْ بعده بذناب عيشٍ أجبّ الظهر ليس له سنام [1]

ويروى :[2]

ونأخذُ بعده بذنابِ عيشٍ أجبّ الظهرِ ليس له سنامُ

ويروى :

ونأخذَ بعده بذنابِ عيشٍ أجبّ الظهرِ ليس له سنامُ

كما يروى بـــ " ونمسك بعده " .[3]

تدل الرواية الأولى ـ التي هي : " ونأخذ بعده ... إلخ " ـ على أن الشاعر جزم الفعل عطفاً على جواب الشرط "يهلك " وبذلك فإن الواو واو عطف ، لذا جاء الفعل مجزوماً .[4]

وتدل الرواية الثانية ـ التي هي : " ونأخذُ بعده ... إلخ " على أن الشاعر رفع الفعل على أنّ الواو واو استئناف ، على تقدير " ونحن نأخذ " .[5]

وتدل الرواية الثالثة ـ التي هي : " ونأخذَ بعده ... إلخ " ـ على أن الشاعر نصب الفعل المضارع بعد جواب الشرط ، فجاءت الواو للمعية ونصب الفعل المضارع بعده بأن مضمرة من غير تقدّم نفيٍ أو طلب .[6]

---

[1] ديوانه ص ١١٠ ، المقاصد النحوية ٣٩٦/٣ ، المقتضب ١٧٩/٢ ، شرح الأشموني ٥٩/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٧٧/٢ .

[2] المقاصد النحوية ٣٩٦/٣ ، شرح الأشموني ٦٠/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٧٧/٢ .

[3] ديوان النابغة ص ١١٠ .

[4] المقاصد النحوية ٣٩٦/٣ ، شرح ابن عقيل ٣٧٧/٢ .

[5] المقاصد النحوية ٣٩٦/٣ ، شرح ابن عقيل ٣٧٨/٢ .

[6] المقاصد النحوية ٣٩٦/٣ ، شرح ابن عقيل ٣٧٨/٢ .

المناقشة والترجيح :

يتضح للباحث من خلال ما تقدّم من روايات عن البيت الشعري أن الرواية الأولى تضمنت الجزم في الفعل المضارع التالي لجواب الشرط ، وتضمنت الرواية الثانية الرفع في الفعل المضارع التالي لجواب الشرط وبذلك فإن الواو فيه للاستئناف ، لذا رفع لعدم تقدم الناصب والجازم ، أما الرواية الثالثة فتضمنت النصب في فعلٍ مضارع تالٍ لجواب الشرط ، فنصب الفعل بعد واو المعية "بأن" مضمرة مع عدم توافر شروط النصب بعد واو المعية التي تسبق الفعل المضارع الواقع بعد جواب الشرط .

وبذلك فإن الروايات الثلاث منها ما هو قويّ ومنها ما هو جائز ومنها ما هو ضعيف ، أما القوي فهو الجزم ، وأما الضعيف فهو النصب ، أما الجائز فهو الرفع .[1]

ومن خلال ذلك فإن رواية الجزم لا تقع في مخالفة ، أما رواية النصب فإن النصب "بأن" مضمرة ضعيف كما أن في المسألة مخالفة وهي إعمال "أن" مضمرة بعد واو المعية من غير تقدم نفي أو طلب ، فكان ، المسوغ أن يتقدم واو المعية طلب أو نفي ، وأمّا رواية الرفع فلم تكن في مخالفة لأن الواو للاستئناف مع عدم تقدم الناصب و الجازم .[2]

وبذلك فإن هنالك ثلاث واوات : واو العطف وهي التي جاء معها الجزم ، و واو الاستئناف وهي التي جاء معها الرفع ، و واو المعية وهي التي جاء معها النصب . وجاءت بذلك ثلاثة أوجه : جاء الجزم قويّاً فيها ، وجاء النصب ضعيفاً فيها ، بينما جاء الرفع جائز فيها .

وخلاصة ذلك لا أحد يستطيع أن يردً أحد الروايات لكن يبقى الاتباع إلى ما قوي في الاستعمال لا أن يضعف فيه .

[1] شرح شذور الذهب ص ٣١٢ ــ ٣١٣ .

[2] شرح ابن عقيل على الألفية ٣٤٩/٢ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

المسألة الثالثة : **حذف واثبات الفاء في الجملة الواقعة جواباً لشرط** :

حيث يقول الشاعر (من البسيط) :

من يفعل الحسناتِ الله يشكُرُها والشّر بالشر عند الله مَثَلان [1]

ويروى :

من يفعل الخير فالرحمن يشكُرُه والشر بالشر عند الله مَثَلان [2]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " من يفعل الحسنات الله يشكرها ... إلخ " ــ على أن الشاعر حذف الفاء من جواب الشرط وذلك للضرورة .[3]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " من يفعل الخير فالرحمن يشكره ... إلخ " ــ على أن الشاعر لم يحذف الفاء من جواب الشرط ، وهو قول ا لمبرد الذي يمنع الحذف حتى في الضرورة وأورد هذه الرواية ردّاً على القاعدة التي أشارت إليها الرواية الأولى .[4]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما تقدم من روايتين عن البيت الشعري أن الرواية تضمنت قاعدة ، وهي حذف "فاء" جواب الشرط في الضرورة الشعرية ، أما الرواية فتنفي ما أثبتته الرواية الأولى وأنه لا يجوز الحذف سعة أو ضرورة ، وهو الرّأي الذي ينسب إلى المبرّد .

وبذلك فإن الرواية الأولى أثبتت قاعدة بينما جاءت الرواية الثانية لتنفها ، ولا أحد يستطيع أن يردّ أحد الروايتين ، لكن يبقى التسليم إلى ما شاع واطّرد فيهما، لا إلى ما قلّ وشذّ فيهما.

---

[1] البيت بلا نسبة وقيل لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في المقاصد النحوية ٣/٣٩٥ .

[2] المقاصد النحوية ٣/٣٩٥ .

[3] المصدر نفسه ٣/٣٩٥ .

[4] المقاصد النحوية ٣/٣٩٥ .

المسألة الرابعة : **جزم ما بين فعل الشرط وجوابه** :

حيث يقول الشاعر (من الطويل) :

ومن يقْتَرب منّا ويخْضَعْ نُؤْوِه ولا يَخْشَ ظلماً ما أقام ولا هَضْمَا [1]

ويروى :

ومن يَقْتَرب منّا وَيخْضَعَ نُؤْوِه ولا يَخْشَ ظلماً ما أقام ولا هَضْمَا [2]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ومن يقتربْ منا ويخضَعْ نؤوه ... إلخ " ــــ على أن الشاعر جزم الفعل المضارع عطفاً على فعل الشرط وذلك لتوسطه بين فعل الشرط وجوابه .[3]

وتدل الرواية الثانية ــ التي هي : " ومن يقترب منا ويخْضَعَ نؤوه ... إلخ " ــــ على أن الشاعر نصب الفعل المضارع "بأن" مضمرة لتوسطه بين فعل الشرط و جوابه .[4]

المناقشة والترجيح :

يظهر للباحث من خلال ما تقدم ذكره من روايات للبيت أن كلتا الروايتين يتضمن قاعدة ، بمعنى أنهما وجهان لقاعدة واحدة التي تقول عن الفعل المضارع إذا تم توسطه بين الشرط والجزاء فالوجه فيه الجزم ، ويجوز النصب ، أي أنّ كلا الوجهين جائز .

وبذلك فإن تعدد الرواية في هذه المسألة أثبت وجهين لقاعدة واحدة ، ومن خلال ذلك لا أحد يستطيع ردّ رواية من الروايتين ، لأن بهما جاء كلام العرب من خلال هذا البيت كما أنّ القاعدة النحوية نفسها تشير إلى ذلك .

---

[1] البيت بلا نسبة في المقاصد النحوية ٣٩٧/٣ ، شرح شذور الذهب ص ٣١٣ .

[2] المقاصد النحوية ٣٩٧/٣ ، شرح شذور الذهب ص ٣١٣ ، أوضح المسالك ١٢٩/٣ .

[3] المقاصد النحوية ٣٩٧/٣ ، شرح شذور الذهب ص ٣١٣ .

[4] المقاصد النحوية ٣٩٧/٣ ، شرح شذور الذهب ص ٣١٣ .

المسألة الخامسة : **احتمال الجزم والنصب في الفعل المضارع** :

المسألة الأولى :

حيث يقول الشاعر (من الوافر) :

فقلت ادْعِي وادْعُ إنّ أنْدى   لصوت أن ينادي داعيان [١]

ويروى :

فقلت ادْعِي وأدْعُوَ إن أنْدى   لصوت أن يُنادي داعيان [٢]

تدل الرواية الأولى ـ التي هي : " فقلت ادعي وأدعُ ... إلخ " ـــ على أن الشاعر جزم الفعل المضارع بالعطف على "ادعي" .[٣]

وتدل الرواية الثانية ـ التي هي : " فقلت ادعي وأدعوَ ... إلخ " ـــ على أن الشاعر نصب الفعل المضارع "بأن" مضمرة ، وذلك لوقوع الفعل المضارع بعد واو المعية التي سبقها الأمر .[٤]

المناقشة والترجيح :

يتضح للباحث من خلال روايات البيت أنّ كلتا الروايتين يتضمن قاعدة ، أمّا الأولى فتشير إلى العطف ، حيث جاء جزم الفعل المضارع عطفاً على فعل الأمر ، وأما الثانية فتشير إلى النصب "بأن" مضمرة بعد واو المعية التي سبقت بأمر .

وبذلك فقد اجتمع واوان واو العطف التي جاءت معها رواية الجزم ، و واو المعية التي جاءت معها رواية النصب .

وخلاصة ذلك لا أحد يستطيع ردّ رواية من الروايتين ، لأنهما ثبتتا عن العرب بهذا البيت ، كما أن القاعدة النحوية نفسها تشير إلى ذلك .

---

[١] نسب إلى ربيعة بن جشم ، وقيل للأعشى ، وقيل للحطيئة ، وقيل لشيبان النمري ، شرح شذور الذهب ص ٢٧٩ ، المفصل في علم اللغة ص ٢٩٧ .

[٢] المفصل في علم اللغة ص ٢٩٨ .

[٣] المرجع نفسه ص ٢٩٨ .

[٤] شرح شذور الذهب ص ٢٧٩ ، المفصل في علم اللغة ص ٢٩٨ .

المسالة الثانية :

حيث يقول الشاعر (من الطويل) :

ولا تشتم المولى وتبلغْ أذاته فإنك إن تفعلْ تسْفه وتجْهل [1]

ويروى :

ولا تشتم المولى وتبلغَ أذاته فإنك إن تفعلْ تسْفه وتجْهل [2]

تدل الرواية الأولى ــ التي هي : " ولا تشتم المولى وتبلغْ ... إلخ " ــ على أن الشاعر جزم الفعل "تبلغ" عطفاً على الفعل "شتم" ، وبذلك فإن الواو عاطفة .[3]

وتدل الرواية الثانية ت التي هي : " ولا تشتم المولى وتبلغَ ... إلخ " ــ على أن الشاعر نصب الفعل "تبلغ" "بأن" المضمرة بعد واو المعية .[4]

المناقشة والترجيح :

يتضح للباحث مما سبق ذكره أن كلتا الروايتين تضمنّ قاعدة ، أما الرواية الأولى فتضمنت مجيىء الفعل المضارع معطوفاً على الجزم ، وأمّا الرواية الثانية فتتضمنت نصب الفعل المضارع ــ "بأن" المضمرة ــ بعد واو المعية التي سبقت بنفي .

وبذلك فقد اجتمع واوان واو العطف الذي جاء معها الجزم ، و واو المعية الذي جاء معها النصب ، ومن خلال ما تقدم لا أحد يستطيع أن يرد أحد الروايتين ، لأن ذلك ثبت عن العرب من خلال تلك الروايات كما أن القاعدة النحوية نفسها أشارت إلى ذلك .

---

[1] المفصل في علم اللغة ص ٢٩٧ .

[2] المصدر نفسه ص ٢٩٧ .

[3] المفصل في علم اللغة ص ٢٩٧ ، شرح شذور الذهب ص ٣١٣ .

[4] المفصل في علم اللغة ص ٢٩٧ ، شرح ابن عقيل ٣٥٢/٢ .

الخاتمة

أولاً : النتائج

بعد هذا العرض الموجز عن اختلاف رواية الشاهد الشعري وأثره في استنباط القواعد النحوية يمكن للباحث أن يلخص أهم النتائج التي تم التوصل إليها ، وهي :

أولاً : إن هنالك إجماعاً انعقدت عليه أقوال العلماء وهو وقوع الاختلاف في رواية البيت الشعري الواحد .

ثانياً: وقوع أكثر من قاعدة في البيت الشعري الواحد ، بمعنى أنه قد تجتمع أكثر من قاعدة في البيت الشعري الواحد .

ثالثاً : إن هذا الاختلاف يمكن أن تقع فيه روايتان ، فتثبت الأولى قاعدة نحوية ، بينما تنفي الثانية هذه القاعدة ويصبح عندها البيت خالياً من الشاهد .

رابعاً : كان هنالك إسهام من قبل الاختلاف في تقعيد القاعدة النحوية ، أي أن هذا الاختلاف يشارك في وضع تقعيد القواعد النحوية .

خامساً : إن الاختلاف في الرواية لا يمنع الاستشهاد بالبيت ، ولكن يكون الاستدلال فيه بالشائع المطّرد اطّراداً يصل إلى حد الكثرة .

سادساً : إن الاختلاف في الرواية قد يفضي في بعض الأحيان إلى إثارة المسائل الخلافية التي تحدث بين البصريين والكوفيين .

ثانياً : التوصيات

يوصي الباحث بعدم التساهل في الأخذ بالرواية ، بمعنى أنه لا بد من الرجوع إلى جميع الروايات ومعرفة الصحيح من السقيم والشائع المطرد من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه .

كما يوصي الباحث بعدم تجاهل هذه الظاهرة والالتفات إليها متى ما وجدت ؛ لأنها تمثل وعاءً خصباً لتوافر القواعد النحوية التي هي أصل النحو وأصل اللغة.

كما يوصى الباحث بأن يفسح المجال لهذا الموضوع في قضايا الصرف لكي تكتمل الصورة ومن ثم تحدد أبعادها.

الفهارس العامة

وتضم :

- **فهرس القرآن الكريم.**
- **فهرس الأحاديث.**
- **فهرس الأشعار.**
- **فهرس المصادر والمراجع.**
- **فهرس الأعلام.**
- **فهرس الموضوعات**

فهرسة الآيات القرآنية

الآية **رقم الصفحة**

قال تعالى :

فهرسة الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
١/ (زوجتكها بما معك من القرآن)	٣٣
٢/ (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)	٣٤

فهرسة الأشعار

البيت **رقم الصفحة**

الدال

الراء

العين

الكاف

اللام

الميم

النون

الياء

فهرسة المصادر والمراجع

١/ أساس البلاغة ــ الزمخشري ــ دار صادر بيروت . ط/ الأولى ١٩٩٢م .

٢/ الأعلام ــ خير الدين الزركلي ــ دار العلم . ط/ العاشرة ١٩٩٢م.

٣/ الأغاني ــ لأبي الفرج الأصفهاني ــ تحقيق إبراهيم الأبياري ــ دار الشعب ١٣٨٩هـ ــ ١٩٦٩م .

٤/ الاقتراح في أصول النحو وجدله ــ السيوطي ــ تحقيق أ.د محمد يوسف فجال ــ دار البحوث للدراسات الإسلامية بيروت . ط/ الثانية ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م .

٥/ إنباه الرواة ــ للقفطي ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ درا الفكر القاهرة .

٦/ الإنصاف في مسائل الخلاف ــ كمال الدين بن الأنباري ــ تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ــ مكتبة محمد على صبيح . ط/ الثانية ١٩٥٣م .

٧/ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ــ لابن هشام ــ تحقيق د. حسن هادي حمودي ــ دار الكتاب العربي بيروت . ط/ الأولى ١٩٩١م .

٨/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ــ للسيوطي ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ المكتبة العصرية بيروت .

٩/ تاريخ آداب اللغة العربية ــ لجرجي زيدان ــ دار مكتبة الحياة بيروت . ط/ الثانية ١٩٧٨م .

١٠/ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ــ لأبي البقاء العكبري ــ تحقيق د. عبد الرحمن بن سليمان ــ مكتبة العبيكة الرياض . ط/ الأولى ١٤٢١هـ ــ ٢٠٠٠م .

١١/ التذييل والتكملة ــ لأبي عبد الله المراكشي ــ تحقيق د. إحسان عباس ــ دار الثقافة بيروت .

١٢/ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ــ لابن مالك ــ تحقيق محمد كامل بركات ــ المكتبة المصرية القاهرة ١٣٨٧هـ ــ ١٩٦٧م .

١٣/ جمهرة اللغة ــ لابن دريد ــ مكتبة الثقافة بيروت .

١٤/ حاشية العلامة ابن الحاج على شرح متن الأجرومية ــ لابن الحاج ــ دار الفكر للطباعة والنشر .

١٥/ حركة التأليف عند العرب ــ لدكتور أمجد الطرابلسي ــ مكتبة دار الفتح دمشق . ط/ السابعة ١٤٠٣هـــ ــ ١٩٨٢م .
١٦/ خزانة الأدب ولب لسان العرب ــ عبد القادر البغدادي ــ تحقيــق عبــد الســلام هارون ــ دار الكتاب العربي القاهرة ــ ١٣٨٧هـــ ــ ١٩٦٧م .
١٧/ الخصائص ــ لابن جني ــ تحقيق محمد على النجــار ــ دار الكتــب المصــرية بالقاهرة ١٩٥٥م .
١٨/ الخصائص ــ لابن جني ــ تحقيق محمد على النجــار ــ دار الكتــاب العربــي بيروت .
١٩/ الخصومة بين النحاة والشعراء ــ د. محمد غالب وراق ــ نادي جازان الأدبــي . ط/ الأولى ١٤١٩هـــ ــ ١٩٩٩م .
٢٠/ ديوان الأعشى الكبير ــ شرح وتعليق د. محمد محمــد حســين ــ دار النهضــة العربية بيروت ١٩٧٢م .
٢١/ ديوان امرؤ القيس ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ــ درا المعارف القــاهرة . ط/ الرابعة .
٢٢/ ديوان جرير ــ دار صادر للطباعة والنشر بيروت ١٣٨٤هـــ ــ ١٩٦٤م .
٢٣/ ديوان الفرزدق ــ دار صادر بيروت ١٣٨٦هـــ ــ ١٩٦٦م .
٢٤/ ديوان النابغة ــ تحقيق وشرح كرم البستاني ــ دار صادر للطباعة والنشر بيروت ١٣٨٣هـــ ــ ١٩٦٣م .
٢٥/ رواية الشعر العربي ــ د. مصفى حسين ــ دار النهضة العربية القاهرة ١٩٧٨م .
٢٦/ الرواية والاستشهاد باللغة ــ د. محمد عيد ــ عالم الكتب القاهرة ١٩٧٦م.
٢٧/ السيرة النبوية ــ لابن هشام ــ تحقيق محمد بيومي ــ مكتبة الإيمان القاهرة . ط/ الأولى ١٤١٦هـــ ــ ١٩٩٥م.
٢٨/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ــ لبهاء الدين عبد الله بــن عقيــل ــ الــدار السودانية للكتب . ط/ الأولى ١٤١٤هـــ ــ ١٩٩٣م .

٢٩/ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى بمنهج السالك إلى ألفية ابن مالـك ـ مكتبة دار النهضة المصرية .ط/ الثالثة .
٣٠/ شرح ديوان زهير ابن أبي سلمى ـ لأبي العباس الشيباني ـ المكتبة العربية القاهرة ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م .
٣١/ شرح ديوان الفرزدق ـ لجمعة عبد الله إسماعيل ـ مطبعة الصاوي المصرية .ط/ الأولى ١٣٥٤هـ ـ ١٩٣٦م .
٣٢/ شرح شافية ابن الحاجب ـ لأبي الحسن الاستراباذي ـ مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي ـ حققها محمد نور حسن وآخرون ـ دار الفكر العربي بيروت ١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م .
٣٣/ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ـ لابن هشام ـ قدم له ووضع فهارسه د. إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية بيروت . ط/ الثانية ٢٠٠٤م ـ ١٤٢٤هـ .
٣٤/ شرح القصائد العشر ـ ليحي بن الخطيب التبريزي ـ قدم له ووضع فهارسه فواز الشعار ـ مؤسسة المعارف للطباعة والنشر بيروت . ط/ الأولى ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م .
٣٥/ شرح الكافية الشافية ـ لابن مالك ـ تحقيق على محمد معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ـ دار الكتب العلمية بيروت . ط/ الأولى ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٣٦/ شرح المفصل ـ لموفق الدين بن يعيش ـ قدم له ووضع هوامشه وفهارسه د. إميل بديع يعقوب ـ دار الكتب العلمية بيروت . ط/ الأولى ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .
٣٧/ شرح المفصل ـ موفق الدين بن يعيش ـ عالم الكتب بيروت .
٣٨/ الشعر والشعراء ـ لابن قتيبة ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ـ دار المعارف مصر ١٩٦٦م .
٣٩/ الصاحبي في اللغة وسنن العرب في كلامها ـ لأحمد بن فارس ـ تحقيق السيد أحمد صقر ـ مطبعة عيسى القاهرة .
٤٠/ الصحاح ـ للجوهري ـ إعداد وتصنيف نديم مرعشيلي وأسامة مرعشيلي ـ دار الحضارة العربية بيروت . ط/ الأولى ١٩٧٤م .

٤١/ طبقات الشعراء الجاهليين والإسلاميين ــ لأبي عبد الله بن سلام الجمحي .
٤٢/ أصول الاحتجاج باللغة ــ د. إبراهيم عبادة ــ دار المعارف ١٩٨٠م .
٤٣/ العقد الفريد ــ لابن عبد ربه ــ شرحه وضبطه وصححه أحمد أمين وآخـرون ــ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر القاهرة ١٣٨٥هـ ــ ١٩٦٥م .
٤٤/ العمدة في محاسن الشعر ونقده ــ لابن رشيق ــ تحقيق محمد محي الـدين عبـد الحميد ــ دار الجيل بيروت .ط/ الرابعة ١٩٧٢م .
٤٥/ العين ــ للخليل ابن أحمد الفراهيدي ــ تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبـراهيم السامرائي ــ دار مكتبة الهلال .
٤٦/ فتح البارئ بشرح صحيح البخاري ــ لابن حجر العسقلاني ــ تحقيق عبد العزيز بن باز ــ مكتبة دار الفيحاء دمشق .ط/ الأولى ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م .
٤٧/ فصول في فقه اللغة ــ د. رمضان عبد التواب ــ مكتبة الخانجي بالقـاهرة . ط/ الثانية .
٤٨/ في أصول النحو ــ لسعيد الأفغاني ــ مطبعة جامعة دمشق . ط/ السادسة .
٤٩/ فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ــ لأبي الطيب الفارسي ــ تحقيـق د. محمود يوسف فجال ــ دار البحوث للدراسـات الإسـلامية بيـروت . ط/ الثانيـة ١٤٢٣هـ ــ ٢٠٠٢م .
٥٠/ في اللهجات العربية ــ لدكتور إبراهيم أنيس ــ مكتبـة الأنجلـو المصـرية .ط/ الثامنة ١٩٩٢م .
٥١/ القاموس المحيط ــ لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي ــ دار الجيل .
٥٢/ الكتاب ــ لسيبويه ــ تعليق د. إميل بديع يعقوب ــ دار الكتب العلمية بيروت .ط/ الأولى ١٤٢٠هـ ــ ١٩٩٩م .
٥٣/ الكتاب ــ لسيبويه ــ تحقيق عبد السلام هارون ــ مطابع دار العلم بالقاهرة .
٥٤/ الكشّاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ــ للزمخشري .ط / الأخيرة ١٣٨٥هـ ــ ١٩٦٦م .
٥٥/ لسان العرب ــ لأبي الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور الأفريقي المصـري ــ دار صادر بيروت . ط/ ١٤١٠هـ ــ ١٩٩٠م .

٥٦/ لسان العرب ــ لابن منظــور الأفريقــي المصــري ــ دار صـــادر بيــروت . ط/ ٢٠٠٠م .
٥٧/ اللغة ــ لفندريس ــ تحقيق عبد الحميد الدواخلي ــ مكتبة الأنجلــو المصــرية . ط / ١٩٥٠م .
٥٨/ لمع الادلة ــ لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري ــ تحقيق ســعيد الأفغــاني . ط/ الثانية بيروت ١٣٩١هــ ــ ١٩٧١م .
٥٩/ مراتب النحويين ــ لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي ــ تحقيق محمد أبــو الفضل إبراهيم ــ مكتبة نهضة مصر . ط / ١٣٧٥ ــ ١٩٥٥م .
٦٠/ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ــ للسيوطي شرحه وضبطه وصححه محمد احمد جاد المولى وآخرون ــ دار الجيل بيروت .
٦١/ مشكلات النحو العربي وسبل علاجها ــ محمد غالب عبــد الــرحمن ــ مطبعــة أفريقيا العالمية إيداع رقم ١٥٤/٢٠٠٣م.
٦٢/ معجم الأدباء ــ لياقوت الحموي ــ تحقيــق د.إحســان عبــاس ــ دار الغــرب الإسلامي بيروت.ط/الأولي ١٩٩٣م.
٦٣/ معجم الأدباء ــ لياقوت الحموي ــ دار إحياء التراث العربي بيروت.
٦٤/ معجم البلدان ــ لياقوت الحموي ــ دار صادر بيروت .١٩٥٥م.
٦٥/ معجم المؤلفين ــ لعمر رضا كحالة ــ مؤسسة الرسالة.
٦٦/ المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية ــ د.إميل بديع يعقــوب ــ دار الكتــب المصرية بيروت.ط/الثانية ١٤٢٠هــ ــ١٩٩٩م.
٦٧/ المعجم الوسيط ــ لدكتور إبراهيم أنيس ــ دار المعارف ١٩٧٢م .
٦٨/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ــ لجمال الدين بن هشــام ــ تحقيــق د.مــازن المبارك ومحمد علي حمد الله ــ دار الفكر بيروت ط/١٩٨٥م.
٦٩/ المفصل في علم اللغة ــ للزمخشري ــ قدم له وراجعه محمد عزالدين الســعيدي ــ دار إحياء العلوم بيروت . ط/ الأولى ١٤١٠هــ .
٧٠/ المفضليات ــ للمفضل الضبي ــ مطبعة الآباء بيروت . ط/ الثانية ١٣٢٠هــ .

٧١/ المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية ــ لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني ــ تحقيق محمد باسل عيون السود ــ دار الكتب العلمية بيــروت . ط/ الأولــى ٢٠٠٥م ــ ١٤٢٦هــ .
٧٢/ المقتضب ــ لأبي العباس المبرد ــ تحقيق محمد عبد الخالق عضــيمة ــ لجنــة إحياء التراث الإسلامي القاهرة . ط/ الثانية ١٣٩٩هــ ــ ١٩٧٩م .
٧٣/ المقدمة (لابن خلدون) ــ وبهامشه ترجمة صــاحب المقدمــة ــ دار المعــارف للطباعة والنشر سوسة / تونس .
٧٤/ من أسرار اللغة ــ لدكتور إبراهيم أنيس ــ مكتبة الأنجلــو المصــرية القــاهرة ١٩٧٨م .
٧٥/ المنتخب من السنة ــ للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ــ وزارة الأوقاف القاهرة ١٤١٣هــ ــ ١٩٩٢م .
٧٦/ المنطق الحديث ومناهج البحث ــ لدكتور محمود قاسم ــ مكتبة الأنجلو المصرية . ط/ الثانية ١٩٥٣م .
٧٧/ المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية ــ لحمزة فتح الله ــ المطبعــة الأميريــة مصر . ط/ الأولى ١٣١٢هــ .
٧٨/ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ــ لأبي البركات كمال الدين بن الأنباري ــ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . ط/ الأولى ١٣٨٦هــ ــ ١٩٦٧م .
٧٩/ النشر في القراءات العشر ــ لابن الجزري ــ صححه علي محمد الضباع ــ دار الكتب العلمية بيروت .
٨٠/ النوادر في اللغة ــ لأبي زيد الأنصاري ــ تعليــق وتصــحيح ســعيد الخــوري الشترتوني ــ دار الكتاب العربي بيروت .
٨١/ نيل الابتهاج بتطريز الديباج ــ لأحمد بابا التنبكتي ــ تحقيق د . علــى عمــر ــ مكتبة الثقافة الدينية .ط/الأولي ١٤٢٣هــ ــ ٢٠٠٤م .
٨٢/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ــ للسيوطي ــ تحقيق د. عبد الحميد هنداوي ــ المكتبة التوفيقية القاهرة .

٨٣/ وفيات الأعيان ــ لابن خلكان ــ تحقيق يوسف على طويل ود. مريم قاسم طويــل ــ دار الكتب العلمية بيروت . ط/ ١٤١٩هــ ــ ١٩٩٨م .
٨٤/ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ــ لأبي منصور عبد الملك الثعالبي ــ تحقيق د. مفيد محمد قميحة ــ دار الكتب العلمية بيروت . ط/ الثانية ١٤٠٣هــ ــ ١٩٨٣م .

فهرس الأعلام

فهرسة الموضوعات

الموضوع **رقم الصفحة**